

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٣٨٩

الاثنين، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد وانغ يي/السيد وانغ من/السيد كاي ويمنغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد يبانيث
	أنغولا	السيد أوغوستو
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة رودريغيس غوميس
	ليتوانيا	السيد لينكفيتشوس
	ماليزيا	السيد أمان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد والي
	نيوزيلندا	السيد ماكولي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التفكر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2015/87)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1504836 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

التفكُّر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2015/87)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الموجودين في القاعة. إن مشاركتهم في هذه المناقشة تؤكد من جديد أهمية الموضوع قيد المناقشة اليوم.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جورجيا، رواندا، رومانيا، زيمبابوي، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كندا، كوبا، كوريا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، ليختنشتاين، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، النمسا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/87، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر جمهورية الصين الشعبية على تنظيم هذه المناقشة اليوم بشأن التأكيد من جديد على الالتزام بالميثاق في هذا العام الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بمرور ٧٠ عاما على تأسيسها. إن الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة تحل في وقت حققت فيه المنظمة إنجازات كبرى تُحسب لها، حيث أدرجت أزمات متعددة في جدول أعمالها وهيّأت فرصا هائلة أمامنا. لقد تأسست الأمم المتحدة لمنع نشوب حرب عالمية أخرى، وقد نجحت في تحقيق ذلك. وعلى الرغم من تكرار وقوع أعمال إبادة جماعية واندلاع صراعات مسلحة بصورة متكررة، فإن العقود السبعة الماضية كانت ستصبح بالتأكيد أكثر دموية من دون وجود الأمم المتحدة.

إن حياة الشعوب باتت أفضل أيضا من نواح أخرى. ففي معظم أنحاء العالم، أصبح الناس يعيشون حياة أطول وأكثر صحة. وتمكين المرأة والنهوض بالقانون الدولي وانتشار الحكم الديمقراطي، هي أمور ساعدت على تحسين رفاهنا

الجماعي. وبات العالم يختلف اختلافا صارخا عما كان عليه عندما اجتمع واضعو الميثاق في سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥. لقد تضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أربع مرات تقريبا. وظهرت قوى جديدة. أمّا العولمة والتحضر والهجرة والتحولات الديمغرافية وجوانب التقدم التكنولوجي وتغير المناخ وسائر التطورات الهائلة، فهي أمور تواصل تشكيل مجتمعاتنا من جديد وإحداث تغيير في العلاقات الدولية.

إن التطلعات التي نطمح إليها ”نحن الشعوب“ والمنصوص عليها في الميثاق ما فتئت صالحة وقيّمة وحيوية. فالميثاق وثيقة حية، لا خارطة طريق مفصلة. إنه البوصلة التي نعتمدها، وهو يتضمن المبادئ التي صمدت أمام اختبار الزمن. وثمة التزام يكمن في صميم الميثاق يقضي بمنع نشوب الصراعات المسلحة، وذلك من خلال التسوية السلمية للمنازعات وحماية حقوق الإنسان. وتحقيق الأمن الجماعي هو الغرض الأساسي للمنظمة. لكن على عكس ما كان حاصلا في عام ١٩٤٥، لم نعد متفقين تمام الاتفاق على ما يعنيه ذلك. نحن بحاجة إلى التفكير مليا في ما تغيّر، وتحصين إحساسنا بالوحدة. وثمة عقود من الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام – مكاسب ونكسات على حد سواء – ساعدتنا على شحذ الجهود التي نبذلها من أجل تعزيز السلام والقضاء على الأزمات قبل أن تصبح أشد فتكا وأكثر تكلفة لجميع المعنيين بها.

والمسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الدول الأعضاء. إن الميثاق واضح تمام الوضوح حول هذه النقطة، ولكن في كثير من الحالات لا تزال الدول الأعضاء مقصّرة في ذلك. فعملنا المشترك يستند إلى التوافق واحترام المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، الأمر الذي ينوّه الميثاق بأنه مبدأ أساسي. واتخاذ إجراءات مبكرة لمنع نشوب الصراعات وحماية حقوق الإنسان يساعد على تعزيز السيادة، بدلا من أن يشكل تحديا أو تقييدا لها. ويجب أن نتساءل، على سبيل المثال، عما إذا كان باستطاعة الجهود التي بُذلت سابقا للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والمظالم السياسية في سوريا أن تمنع الحالة من أن تتصاعد على هذا النحو المرعب.

وثمة عقبة رئيسية ما فتئت تعترض عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، هي القلق الذي يساور الدول الأعضاء من أن يلحق هذا العمل الضرر بالسيادة الوطنية. والواقع أن ما يضعف السيادة هو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومثل هذه الانتهاكات هي التي تقتل الناس وتشردهم وتوقع الشقاق في المجتمعات المحلية وتقوّض الاقتصادات وتدمّر التراث الثقافي. وهي التي تؤدي إلى إسكات المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والموظفين المدنيين والقضاة وغيرهم الذين يقودون المؤسسات الوطنية الضرورية لتحقيق السيادة.

إن الهدف الرئيسي من عمل الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان هو توفير الدعم لجميع هذه الأطراف الفاعلة. ويشكل القيام بذلك دعما للسيادة الوطنية على نحو أساسي. ويمكن للتحوّل المفاهيمي في كيفية فهمنا لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أن يؤدي إلى تأثير إيجابي، وبالتأكيد إلى تحوّل في دور مجلس الأمن تحقيقا للسلم والأمن. ويجب أن نكون على استعداد للتصرف قبل أن تتفاقم الأمور. إنها مسؤولية أخلاقية وحاسمة على حد سواء لصون السلم والأمن الدوليين. ولا يسعنا أن نقف موقف اللامبالاة حيال ذلك.

فلنعترف أيضا بأن ممارسة السيادة تستحضر مسؤوليات هامة. إن الحكومات تكتسب سيادتها وتديمها وتعززها بالخضوع للمساءلة أمام شعوبها، والتمسك بحقوق الإنسان، وكفالة سيادة القانون، وممارسة الإدارة الشاملة. علاوة على ذلك، فإن الحكم بمسؤولية ليس تحديا محليا فحسب؛ إنه يعني

الاعتراف بالترابط بيننا وبأن نكون مواطنين صالحين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي الكثير جدا من المسائل، من تغير المناخ إلى التجارة والاتصالات ومن التدهور البيئي إلى الصحة العامة، أوجه التمييز بين الأمور الوطنية والدولية آخذة في التناقص. إن الإرهاب والتطرف يبدوان كتهديدين خطيرين عابرين للحدود الوطنية. وفي الاجتماع الذي انعقد في واشنطن العاصمة يوم الخميس الماضي بشأن التطرف العنيف، سلطت الضوء على ضرورة التصدي لهذا التطرف بشكل حاسم ومكافحته دون مضاعفة المشكلة، بالترافق مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وتظل السيادة جزءا من الأساس الوطيد للنظام الدولي، ولكن كلما تراجعت النظرة إلى السيادة في عالم اليوم باعتبارها جدارا أو درعا، زادت احتمالات قدرتنا على حماية الناس وحل مشاكلنا المشتركة.

وينبغي أن نستخدم احتفالنا في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة للتفكير جديا في عملنا المشترك – عمليات تحقيق السلام، وبناء السلام، وتمكين المرأة، والحد من مخاطر الكوارث، وأمور أخرى كثيرة. كما ينبغي لنا أن نغتنم الفرص المتاحة في هذا العام لاتخاذ إجراءات تحويلية تتعلق بالتنمية المستدامة وتغير المناخ. وفي جميع هذه الجهود التي نبذلها، ينبغي مراعاة أن اللفظتين الواردتين في مطلع الميثاق تبيّنان بوضوح القوة الدافعة وراء الأمم المتحدة – ”نحن الشعوب“. فدعونا نؤكد من جديد واجبنا تجاه خدمة هذه الشعوب بكل ما أوتينا من إبداع وعزم. ودعونا نؤكد من جديد التزامنا إزاء بعضنا بعضا من أجل القضية الكبرى المتمثلة في عيش الجميع معا بكرامة وسلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أتلو الآن بيانا بصفتي وزير خارجية الصين.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للانتصار في الحرب العالمية على الفاشية، ولتأسيس الأمم المتحدة. إنه عام يتصف بالأهمية للبلدان في جميع أنحاء العالم كي تحتفل به ويمثل فرصة تاريخية للتفكير مليا في الماضي والتطلع إلى المستقبل. ولقد اقترحت الصين، التي تترأس مجلس الأمن في هذا الشهر، عقد هذه المناقشة المفتوحة بغية أن تتكاتف مع جميع البلدان لاستخلاص الدروس من التاريخ ورسم المسار نحو المستقبل.

واستخلاص الدروس من التاريخ يعني إعادة تأكيد الالتزام رسميا بميثاق الأمم المتحدة وتجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب، التي جلبت على البشرية مرتين في حياتنا حزناً لا يوصف. ورسم مسار نحو المستقبل يعني تشابك الأيدي وبناء نوع جديد من العلاقات الدولية يركّز على تعاون مفيد للجميع، بغية تحقيق الهدف النبيل المتمثل في العيش معاً في سلام وحسن جوار.

قبل سبعين سنة، تحقَّق النصر العظيم بالانتصار في الحرب العالمية ضد الفاشية. ونتيجة نضال مرير، تغلَّب العدل على الشر واستعيد السلام في العالم. وإبان تلك النكبة غير المسبوقة في تاريخ البشرية، كانت الصين قوة هامة في التحالف العالمي ضد الفاشية، فضلاً عن كونها المسرح الرئيسي للعمليات في الشرق. وإلى جانب بلدان أخرى، كابدت الصين تضحيات وطنية كبرى وأسهمت إسهاماً تاريخياً بارزاً في تحقيق النصر النهائي. فلنوجِّه التحية هنا إلى جميع الرجال والنساء الأبطال الذين ضحَّوا بأرواحهم لتعزيز السلام والكرامة والحرية للبشرية.

إنَّ النصر الذي تحقق قبل ٧٠ سنة قد غيَّر عالمنا منذ ذلك الحين تغييراً جذريا. وفي سياق عملية تأمُّل الشعوب في الماضي واستشراف المستقبل، ظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود وبشَّرت بفصل جديد من التضامن بين بني البشر والتقدُّم في العلاقات الدولية. وسنذكر دائماً أنَّ مؤتمر سان

فرانسيسكو اعتمد بالإجماع في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٤٥ ميثاق الأمم المتحدة، الذي حدَّد خطة طموحة لشعوب الأمم المتحدة للعمل معاً لبناء عالم أفضل.

والميثاق يؤكد العزم القوي لدى المجتمع الدولي على منع الحرب وصون السلام الدائم. وفي البداية، حدد الميثاق مقاصد الأمم المتحدة بأنها صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما يجسِّد التفكير العميق لدى العالم في الحربين العالميتين والتوق الشديد لدى جميع البلدان إلى أن تكون بمنأى عن الحرب والعوز. وطوال ٧٠ سنة، ألهم الميثاق جيلاً بعد جيل لبذل جهود حثيثة في سبيل القضية النبيلة المتمثلة في السلام العالمي.

ويحدد الميثاق القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة. وهو ينص بوضوح على مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السلامة الإقليمية. كما أنه ينادي بتسوية النزاعات عبْر الوسائل السلمية، ويؤكد أنه ينبغي للبلدان الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وأنه ينبغي إزالة المخاطر على الأمن عبْر التعاون. وهذه القواعد الأساسية تخدم المصالح الجماعية الرئيسية لجميع البلدان والشعوب. ومع أنها وردت في الميثاق قبل ٧٠ سنة، فإنها لا تزال ذات أهمية كبرى حتى اليوم، وهي مستمرة في أداء دور لا غنى عنه في صون الاستقرار والهدوء في العالم.

وينشئ الميثاق آليات حماية لمنع نشوب الحرب وصون السلام. وهو يحدد حقوق وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومسؤولياتها وواجباتها. ويفوِّض مجلس الأمن لتولِّي المسؤولية الرئيسية عن توطيد السلم والأمن الدوليين. وينصّ على أن استخدام التدابير القسرية يجب أن يتم بتفويض من مجلس الأمن وعلى أن تحلَّ الآليات الأمنية الجماعية محل التحالفات العسكرية التقليدية وقانون الغاب الذي عفا عليه الزمن.

إنَّ عجلات التاريخ تواصل تقدُّمها. والوقت يمر سريعاً وقد مضت ٧٠ سنة. وصحيح أنَّ البشرية قد أحرزت تقدماً كبيراً في قضية السلام والتنمية، لكنَّ الرؤية الجميلة المنصوص عليها في الميثاق لَمَّا تتحقق كاملة بعد. ومع أنه أمكن تفادي نشوب حرب عالمية، فإنَّ الحروب المحلية والنزاعات المختلفة ظلَّت متواصلة، والمخاطر الأمنية غير التقليدية مثل الإرهاب تبرز واحداً تلو الآخر. ومع أنَّ الاقتصاد العالمي قد نما بشكل ملحوظ، فإنَّ الهوَّة بين الميسورين والمحرومين تبقى واسعة، والتحديات العالمية الجديدة، بما فيها تغيُّر المناخ، مستمرة في الظهور. ومع أنَّ التعددية قد أصبحت التوجُّه السائد، فإنَّ عدم المساواة وغياب الديمقراطية ما برحا موجودَين في العلاقات الدولية، فيما تُنتهك القواعد التي تحكم تلك العلاقات من وقت لآخر. وبالإضافة إلى ذلك، مع أنَّ الحقائق التاريخية باتت واضحة منذ زمن بعيد بشأن الحرب ضد الفاشية، لا يزال هناك بعض الناس الذين يعزفون عن الاعتراف بالحقيقة، بل أنهم يحاولون نقض الحُكْم ومحو جرائم العدوان الماضية.

واليوم، بعد ٧٠ سنة من إنشاء الأمم المتحدة، يبقى ميثاقها على أهميته كما كان دائماً. ولا يكفي أن نبقى أوفياء لروح الميثاق، بل يتعين علينا أن نتصرف بمقتضى اتجاهات العصر ووفقاً للاحتياجات العملية، لكي نضيف أبعاداً جديدة إلى الميثاق ونضفي عليه دينامية وحيوية جديدتين. وطوال السنوات الـ ٧٠ الماضية، ظلت الصين، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن، ثابتة دائماً في ترسيخ روح الميثاق وفي دعم دور الأمم المتحدة وحماية السلام والاستقرار العالميين. ومنذ فترة وجيزة، طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ رؤية لنوع جديد من العلاقات الدولية، جوهره التعاون المفيد للجميع. وتستند الفكرة إلى مقاصد الميثاق ومبادئه، والأهم أنها تُثريه بأبعاد جديدة. وفي هذا الصدد، أود

أن أسلِّط الضوء على المبادئ التالية لتطوير علاقات دولية في القرن الحادي والعشرين:

أولاً، ينبغي لنا صون السلام ومنع نشوب التراع. فبعض المناطق في العالم ما فتئت تعاني اليوم من الاضطراب والتراع. والسبيل المنطقي للخروج من ذلك هو الاستمرار في احترام مقاصد الميثاق ومبادئه، فضلاً عن حُرمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي رأي الصين أنَّ أيَّ تحرك انفرادي يتجاوز مجلس الأمن هو تحرك غير قانوني وغير مشروع. وعلى المجلس أن يتَّخذ المزيد من التدابير الوقائية لمنع نشوب التراعات، والتصرف في الوقت المناسب لوقف الحرب، بغية استعادة السلام وتعزيز التعمير في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، ينبغي لنا أن نختار التعاون لا المواجهة. فنحن نعيش في عالم مُعَولَم بشكل متزايد، يتنامى فيه انتشار تكنولوجيا المعلومات بصورة يومية. وليس أمام البلدان أي خيار في التصدي للتحديات العالمية المتراكمة سوى تشابك الأيدي ومجابهة التحديات معاً عبْر التعاون. والصين تدعو جميع البلدان، ولا سيما الكبرى منها، إلى التكاتف دعما لضرورة تعزيز التعاون الدولي. وينبغي التخلص من عقلية المواجهة القديمة وتشجيع التشاور والتعاون بين الأطراف، إذا أردنا معالجة المسائل الرئيسية التي تؤثر على السلام والتنمية عالميا وإقليميا.

ثالثا، ينبغي أن نضمن أن يسود العدل لا الهيمنة في أرجاء العالم. والدعوة الآن هي إلى المزيد من الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. فلا يحق لأية دولة في العالم أن تفرض إرادها على الآخرين أو أن تُطيح بالحكومات الشرعية لبلدان أخرى. والصين تعتقد أنَّ جميع البلدان متساوية بصرف النظر عن حجمها أو ثروها. وينبغي احترام سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وينبغي دعم خيارها في مسار التنمية والنظام الاجتماعي. كما ينبغي التقيد بالقانون الدولي والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية تقيداً حقيقياً، واحترام تنوُّع حضارات العالم.

رابعاً، ينبغي أن نعمل معاً بنهج تحقيق الربح للجميع لا نهج المحصلة الصفرية. فالبلدان في عالم اليوم أكثر تداعماً من أي وقت آخر، ومصالحها متداخلة بشكل متزايد. وكان ينبغي منذ زمن بعيد إلقاء التفكير القديم، مثل عقلية الحرب الباردة وطريقة المحصلة الصفرية، في مزبلة التاريخ. والصين تدعو إلى اعتماد عقلية جديدة قائمة على التعاون المربح والمفيد لجميع أطرافه، فضلاً عن مفهوم جديد لبناء المجتمعات من أجل المصالح العامة والمصير المشترك. وإننا ندعو جميع البلدان إلى العمل معاً للتشارك في الحقوق والواجبات وترسيخ العدالة أثناء السعي إلى تحقيق المصالح. وبهذه الطريقة، سندشن عالما جديدا يمكن فيه حماية مصالح فرادى البلدان ومصالح البلدان الأخرى والمجتمع الدولي الأوسع بشكل سليم.

إننا اليوم في قلب موسم العطلات التقليدية لمهرجان الربيع، وهو أفضل وقت للتخطيط للسنة الجديدة المقبلة كلها. وآمل للمناقشة المفتوحة اليوم أن تشكل تمهيداً لاحتفائنا المشترك بالذكرى السنوية السبعين للانتصار في الحرب العالمية ضد الفاشية وتأسيس الأمم المتحدة. فعسى أن يشرق ضوء الميثاق على الأرض، وأن تزدهر رؤية التعاون المفيد للجميع في أرجاء العالم.

أستأنف الآن مهامِّي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للسيد وانغ يي، وزير خارجية الصين، على تنظيم مناقشة اليوم. والموضوع المقترَح للمناقشة يأتي في توقيت مناسب جداً عشية الذكرى السنوية السبعين

لتأسيس الأمم المتحدة، وهو يتيح لنا إجراء تقييم نقدي لحالة العلاقات الدولية ومناقشة سبُل تجاوز مشاكلها العامة المتراكمة.

إنَّ ميثاق الأمم المتحدة ثمرة النصر العظيم على الفاشية ويبقى ركيزة المنظومة الدولية بأسرها. وقائمة مقاصده ومبادئه والأحكام التي يشملها تشكِّل مصدراً كبيراً للقانون الدولي والأساس لمدونة قواعد سلوك الدول في زمن السلام والأساس لمنظومة الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتنامية باستمرار.

وبطبيعة الحال، الأمم المتحدة لم تبلغ درجة الكمال، ولكن كما قال داغ همرشولد إنه لم يُخلق ليأخذ البشرية إلى الفردوس، بل لإنقاذها من الجحيم. لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة للمرة الأولى المبادئ من أجل وضع آلية للإدارة العالمية مجدية عمليا على أساس التوفيق فيما بين مواقف الدول الرئيسية. وبعبارة أخرى، فإنه جسّد العناصر الرئيسية لنظام عالمي متعدد المراكز. في العقود الأربعة الأولى، عملت الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة تمثلت في مواجهة ثنائية القطب. وفي الوقت نفسه، وبعد انتهاء الحرب الباردة، لم تبق أسباب موضوعية تمنع مجلس الأمن من أن يصبح منبرا فعالا لحشد وصقل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. من سوء الطالع، أن الطريق المفضي إلى تنفيذ ذلك الهدف قد تبين بأنه صعب ومعقد ومتعرج أكثر مما كان يبدو قبل ربع قرن.

أمام أعيننا العديد من الأمثلة على انتهاكات المبادئ الرئيسية للأمم المتحدة، من قبيل استقلال الدول والمساواة بينها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وحسبي أن أذكر هنا القصف بالقنابل في سوريا، وكذلك احتلال العراق تحت ذرائع كانت زائفة بجلاء، ولا تزال نتائجها تلحق أضرارا فادحة بسكان ذلك البلد، والتلاعب الصفق بولاية مجلس الأمن الذي أدت إلى تدمير ليبيا وخلق حالة الفوضى الحالية فيها. كل ذلك كان نتيجة محاولات ترمي إلى الهيمنة على الشؤون العالمية، وبسط السيطرة على الجميع وفي كل مكان، واستخدام القوة العسكرية بصورة انفرادية والدفع قدما بمصالح فردية.

إن هذه النُهج لا تتماشى أبدا مع المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، وتتجاهل التهديد الواضح والمتزايد لشيوع القوة الاقتصادية والسياسية المهيمنة. وسعيا إلى هيمنة عالمية خادعة، استُخدمت أساليب خبيثة، بما فيها الضغط الكبير على سيادة الدول ومحاولات لفرض قرارات فردية ومعايير سياسية واقتصادية وأيدولوجية عليها. أما الذين لا يريدون أن يشاركوا في اللعبة، فقد مُورست عليهم شتى الأساليب، بما في ذلك تغيير النظام، كما كان الحال في الدعم المفتوح لانقلاب غير دستوري لدولة أوكرانيا قبل عام.

إن الجهود المستمرة التي تبذل لتحويل مجلس الأمن إلى هيئة مهمتها أن توافق تلقائيا على قرارات القائد، وبما أن ذلك غير مجد، ترمي تلك الجهود إلى إبعاد مجلس الأمن عن وضع سياسات تتعلق بقضايا رئيسية تدخل في صلب اختصاصه، وبالتحديد، صون السلم والأمن الدوليين. ويتم ذلك، من خلال تجاهل العبر المستقاة من الاستخدام الأحادي للقوة في الماضي الحديث جداً. تلك الأفعال أغرقت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حالة من عدم الاستقرار والفوضى، وإلى حد بعيد، أوجدت تربة حاضنة كي يترعرع فيها المتطرفون.

إن آليات الجزاءات المنشأة عملا بالميثاق تدخل بصورة حصرية ضمن صلاحية مجلس الأمن. وإن التدابير والمحاولات الانفرادية التقييدية الرامية إلى إصدار قوانين وطنية لتطبق خارج الحدود الإقليمية ليست إلا أحد مظاهر التفكير الفوضوي. وقد أدت إلى زيادة في المواجهات والتوترات في الشؤون الدولية وعقّدت المسعى المشترك من أجل إيجاد حلول للمشاكل الناشئة.

ثمة عنصر يسمم بشدة العلاقات الدولية، وهو الحرب التي تطل علينا برأسها وتتمثل في استخدام وسائط الإعلام الدولية، وشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. وإني مقتنع بأن حرية التعبير والفكر ليست أمراً ينبغي أن يبرر التلاعب بالمعلومات، وغسل الدماغ والجهود الرامية إلى تقويض الدول وسياساتها، أو ينبغي أن تستخدم لإذكاء نيران العداوة الدينية.

لقد آن الأوان للرد على سؤال بسيط: هل نريد أن نرى مجلس الأمن أداة فعالة ومؤثرة في صون السلم والأمن الدوليين، أو هل نحن على استعداد لأن نجعله يتحول إلى منتدى للمواجهة الدعائية. في الحالة الثانية، سيُستثنى المجلس من عملية السعي إلى حلول دولية. وسيكون لذلك أثره السلبي على المنابر الإقليمية والدولية الأخرى وسوف يزيد من تقليص توقعاتنا في حل المشاكل الراهنة.

نعتقد أن هناك حاجة لاتخاذ تدابير حاسمة فورا لإزالة المعايير المزدوجة من السياسة العالمية وتمكين مجلس الأمن من استئناف دوره بوصفه هيئة رئيسية في سبيل البحث عن حلول جماعية ترتكز على احترام الثقافات والحضارات في عالم اليوم وإحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية.

يجب علينا جميعا أن نقر بأن للشعوب حقا في أن تقرر بحرية مستقبلها من دون تدخل خارجي. وفي ذلك الصدد، أقترح أن نفكر في تعزيز واعتماد الأحكام ذات الصلة الواردة في ما تم اعتماده في عام ١٩٧٠، ألا وهو، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بإقامة علاقات ودية وتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولدى قيامنا بذلك، ينبغي أن ينصب تركيزنا بشكل خاص على حقيقة مفادها أن دعم الانقلابات غير الدستورية أمر غير مقبول.

لا بد لنا من التوصل إلى اتفاق على الكيفية التي نقوم بها بالتوصل إلى إدارة مشتركة للمخاطر في سياق نظام من العلاقات الدولية يتزايد تعقيدا، وأن يرتكز ذلك الاتفاق على الميثاق. في مطلع التسعينات من القرن الماضي، أعدت الأمانة العامة دليلاً إرشادياً عن تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية. وربما حان الوقت الآن لتحديث ذلك الدليل لكي يأخذ في الحسبان التجربة المكتسبة منذ ذلك الحين.

لا يمكن تحقيق نتائج إيجابية إلا عندما يستجمع أعضاء مجلس الأمن جهودهم للاتفاق على مواقف موحدة. على ذلك الأساس تمكننا من حل المشاكل الرئيسية التي كانت محيطة بعملية القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا ووضع تدابير لمواجهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. قبل بضعة أيام، وبناء على مبادرة روسية، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) الذي يهدف إلى كبح تمويل المجموعات الإرهابية من خلال عوائد تجارة النفط غير المشروعة. إن الأمثلة الأخيرة في هذا الصدد تتضمن نشر قوات حفظ سلام جديدة في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعالج حاليا بصورة وثيقة مسألة أخرى تشكل بؤرة توتر في أفريقيا، وهي قمع التهديد الإرهابي لتنظيم بوكو حرام. ونتوقع التوصل إلى توصيات مجدية بشأن كيفية زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نتيجة لتشكيل الفريق الخاص الرفيع المستوى التابع للأمين العام.

وبشكل عام، سيكون من المجدي وضع قائمة بالتحديات والتهديدات العالمية التي لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا بالعمل بصورة مشتركة. ومن بين الأولويات الرئيسية المدرجة في تلك القائمة توجد مسألة أصبحت تمثل تهديدا خطيرا، أي الإرهاب، خاصة في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا وانتشاره نحو الجنوب الأفريقي، وآسيا وأوروبا. إن الأعمال الانفرادية في ذلك الصدد لا تمثل أملا كبيرا. وهذا واضح بدرجة كبيرة. ولا بد من حل المسألة في إطار الأمم المتحدة وعلى أساس ميثاقها. إننا نعارض المحاولات الرامية إلى إخراج الكفاح ضد الإرهاب من الساحة الحكومية الدولية وإنفاذ خطط عمل

وضعت بأشكال محدودة وفُرضت على المجتمع الدولي. وآمل من مناقشة اليوم أن تكون مناقشة جادة بشأن مستقبل منظمتنا العالمية بوصفها أهم آلية لتنظيم العلاقات الدولية اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة رودريغس غوميز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أحييكم تحية حارة بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن، حيث نعرف مدى التزام جمهورية الصين الشعبية بالسلم والعدالة والتنمية البشرية. كذلك أود بالنيابة عن رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد نيكولاس مادورو موروس، أن أعرب لكم وللأمين العام عن التزامنا بمواصلة المضي قدما، تاريخياً ودستوريا، نحو العدالة الاجتماعية، والحفاظ على السلم الدولي والتعاون من خلال التضامن واحترام تقرير المصير للشعوب والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية بين الدول.

إن المسألة التي جمعتنا هنا اليوم هامة أكثر من أي وقت مضى في عالم يفرض تحديات تشكك في إحلال السلم والأمن. بمناسبة الذكرى العشرين لاعتماد إعلان الأمم المتحدة، نود أن نذكر بحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعلان احترام سيادة الدول واستقلالها. وعلاوة على ذلك، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد المنظمة لإعلان المعتمد الذي ينادي بأن الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها تحقيق مقاصد الأمم المتحدة تتمثل في قيام الدول الأعضاء باستغلال إمكاناتها بطريقة تنم عن المساواة الكاملة في السيادة.

أود أن أتوقف هنا، لأننا نعرف، والمجتمع الدولي بوسعه أن يشهد على هذه الحقيقة، أن الأعمال الانفرادية التي تتجلى مظاهرها من خلال النزاعات الدائرة، بما في ذلك النزاعات الاقتصادية والإعلامية والمالية، التي ترمي إلى إخضاع الشعوب بهدف واحد وهو الاستيلاء على الموارد الطبيعية، وبذلك تحقق رغبات الدول الأجنبية في الهمينة. لقد سمعنا مؤخراً بمنتهى الدهشة البيانات التي أدلى بها المولعون بالحروب والذين يريدون لي أذرعتنا وقد أكدت ذلك بياناتهم، ونريد أن ندين هذا هنا اليوم، ذلك أن انتهاكات القانون الدولي والمقاصد والمبادئ التي تلهم المنظمة وميثاقها التأسيسي.

إن الكفاح المزعوم ضد الإرهاب قد أدى إلى مزيد من الإرهاب.

وقد أدت الأعمال الإرهابية أيضا إلى تقويض حقوق الإنسان لملايين المواطنين. ونحن ندعو إلى تسوية سلمية للنزاعات، تمشيا مع روح الأمم المتحدة وعلى النحو الوارد في ميثاقها. إن المواطنين في شوارع بلداننا وفي بعض المناطق غالبا ما لا يعرفون إذا كانوا سيقعون ضحايا هجوم إرهابي أو ضحايا لأعمال العنف المفترضة ضد تلك المنظمات الإرهابية.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى الإحصاءات المقدمة من معهد ستوكهولم الدولي بشأن الإنفاق العسكري العالمي، الذي وصل إلى أرقام فلكية بلغت ١ ٧٤٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٣ وحده. بل إن الأفظع من ذلك أن ٣٧ في المائة من الأموال المخصصة للإنفاق العسكري تتركز في بلد واحد فقط. ونود أن نسترعي الانتباه إلى العلاقة بين الإنفاق العسكري والتحقيق الفعلي للسلام والأمن الدوليين.

ويمكن القول إن فنزويلا، لحسن الحظ، هي جزء من منطقة تعتبر خالية من العنف، حيث، علاوة على ذلك، لدينا آليات مبتكرة لتحقيق التكامل والترابط التي تقوم على الاحترام فيما بين الدول، واحترام سيادة الدول، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام السلامة الإقليمية للدول. ونود أن نذكر بأننا المنطقة التي لديها أدنى مستوى من الإنفاق العسكري في العالم. ونحن نؤيد نزع السلاح بجميع أشكاله، وقد تم إعلان منطقتنا بوصفها المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية.

ونحن ندعو اليوم مرة أخرى إلى تعددية الأطراف التي تستند إلى القانون الدولي العام وإلى مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. كما نؤكد من جديد على الحق الشرعي لدولة فلسطين في أن تكون عضوا كامل العضوية في المنظمة، تستند أيضا إلى مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والقانون الدولي. ولذلك، فإننا ندين حقيقة وجود أشكال قديمة أو جديدة من الاستعمار أو أي شكل من أشكال التمييز، في القرن الحادي والعشرين. وحتى فيما بين هذه الدول الأجنبية، يمكننا أن نرى اليوم حالات خطيرة من التمييز العنصري.

ولهذا السبب، نحن نتبنى مرة أخرى فحوى ما دعا إليه رئيسنا الراحل هوغو شافيز فرياس، الذي اقترح أن يتم إصلاح الأمم المتحدة لكي تصبح أكثر ديمقراطية، بحيث تتمكن جميع البلدان النامية من مناقشة المسائل الحساسة مثل السلام والأمن بشكل ديمقراطي داخل المنظمة.

وأود أن أذكر كذلك ما قاله الرئيس نيكولاس مادورو عندما تكلم خلال آخر مناقشة عامة للجمعية العامة (انظر A/69/PV.8). فقد دعا الأمم المتحدة إلى تكييف مؤسساتها بطريقة من شأنها تعزيز سيادة الشعوب، إن كنا نريد حقاً تحقيق السلام الذي طال انتظاره، وعالم آمن خال من العنف.

أود أن أكرر عبارات الرئيس الراحل شافيز، الذي تكلم هنا في الأمم المتحدة:

"ولكن، سنكافح من أجل فنزويلا، ومن أجل وحدة أمريكا اللاتينية ومن أجل العالم. ونحن نعلن، في هذه القاعة، إيماننا اللامتناهي بالإنسان التواق إلى السلم والعدالة، لكيما يظل جنسه قيد البقاء. لقد أقسم سيمون بوليفار، محررنا، ورائد ثورتنا، بأنه لن يعرف الراحة إلى أن يرى أمريكا وقد تحررت. فلا نرتاحنَّ جسديا أو روحيا إلى أن ننقذ البشرية." (A/60/PV.6، صفحة ٢٦)

وأود أيضا إعادة صياغة ما قاله غاندي، حيث قال إنه ليس هناك طريق للسلام؛ فالسلام هو الطريق الممكن الوحيد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في نيوزيلندا.

السيد ماكولي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن نيوزيلندا تهنئ الصين على هذه المبادرة. ونحن نوافق على أن هذا هو الوقت الوقت المناسب لكي يضطلع المجلس بمراجعة ذاتية جادة ويقيم المجالات حيث نحسن الأداء وحيث لا نحسنه. ونوافق على أن المجلس يحتاج إلى القيام بجهد أفضل. ومن الواضح أن هذا رأي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالتعاون مع الآخرين حول هذه الطاولة، فقد شهدت نيوزيلندا العملية النشطة سعيا للحصول على التأييد من الأعضاء للفوز في انتخابها لعضوية المجلس. وما من أدنى شك في رغبة الدول الأعضاء بأن يرتقي المجلس بأدائه.

إن المجلس مكلف بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك وفيما يتعلق بالكثير من هذه التهديدات الراهنة، لم يقم المجلس بالدور المطلوب. وحيثما قام بدور، كان في كثير من الأحيان متأخراً جداً. ولم يركز المجلس تركيزا كافيا تماما على منع نشوب الصراعات، وركز بشكل هائل على حفظ السلام. وتجري إعاقة حفظه السلام وأحيانا يتعرضون للخطر بسبب الولايات الضعيفة والموارد غير الكافية. وقد أصبحت الكثير من الحالات التي على جدول أعمال حفظ السلام جزءا من قائمة البنود الروتينية بدلاً من المشاكل الخطيرة التي كنا نتوقع حلها.

إن هذه التحديات التي تواجه قدرة المجلس على الوفاء بولايته فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، تحديات معقدة وطويلة الأمد - والبعض يقول إنها شاقة جدا. لكننا نعتقد أن بوسع المجلس أن يحرز تقدما حقيقيا.

إذ نقترب من الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المجلس، ينبغي لنا أن نصغي إلى أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأعضاء الصغيرة، التي غالبا ما لا يتم الإصغاء إليها. وينبغي لنا أن نصغي إلى شعورها بخيبة الأمل والإحباط. ينبغي لنا أن نعقد العزم على استخدام هذه الذكرى السنوية للمجلس من أجل اتخاذ الإجراءات.

نحن نعتقد أن هناك ثلاث مجالات حيث يمكن للمجلس أن يتخذ إجراءات هذا العام.

نقطتي الأولى هي أن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه هو السبب الأكبر الوحيد لضعف مجلس الأمن في مواجهة النزاعات الدولية الخطيرة الكثيرة جدا. وسواء تكلمنا عن سوريا أو عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن أثر استخدام حق النقض يتجاوز كثيرا اليوم ما تم توخيه في ميثاق الأمم المتحدة – مما يضر كثيرا بفعالية المجلس ومصداقيته.

نهنئ فرنسا على مبادرتها المتعلقة بعدم الاستخدام الطوعي لحق النقض في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية. ونحث الدول الدائمة العضوية على استخدام هذه السنة حيث تصادف الذكرى السنوية لكي تجد سبيلا لإحراز التقدم. ومع أن الأمر صعب، فإن مصداقية المنظمة في المستقبل تتوقف على ذلك.

أما نقطتي الثانية وذات الصلة فهي عدم وجود تدابير وقائية للمجلس بموجب الفصل السادس، الأمر الذي يعود مرة أخرى جزئيا إلى الأثر الواسع النطاق لحق النقض. إن النزاعات باهظة الثمن من حيث الأرواح التي تتم خسارتها وتكاليف التعمير والفرص التي تضيع لتحقيق التنمية. وثمة شئ خاطئ عندما ننفق ما يزيد عن ٨ بلايين دولار سنويا على حفظ السلام ولكن لا شيء تقريبا على المسؤولية المتمثلة في الحيلولة دون أن تتصعد الحالات لتصبح نزاعات مستعصية.

وتتمثل نقطتي الثالثة في أنه لا بد لنا من الإقرار بوجود ضعف كبير في مجال حفظ السلام ومعالجة ذلك. فلا يمكننا أن نرسل حفظة سلام إلى البيئات الخطرة بدون الولايات الملائمة والموارد الكافية. إن الاستعراض الجاري لعمليات حفظ السلام بقيادة الرئيس السابق راموس – هورته ستمهد الطريق أمام المجلس ليعالج المسألة هذا العام.

وبوسعنا، نحن الـ ١٥ الموجودون حول هذه الطاولة، أن نقوم بجهد أكبر. يمكننا حل هذه المسائل. بل يجب علينا أن نحلها. إن تصور الإخفاق في اتخاذ الإجراءات يؤثر سلبا على سمعة كل من المجلس والأمم المتحدة ذاتها. لقد آن الأوان لأن نواجه الأسباب الجذرية التي جعلت المجلس يتجنب القيام بالمهمة الشاقة المتمثلة في منع نشوب النزاعات، ببساطة لأن العمل السياسي والدبلوماسي كان صعبا للغاية.

نيوزيلندا على إهبة الاستعداد للعمل مع الزملاء أعضاء المجلس من أجل إحراز تقدم حقيقي في معالجة هذه المسائل. وعند حدوث ذلك فقط يكون المجلس قد استحق الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء هذه الهيئة التي أوكلت إليها المسؤولية الأساسية لحفظ السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد أمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم والوفد الصيني على تولي الصين رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. كما أود أن أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على إحاطته الإعلامية.

ويسر ماليزيا أن تنوه إلى أنه في ظل رئاسة الصين للمجلس حتى الآن، اتخذ المجلس بعض القرارات الهامة وعقد مناقشات مثمرة بشأن عدد من المسائل والحالات في جميع أرجاء العالم. وأفهم أن المناقشات مستمرة بشأن عدد من الحالات الصعبة

للغاية، وأتمنى أن يكلل المجلس بالنجاح في مداولاته. كما أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأتمنى لكم في وقت متأخر عاما صينيا جديدا سعيدا، وآمل أن يشهد عام الكبش الذهبي تحقيق المزيد من النجاح والسعادة والازدهار للجميع.

إن المذكرة المفاهيمية (S/2015/87، المرفق) التي عممت قبل مناقشتنا اليوم حددت خمسة مجالات مواضيعية واسعة. وأرى أن من المؤكد أن إجراء مناقشة كاملة بشأن تلك المواضيع والمسائل المتصلة بهذه المجالات لن يكون ممكنا اليوم، نظرا لضيق الوقت. وفي تلك الحالة، لا أعتزم سوى التركيز على بعض المسائل الرئيسية، بغية الإسهام في المناقشة الواسعة.

أولا، ترحب ماليزيا بمناقشة اليوم وترى أنها تتيح فرصة حسنة التوقيت للمجلس لإجراء تقييم لإنجازاته حتى الآن، وللتفكر في التحديات التي يواجهها في مهمته المستمرة لصون السلام والأمن الدوليين. ونرى أن ذلك التفكر ضروري وملح على السواء، بالنظر للتعقيد المتزايد والطابع المتعدد الأبعاد للتهديدات والتحديات الناشئة للسلام والأمن الدوليين التي نواجهها باعتبارنا المجتمع العالمي وعلينا أن نتصدى لها معا. وبعد مرور ٧٠ عاما تقريبا على إنشاء المجلس، يبدو واضحا أن التهديدات والتحديات التي يواجهها في عام ٢٠١٥ مختلفة عن التهديدات والتحديات التي واجهها في السابقة وربما معقدة بالقدر نفسه، إن لم تكن أكثر تعقيدا.

ومن منظور تاريخي، ترى ماليزيا أن لدى المجلس سجلا متباينا فيما يتعلق باضطلاعه بالأدوار والمسؤوليات التي كلفه بها الميثاق. وخلال فترة الحرب الباردة، بدا المجلس مصابا بالشلل بسبب النزاعات العديدة التي نشبت في جميع أرجاء العالم، والعديد منها حروب بالوكالة ذات دوافع أيديولوجية. ونشير إلى الشعور بالإحباط واليأس من تبدي عجز المجلس والأمم المتحدة عن التصرف في مواجهة الفظائع التي يرتكبها أمثال الخمير الحمر والنظم السابقة في أمريكا اللاتينية، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي شهد وقوعها في البوسنة والهرسك ورواندا ضمن أماكن أخرى ناهيك عن الحالة اليائسة التي لا تزال حرجة في فلسطين، وبقيت بدون تسوية طوال فترة وجود المجلس والأمم المتحدة.

إن الحماسة، والبعض يقول، التفاؤل المزهو بالنصر الذي تبدى حين انهارت الكتلة السوفيتية في أوائل تسعينيات القرن الماضي أنعشت آمالا بأن يخلف نظام جديد متعدد الأقطاب نظام القطبين السابق. وبالانتقال سريعا إلى الوقت الحاضر، لا يزال التفوق العسكري والاقتصادي لبعض الدول على الدول الأخرى يهمين على الخطاب الدولي ووضع السياسات ويشكلها على المستوى الكلي - بالرغم من أن علينا أن نشير إلى أن ذلك التفوق ظل على السواء معززا، وإلى حد معين، معوقا بقدوم العولمة.

ولا شك أن العولمة، لا سيما حين ينظر إليها من زاوية الانتشار الواسع النطاق لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنقل واستخدامها، أحدثت تأثيرا مضاعفا فيما يتعلق بقدرات الدول على التواصل وتحقيق المنفعة ليس لشعوبها بالذات فحسب بل للشعوب في أماكن أخرى. وترى ماليزيا أن هذه المكاسب الإيجابية لا بد من المحافظة عليها وزيادة الاستفادة منها من جانب جميع الدول. وفي ذلك السياق، يجدر بالذكر أن من المتوقع في وقت لاحق هذا العام أن تناقش الأمم المتحدة وتقرر، ضمن أمور أخرى، بشأن مجموعة عناصر لأهداف التنمية المستدامة بهدف زيادة تحسين رفاه شعوبنا. ومع أنه لا يمكن إنكار تحقيق العولمة لتطورات وأوجه تقدم إيجابية في العديد من المجالات المختلفة، فإن هناك من سيفسدون أوجه التقدم المحرز في ميادين مثل الصحة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ويتلاعبون بها ويسيئون استعمالها في خدمة جدول أعمال ظلامي وأكثر تدميرا.

وترى ماليزيا، أن بروز جهات فاعلة من غير الدول – وهي الإرهابيون على وجه الخصوص – الذين يسعون إلى تسخير السمات ذاتها التي يتصف بها عالمنا المتشابك والمترابط والمتسم بالعولمة وسيستخدمونها لبذر بذور الرعب والكراهية والفوضى يشكل أحد التحديات الهائلة والملحة التي على المجتمع الدولي أن يواجهها اليوم. وبينت الحوادث والتطورات التي حصلت في جميع أرجاء العالم في الأعوام الأخيرة مدى قسوة الإرهابيين والإرهاب وكيف يمكن أن يصبحوا بسرعة مصدرا للأذى. وفيما كان الإرهاب في الماضي يستخدم سعيا لتحقيق غايات سياسية أو أيديولوجية، فإن السلالة الجديدة للإرهابيين لم تعد قانعة بتحقيق تلك الغايات. فهم الآن يسعون للسيطرة على الأرض والسكان، ربما بهدف السعي للحصول على مركز متساو مع الدول الأخرى.

وتلك الطموحات مناهضة للأغراض والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وإلى جانب أعمال الإرهابيين الوحشية واللاإنسانية، فإن محاولتهم إنشاء ما يسمى بالدول مخالفة لمبادئ الميثاق، بما في ذلك مبدأ العلاقات الودية فيما بين الدول، والامتناع عن استخدام القوة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ضمن أمور أخرى. وبالنظر لذلك التحدي المباشر لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية، على جميع الدول تجديد التزامها بالعمل بطريقة منسقة ومتضافرة لمواجهة هذا التحدي. فتهديد الإرهاب ليس تهديدا يمكن لأي أحد منا بمفرده أن يأمل بالتغلب عليه. وفي ذلك الإطار، ننوه بنجاح مؤتمر القمة بشأن التطرف العنيف الذي استضافته الولايات المتحدة مؤخرا. كما تشعر ماليزيا بالتشجيع إذ تشير إلى الخطوات الرائدة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في لجنة بحيرة تشاد_الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا_بالترافق مع بنن لتشغيل فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات لمواجهة التهديد الذي تمثله جماعة بوكو حرام.

وتستحق أعمال تلك البلدان الدعم الكامل من المجتمع الدولي وهي تبرز باعتبارها تأكيدا لمبادئ الميثاق، بما في ذلك المبادئ الواردة في الفصل الثامن.

وبالتركيز على المسائل التي تبدو متباينة المتعلقة بالعولمة والإرهاب وكيف يمكن أن تتقاطع وهي للأسف، تتقاطع، سعيت لإبراز كون طابع التهديدات للسلام والأمن الدوليين وفهمنا لها تطورا بوضوح بمرور الوقت، ولا تزال الأغراض والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة هامة وقابلة للتطبيق. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ماليزيا تؤكد على ضرورة تصدي المجلس للتهديدات المتزايدة التعقيد والمتعددة الأبعاد الماثلة أمام صون السلام والأمن الدوليين. وترى ماليزيا أن استمرار قدرة المجلس على التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف أمر رئيسي لكفالة فعالية وكفاءة اضطلاعه بالأدوار والمسؤوليات التي كلفه بها الميثاق. ونرى أنه يمكن تحسين جوانب معينة لأعمال المجلس بما في ذلك شفافيته وسهولة الوصول إليه، وبخاصة للدول غير الأعضاء في المجلس وأصحاب المصلحة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام ماليزيا بمواصلة التمسك بالأغراض والمبادئ المجسدة في الميثاق والعمل بشكل وثيق وبناء مع أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة تحقيقا لتلك الغايات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد لينكيفيتشوس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولنا جميعا سنة جديدة سعيدة في عام الكبش الذهبي.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، ظهرت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود ردا على الأهوال البغيضة للحرب العالمية الثانية، التي خلفت جراح مجزرة اليهود التي يتعذر محوها من ضمير البشرية وأدت إلى مقتل عدد يصل إلى ٨٠ مليون شخص. وفي خطابه أمام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية المعقود في سان فرانسيسكو في وقت مبكر ذلك العام، شدد الرئيس ترومان على أنه مع الوحشية والتدمير المتزايد على الدوام، فإن الحرب الحديثة، إن لم تضبط، من شأنها في نهاية المطاف أن تسحق كل الحضارة. وقال،

”لا يزال لدينا خيار بين بديلين: هما استمرار الفوضى الدولية، أو إنشاء منظمة عالمية لإنفاذ السلام“.

وحينما وقعت ٥٠ دولة على ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، لم تكن ليتوانيا من ضمنها، بسبب الاحتلال السوفييتي. وفيما كان الآخرون يحتفلون بسقوط نظام هيتلر الوحشي ويشاركون في إنشاء نظام عالمي جديد، كان مستقبل ليتوانيا مختطفا في قبضة النظام الاستبدادي لستالين.

وخلال فترة حكم ستالين، تم ترحيل ما يصل إلى ٠٠٠ ٣٠٠ ليتواني ونفيهم وحبسهم في معسكرات العمل القسري (الغولاغ) السوفياتية في المناطق النائية جدا من سيبيريا والدائرة القطبية الشمالية وآسيا الوسطى. وجرى اعتقال المزارعين والمعلمين والموظفين العموميين وربات البيوت وأسر بأكملها، والذين مُنحوا وقتا يكفي بالكاد لجمع أمتعتهم، ثم سيقوا إلى عربات مخصصة لنقل الماشية. وقد هلك الكثيرون منهم بسبب الجوع والأمراض أثناء الرحلة. ولم يُكتب لمعظمهم أن يروا ليتوانيا أو أسرهم مرة أخرى أبدا.

ولم يكن أبناء شعبي الوحيدين المتضررين من ذلك. فقد أُرسل نحو ١٤ مليون شخص على الأقل من جنسيات مختلفة إلى معسكرات الغولاغ السوفياتية خلال الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٣، فيما جرى ترحيل ونفي ما بين ٧ إلى ٨ ملايين أشخاص آخرين إلى أقصى المناطق النائية في الإمبراطورية السوفياتية. واستُخدم أسلوب المجاعة المصطنعة والتجويع حتى الموت، بما في ذلك المجاعة الكبرى في أوكرانيا، لإخضاع أولئك الذين اعتبرهم نظام ستالين أعداء له.

وبينما نعرب عن التقدير والاحترام لتضحيات قوات الحلفاء التي هزمت هتلر، فإننا نتذكر أيضا جميع أولئك الذين قضوا نحبهم على يد كل الأنظمة الاستبدادية في القرن العشرين.

وبعد ذلك بخمسة عقود، تحررت ليتوانيا من ربقة الأسر. وفي الشهر القادم، تحتفل ليتوانيا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستعادة الاستقلال، وهي أطول فترة ننعم فيها بالحرية في العصر الحديث على الإطلاق. وفي سياق محاولات روسيا لإعادة كتابة التاريخ وعكس مسار العمليات الانتقالية التي تمت في التسعينات من القرن الماضي، تزداد قيمة هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين. كما أنها تُذكرنا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقلل من حيطته. فقد خرجت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود من أجل أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وأن تكفل، بقبول مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة، عدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة. غير أن ما نراه اليوم في أوروبا هو استخدام روسيا للقوة العسكرية في انتهاك الحقوق السيادية للدول.

وبالنسبة للبلدان الصغيرة، على وجه الخصوص، فإن احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي أمر في غاية الأهمية. فليس لدينا دبابات أو صواريخ غراد أو طائرات تورنادو أو قاذفات الصواريخ المتعددة والأسلحة الثقيلة، مثل تلك التي تُخلف الخراب في الجزء الشرقي من أوكرانيا ونحن نتكلم. واحترام القانون الدولي والمبادئ والقواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة هو خط دفاعنا الأول.

ولذلك، من المقلق للغاية أن نرى عضوا دائما في مجلس الأمن ينتهك هذه القواعد والمبادئ والميثاق ذاته. فقد تم منح الأعضاء الخمسة الدائمين مركزهم الحصري ليمكنهم العمل بوصفهم أمناء على المصلحة العليا للسلام، تلك المصلحة المشتركة التي يشير إليها الميثاق بوضوح تام. وليس من حق روسيا ممارسة ضغوط على جيرانها أو شن حرب ضدهم. وفي الواقع، فإنه بعد مرور ٧٠ عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية، ينبغي لروسيا، التي عانت معاناة هائلة من تلك الحرب، أن تحرص على عدم المخاطرة بالسلام والاستقرار الدوليين من أجل إعادة رسم حدود أوروبا باستخدام العنف والقوة.

ومن شرق أوكرانيا إلى مناطق ترانسدنيستريا في مولدوفا وأبخازيا في جورجيا وأوسيتيا الجنوبية، هناك نمط يتمثل في تدخل روسيا في الشؤون السيادية للدول المجاورة. وتتعرض أوكرانيا منذ عام حتى الآن للهجوم من قبل قوات الكوماندوز والمرتزقة الروس، المدعومين بالدبابات والأسلحة الثقيلة والمعدات والإمدادات.

وقبل عام واحد، عندما تم ضم القرم بالقوة زورا وبهتانا، دعت ليتوانيا إلى أول جلسة للمجلس بشأن أوكرانيا. وعقد المجلس منذ ذلك الحين ٣٠ جلسة على الأقل بشأن الحالة في أوكرانيا. ولكن لم يحدث تغيير يُذكر على أرض الواقع. وحتى بينما نتكلم، يواصل وكلاء روسيا خرق أحدث اتفاق لوقف إطلاق النار، وذلك في انتهاك للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وتواصل الأسلحة الروسية والقوافل الإنسانية الروسية التدفق عبر الحدود إلى أيدى المقاتلين. ويتسع نطاق منطقة الاستفزازات العنيفة إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار، كما يتضح من التفجير الإرهابي الذي وقع أمس في خاركيف.

وسقط آلاف القتلى وشُرد الملايين فيما تواصل روسيا التحريض وإثارة الكراهية ضد الشعب الأوكراني الذي لا ذنب له سوى رغبته في اختيار مسار أوروبي للتنمية. ولغة الخطاب المعادي لأوكرانيا مثيرة للقلق. فلمجرد أن الأوكرانيين أرادوا قطع الصلة بشكل واضح مع الفساد والمحسوبية اللذين كانا سائدين في الماضي، جرى وصمهم بالفاشيين. ووُصفت الاحتجاجات السلمية التي شهدتها ساحة ''ميدان''، والتي تم الاحتفال بالذكرى السنوية لها في عطلة نهاية الأسبوع المنقضي، بأنها انقلاب من جانب المتطرفين. فلنكن واضحين. إن رغبة دولة ما في تقرير مستقبلها ليست جريمة. والقبول بالقيم الأوروبية ليس جريمة. وتلاعب الكرملين بورقة الفاشية لأغراض دعائية، وهي ورقة يجري استخدامها من حين لآخر، أمر غير مسؤول وشديد الخطورة، وبخاصة عندما يحدث ذلك في إطار الجهود الرامية إلى تمويه حقيقة ميثاق مولوتوف – ريبنتروب.

وبينما نقترب من الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب على جميع الدول قاطبة أن تعيد الالتزام بصورة قاطعة وواضحة بالقيم المكرسة في الميثاق وبقواعد ومبادئ القانون الدولي. ومن شأن أي شيء أقل من ذلك، ولا سيما محاولات إعادة رسم الحدود الدولية الحالية، أن يشكل خيانة لذكرى أولئك الذين حققوا لنا السلام قبل ٧٠ عاما ودفعوا حياتهم ثمنا لذلك، وخيانة لمستقبلنا كجنس بشري.

وأقتبس مما قاله الرئيس ترومان في خطابه أمام مؤتمر سان فرانسيسكو قبل ٧٠ عاما بالضبط:

> ''يجب ألا نواصل التضحية بزهرة شبابنا لمجرد لجم أولئك المجانين الذين يخططون للهمينة على العالم في كل عصر. إن تضحيات شبابنا اليوم يجب أن تقود، من خلال جهودكم، إلى بناء مزيج قوي من الدول القائمة على العدل – وعلى السلام في المستقبل''.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية نيجيريا.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى دعوتي للمشاركة فيها. كما أشكر وفد بلدكم على المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2015/87، المرفق) والتي قُدمت لتوجيه نقاشنا. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات.

بينما نتطلع إلى الاحتفال في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن التفكر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه لا يصبح مجرد ممارسة مُستحسنة، ولكنه يشكل في الواقع التزاما. وكما ورد عن حق في المذكرة المفاهيمية، فإن الأمم المتحدة مرت بالعديد من المحن واجتازت رحلة غير عادية. وعلى الرغم من تلك المحن، ظلت الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها من أجل خير البشرية. ونحن لا يمكن أن نتصور العالم من دونها.

لقد صمد الميثاق، باعتباره الصك الأساسي الملزم لجميع الدول الأعضاء، أمام اختبار الزمن. وتؤكد المادة ١٠٣ أولويته باعتباره معاهدة دولية، حيث أنها تُعلي التزامات الدول الأعضاء بموجب الميثاق على التزاماتها بموجب أي اتفاق أو معاهدة دولية أخرى. وعلى الرغم من أولويته، فإننا نشهد، مع ذلك، وفي كثير من الأحيان، حالات كان للميثاق فيها دور ثانوي أمام المنافع السياسية الوطنية، حيث تم تفسير القانون الدولي وفقا للمصلحة الوطنية وتم السعي إلى تحقيق أهداف لا تتفق مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

ونيجيريا تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل لمبادئ الميثاق، وخاصة تلك المتعلقة بسيادة الدول وجميع الآثار المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. ويشكل احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية الركيزة الأساسية للأمم المتحدة ويبقى في صميم المبادئ التشغيلية للقانون الدولي. ولا يمكننا التخلي عن تلك الركيزة لأي سبب من الأسباب، وسنواصل الدفاع عنها باعتبارها أهم التزام أساسي يجب على الدول حمايته والدفاع عنه.

إن مقاصد الأمم المتحدة، كما وردت في الميثاق، لا تزال هامة اليوم بنفس قدر أهميتها في عام ١٩٤٥، عندما كان العالم خارجا لتوه من حرب كارثية. ولكي تحقق الأمم المتحدة هدفها المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تظهر التزاما قويا بالعمل على الساحة الدولية بطريقة لا تقوض فعالية ميثاق الأمم المتحدة أو تنتقص منها.

ولا تزال أعمال العدوان وغيرها من الأعمال العدائية التي تضر بالسلام والأمن الدوليين تمثل تهديدات حقيقية لتطلعات الميثاق. وحيثما تنشأ المنازعات، من الضروري أن تستخدم الدول الأعضاء الوسائل السلمية حصرا لحلها. وهذا هو الطريق الوحيد للتوصل إلى حلول يمكن أن تستمر. ويوفر الحوار والتفاوض ضمانات أكثر طمأنة لتحقيق السلام الدائم عما يوفره استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

ويتحمل مجلس الأمن، باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وبالتالي فإنه في وضع فريد لتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ينبغي للمجلس استكشاف جميع السبل لتحقيق ذلك. وينبغي أيضا أن يظل منفتحا على إمكانية التعاون مع أطراف فاعلة عالمية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لها دور هام تضطلع به في مجال التسوية السلمية للنزاعات.

ومن المهم تأكيد ضرورة احترام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سيادة الدول الأخرى والامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تنال منها. وتهدف الدول ذات السيادة بموجب

القانون الدولي إلى التحكم في شؤونها الداخلية دون خوف أو تهديد من أي تدخل خارجي. وتلك سمة مميزة للاستقلال السياسي ويجب أن تحترمها جميع الدول الأعضاء. وخرق هذا المبدأ هو الذي كان مسؤولا عن العديد من حوادث الصراع وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

إن العلاقات الدولية المعاصرة تزداد تعقيدا، مع أبعاد متداخلة عديدة. ويؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى المنافسة وصراع المصالح بين الدول. وفي ظل هذه الخلفية، يعد تصرف الدول وفقا للقانون الدولي في جميع الأوقات، وسيلة للحد من مخاطر الصراع في إدارة العلاقات الدولية. وتبين التجربة بأنه يمكن لمحاولات تشويه القانون الدولي بسبب المصالح الوطنية، أن تؤدي إلى حدوث توتر بين الدول بل وإلى نشوب صراعات فيما بينها. لذلك، تحث نيجيريا جميع الدول على احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. وينبغي تفضيل التعاون المتبادل المنفعة الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية والسلام والأمن بدلا من المنافسة.

وفي عالم يتحول بسرعة ليصبح عالما فريدا، بحكم التقدم العلمي والتكنولوجي، وبفعل وسائل السفر التي أصبحت أكثر سرعة، والاتصال الفوري، ينبغي أن يشكل تحقيق التنمية والرخاء لجميع البلدان والشعوب الأساس لأمننا المشترك. ونحن مقتنعون بضرورة أن تتوفر لجميع البلدان فرصة عادلة لتطوير وتحسين حياة مواطنيها. ومع وصولنا إلى الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال تفاوتات عميقة بين شمال العالم وجنوبه. ويمكن رؤية تلك الفوارق عبر مجموعة واسعة من المؤشرات، بما في ذلك العمر المتوقع، ووفيات الرضع والأمهات، ومتوسط دخل الفرد، والحصول على الرعاية الصحية، ومياه الشرب النقية والعديد من المجالات الأخرى. ومن الواضح أن هناك المزيد مما يتعين القيام به لتعزيز التنمية في جنوب العالم. وتوجد الأمم المتحدة إلى جانب وكالاتها وصناديقها وبرامجها، في وضع فريد لقيادة هذا الجهد. وفي الواقع، يعترف الميثاق بحاجة المنظمة إلى تعزيز التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية، بما في ذلك المشاكل ذات الطابع الاقتصادي. لذلك من المناسب أن تتولى الأمم المتحدة قيادة الجهود العالمية المتعلقة بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة والأطر المتعاقبة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن هذه المسألة الحاسمة المتمثلة في أولوية ميثاق الأمم المتحدة. ويحدو نيجيريا الأمل في أننا سنضمن بينما نمضي بالأمم المتحدة بثبات للأعالي، تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات العالمية، خاصة تلك المتعلقة بالسلم والأمن، وجعلها أكثر فعالية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الوزير لافروف، والوزير رودريغيث غوميث، والوزير ماكولي، والوزير أمان، والوزير لنكفيتشيوس والوزير والي على المشاركة في هذه المناقشة. وقبل كل شيء، أشكر الوزير وانغ يي على حضوره للأمم المتحدة لترؤس هذه المناقشة الهامة.

لقد اعتبر واضعو ميثاق الأمم المتحدة مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة بأنها ”اختبار لفعالية المنظمة“. ومما يعد دليلا على استمرار أهميتها، أننا نجتمع في المجلس بعد مرور ما يناهز ٧٠ عاما، ولا تزال نفس الأغراض والمبادئ توجه المنظمة وتوفر ذلك القياس الحاسم لفعاليتنا الجماعية.

كما يعلم الكثيرون هنا، فإن العبارات الأولى من ديباجة الميثاق هي ”نحن شعوب الأمم المتحدة“. ومن السهل جدا في مناقشاتنا في المجلس وعبر الأمم المتحدة أن نغفل الأشخاص الذين تأثرت حقوقهم ورفاهيتهم بشكل كبير جراء حدود وفائنا بولاية الميثاق الطموحة. وتجديد التزامنا

بالمقاصد والمبادئ يعني تجديد إلتزامنا تجاه الشعوب، والأفراد في كل دولة من دولنا، الذين يروم الميثاق الدفاع عن كرامتهم الأساسية وتأييدها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة طرق يمكن من خلالها للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بل ويجب عليهم تحسين فعاليتنا في العمل مجتمعين لتحقيق ذلك الطموح النبيل والضروري.

أولا، يجب على مجلس الأمن الاضطلاع بدور قوي خوله له الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما، ويجب اتخاذ إجراءات عندما تتطلب الظروف ذلك. ومع ذلك، فإن المجلس لم يرق في كثير من الأحيان إلى تلك المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتقه. فيما يخص سوريا. عندما شن نظام الأسد هجمات قاتلة على المتظاهرين السلميين، وعندما عذب عشرات الآلاف من المعتقلين في سجونه، وعندما استخدم علنا تكتيكات التجويع أو الاستسلام التي تلحق أضرارا مدمرة بالمدنيين، وسط كل ذلك، لا تزال الانقسامات بين الدول الأعضاء تمنع المجلس من اتخاذ إجراءات لوقف تنفيذ النظام هجمات على المدنيين أو حتى التحدث بصوت واحد لإدانة العنف، والدعوة لمساءلة حقيقية. ونتيجة لذلك، قمنا بخذلان الشعب الذي يوجد في صلب الميثاق.

ثانيا، إن الأعضاء ”يقومون بحسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق“، بما في ذلك الالتزام بقبول وتنفيذ قرارات المجلس كما ”يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق“. لقد أظهرنا القدرة على الاستفادة من تلك الالتزامات لإحداث أثر جيد، حيث يصعّب الحظران المفروضان على تصدير الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على الجهات الفاعلة المسلحة الحصول على الأسلحة التي قد تستخدم لارتكاب الفظائع. وتحد تدابير أخرى، مثل فرض حظر على التجارة في الفحم غير المشروع من الصومال، من الأموال التي تستخدمها الجماعات المتطرفة العنيفة مثل حركة الشباب لتمويل حملاتها الإرهابية. ولكن ليس كافيا بالنسبة لنا اعتماد الولايات والقرارات، بل يجب أن نكون على استعداد لممارسة الإرادة السياسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين في الواقع.

إننا نخول اليوم لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ولايات أكثر قوة من أي وقت مضى لحماية المدنيين ومراقبة حقوق الإنسان. لكن عندما يتم الطعن في تلك الولايات، يجب علينا اتخاذ الإجراءات المناسبة للدفاع عنها. للأسف، إلتزم المجلس الصمت إزاء رفض الحكومة السودانية دخول قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى بلدة تابت، التي تقع في شمال دارفور، وبالتالي منع الأمم المتحدة من التحقيق بشكل صحيح في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في أعقاب مزاعم تفيد عن اغتصاب جنود سودانيين أكثر من ٢٠٠ امرأة وفتاة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبدلا من ذلك، خلال المرة الوحيدة التي سمح فيها لأفراد قوات حفظ السلام بالوصول إلى تابت، رفض مسؤولون في الجيش والاستخبارات السودانية السماح لهم بمقابلة ضحايا الاغتصاب المزعوم وجها لوجه، وفي بعض الحالات، سجلوا المقابلات.

ويتطلب ضمان احترام عمل الأمم المتحدة، التصرف بحسن نية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لكن ورغم الالتزامات الأساسية للدول الأعضاء المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية، يقوم الاتحاد الروسي اليوم بتدريب وتسليح ودعم الانفصاليين الذين استولوا بوحشية على الأراضي الأوكرانية، ويقوم بالقتال إلى جانبهم في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة واعتداء على سيادة دولة جارة له، وعلى استقلالها وسلامتها الإقليمية، مما أودى بالفعل بحياة ٥،٧٠٠ شخص وأرغم أكثر من ١،٧ مليون أوكراني على التشرد.

ثالثا، يتعين على الأمم المتحدة في إطار التعامل مع الدول التي لا تحترم مبادئ الأمم المتحدة والتزاماتها الدولية بشكل عام، التوصل إلى طرق أكثر فعالية للضغط عليها. ويشمل ذلك الدول التي تقمع شعوبها بوحشية، والتي يمكن لسلوكها في حد ذاته أن يهدد السلم والأمن الدوليين. وفيما يخص الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الأمم المتحدة تجاه كوريا الشمالية، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٣، لجنة التحقيق المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لم توثق بدقة فقط الأفعال الوحشية التي اقترفها النظام، بل عرضتها أيضا على الرأي العام من خلال عقد جلسات استماع مفتوحة مع الضحايا والخبراء. واستنادا إلى النتائج التي توصلت إليها اللجنة، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٧/١٨١، الذي يدين بشدة الانتهاكات المنهجية للنظام، ويشجع مجلس الأمن على النظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان المساءلة. وعندما اجتمع مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر لمناقشة أزمة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية للمرة الأولى (انظر S/PV.7353)، كررت كثير من الدول الأعضاء، بما في ذلك الولايات المتحدة، دعوة الجمعية العامة.

وصحيح أن مراكز الاحتجاز لدى النظام لا تزال تضم ما بين ٠٠٠ ٨٠ و ٠٠٠ ١٢٠ شخص في ظروف مرعبة. بيد أن الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة، بتسليط الضوء على الانتهاكات الفظيعة التي تُقترفُ كل يوم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تساعد في حشد المزيد من الضغط على النظام لكي يُنهي الانتهاكات التي تم تجاهلها لفترة أطول مما ينبغي.

إن الحالة في كوريا الشمالية تكشف عن درس أساسي تعلمناه مرارا وتكرارا منذ إقرار الميثاق. فانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع يمكن أن تشكل في حد ذاتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويجب علينا ألا نتجاهل الروابط بين الطريقة التي تُعامل بها الحكومات مواطنيها والطريقة التي تتفاعل بها مع الدول الأخرى، وبين قواعد نظامنا الدولي المشترك. فكوريا الشمالية، على سبيل المثال، هددت مرارا وتكرارا بشن هجمات نووية على الدول التي تنتقد الطريقة التي تُعامل بها شعبها.

وفي سوريا، كان للانتهاكات التي يقترفها نظام الأسد أهمية حاسمة في الصعود المفاجىء لتنظيم ''الدولة الإسلامية في العراق والشام''، وغيره من الجماعات الإرهابية، التي تعيث الآن فسادا في منطقة يتجاوز نطاقها كثيرا حدود ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، أدى العنف في سوريا بنحو ٤ ملايين شخص إلى البحث عن اللجوء في البلدان المجاورة، مُمارسين بذلك ضغطا كبيرا يزعزع استقرار تلك الحكومات.

وسواء في سوريا أو في أي مكان آخر من العالم، عندما يقوم بلد ما باعتقال معارضيه السياسيين بدلا من حل الخلافات بالحوار، وعندما يحاول إسكات منتقديه، مثلما يفعل بعض أعضاء المجلس، فإن ذلك البلد ينتهك التزام الميثاق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذا العمل لن يحقق الاستقرار البالغ الأهمية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الدائم الذي نصبو إليه جميعا.

وبدلا من اعتقال المعارضين، وإطلاق الادعاءات السخيفة، وإلقاء اللوم على القوى الأجنبية، فإن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على نحو ما ينص عليه الميثاق، هو الأساس لإحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق الرفاه.

وإذ نسعى إلى تحسين فعالية الأمم المتحدة، يجب علينا أن نحترز من محاولات التلاعب بمقاصد الميثاق ومبادئه في إطار جهد للحيلولة دون قيام الأمم المتحدة بمواجهة التحديات العالمية التي أنشئت من أجل التصدي لها، والدفاع عن حقوق الأفراد التي يفترض أنها تدافع عنها.

ويسعى البعض إلى تشويه مقاصد الميثاق ومبادئه بالادعاء، مثلا، أن انتهاكات حقوق الإنسان لا علاقة لها بالسلم والأمن الدوليين، أو أن سيادة الدول تحول دون مشاركة الأمم المتحدة في تلك المسائل. لكن، كما قال الرئيس أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل بضعة أعوام،

”السيادة لا يمكن أن تكون درعا يستخدمه المستبدون لاقتراف القتل الغاشم أو مبررا لكي يغض المجتمع الدولي الطرف عنها“ (انظر A/68/PV.5، الصفحة ١٦).

والسيادة لم تمنح النازيين رخصة لذبح اليهود قبل ٧٥ عاما. و لم تمنح نظام الهوتو المتطرف رخصة لذبح أبناء التوتسي قبل عقدين. وهي لا تحمي، بل ينبغي ألا تحمي الحكومات التي تقترف الفظائع اليوم.

وإذا كنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، نريد أن نجدد التزامنا بمقاصد الميثاق ومبادئه، فإنه يجب علينا أن نراها كما كان يتوخاها واضعوه: أي باعتبارها خطة لتوحيد صفوفنا للنهوض بسلامة الناس وأمنهم وحقوق الإنسان لديهم في جميع أنحاء العالم، وليس كأداة للتفريق بيننا وعرقلة ذلك الجهد الحاسم— ناس كالسوريين في شرق الغوطة، الذين قُتل ٢٠٠ منهم خلال الأسبوعين الماضيين بقنابل ألقاها نظام الأسد؛ ناس مثل نشطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان الذين عُرقلت جهودهم لتعزيز حرية التعبير وتأسيس الجمعيات والتجمع السلمي جراء ازدياد قمع المجتمع المدني على الصعيد العالمي، باقتراح أكثر من ٥٠ بلدا فرض تدابير زجرية على جهود المجتمع المدني خلال العامين الماضيين فقط؛ وناس مثل الأطفال والمسنين الأوكرانيين العالقين في ديبالتسيف، والذين تُركوا للاختباء في الأقبية بينما يقوم الانفصاليون، بأسلحة روسيا وتدريبها ودعمها، بقصف المدينة بوابل من الصواريخ والقنابل بعد أن اتفقوا على وقف إطلاق النار.وإذا أبقينا مثل هؤلاء الناس في قلب جهودنا، فإننا سنفي بصورة أكثر فعالية بمسؤولياتنا وبالرؤية المشتركة التي جسدها صائغو الميثاق في مقاصده ومبادئه.

السيد إيبانييث (إسبانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادي ذي بدء، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على تنظيم جمهورية الصين الشعبية لهذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. وهذا ليس مجرد إجراء شكلي؛ فإسبانيا ترحب بإتاحة الرئاسة الصينية الفرصة لنا جميعا للتكلم عن مسألة أساسية تقع في صلب عملنا. ونحن مطالبون بالتفكير معا في وجاهة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه على ضوء ٧٥ من التجربة، التي تنطوي، كأي مسعى بشري، على جوانب مشرقة وأخرى قاتمة.

كما أود أن أعرب عن امتناننا على المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2015/87، المرفق)، الواضحة والإيجابية والمشجعة. وهي تشكل نبراسا محفزا لتوسيع أفق تفكيرنا وإعطائنا المنظور اللازم لتحقيق الهدف المشترك الحيوي والذي لا غنى عنه، المتمثل في بلوغ الرفاه المشترك في عالم ينعم بالسلامة والسلام. ودعوتكم ليست ممارسة نظرية ولا هي بالعملية الأكاديمية، التي كانت ستكون غير مستصوبة في هذا الجهاز. وهي تتعلق بإعادة تأكيد التزام كل واحد منا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة بغية تهيئة بيئة تمهد السبيل لتخليد ذكراه السنوية السبعين.

إن السؤال البسيط والمباشر الذي تطرحه المذكرة المفاهيمية يستحق إجابة واضحة. وتلتزم إسبانيا التزاما حازما بمقاصد ميثاق سان فرانسيسكو ومبادئه. ونحن نعتبرها وجيهة اليوم بقدر ما كانت وجيهة عام ١٩٤٥. والمبادىء هي الأسس التي تقوم عليها الإجراءات الجارية المطلوبة لتحقيق المقاصد، لأن المقاصد ليست أهدافا يتم التغلب عليها حالما

تتحقق. وبدلا من ذلك، إنها تتطلب جهدا مستمرا ينبغي أن نسهم فيه كافة. فالمقاصد تشكل تحديا يوميا.

وينبغي قراءة المقاصد والمبادئ اقترانا بديباجة الميثاق، التي تشكل، بما تنطوي عليه من قيم ملهمة توجه أعمال الأمم المتحدة، جنة أخلاقية نوعا ما. والمثلث المتكون من الديباجة والمقاصد والمبادئ كل لا يتجزأ ولم يتأثر بعوامل الزمن، مثلما يتأثر التصوير الشمسي، بل إنه قد ازداد بريقا ووجاهة.

لقد أعلن مؤسسو الأمم المتحدة، بحكم تجربتهم المباشرة فيما يتعلق بويلات الحرب، عن عزمهم على حماية الأجيال اللاحقة من تلك الآفة. وتحقيقا لتلك الغاية، وضعوا برنامجا – مدونة سلوك تتطلب إعادة التأكيد عليها باستمرار. والذكرى السنوية السبعون للمنظمة فرصة مثالية لكي تجدد الدول الأعضاء كافة العهود التي قطعتها في ديباجة الميثاق وتعرب عن التزامنا بمقاصده ومبادئه. وتشجعنا إسبانيا جميعا على أن نخلد رسميا هذه الفرصة بإعلان عالمي يجدد التأكيد على صلاحية هذا الجزأ الرئيسي من الميثاق: أي الديباجة والمقاصد والمبادئ.

وعلى الرغم من أن أساس بنيان الأمم المتحدة متين، كالأرض التي بني عليها مبنى الأمم المتحدة، فإن العالم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لا علاقة له بما نجم عن الحرب العالمية الثانية. فنحن نعيش أحداثا أكثر تغييرا وتعقيدا وتقلبا مما كان سائدا بعد آخر حرب عالمية. وقد تطورت منظومة الأمم المتحدة من أصولها بغية مواجهة تحديات عالم يتغير بصورة مطردة. ومن مسؤوليتنا أيضا الآن، باعتبارنا جيلا من الأجيال القادمة التي أشار إليها المؤسسون، أن نستكمل الأدوات التي تعزز الأصول والقيم والمقاصد استنادا إلى المادة ٢ من الميثاق في المجتمع الدولي المعاصر.

إن الأعوام السبعين التي مضت لم تكن بتاتا طريقا معبدا وسالكا. وصحيح أن البشرية لم تتعرض لحرب عالمية جديدة، مع ما تنطوي عليه من تهديد لبقاء الكوكب. لكن الواقع هو أن النزاعات المحلية والإقليمية اندلعت باستمرار وعلى نحو أكثر تواترا.

وبدلا من أن نشعر بالرضا، يجب علينا أن نقر بأن جهودنا قد أحبطت بصورة أكثر تواترا مما نريد. ولم نتمكن من تفادي النزاعات تم التنبؤ بها. ولم نقم بتيسير أو فرض وقف الأعمال القتالية في الحالات التي لجأ فيها طرفا النزاع إلى استخدام القوة. وفشلنا في توطيد حالات الهدنة الهشة، وأُشعلت نيران من رماد العنف، أتت على بلدان ومناطق برمتها.

ويجب علينا أن نحسن أداءنا في منع نشوب النزاعات، والمنظمة تتوفر على الكثير من الوسائل للقيام بذلك. ولا شك أنه يمكن للجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة أن تضع المبادئ التوجيهية للإجراءات المشتركة التي، باحترام مبادئ الميثاق، بإمكانها، أن تخدم على نحو أكثر فعالية مقصد صون السلم. وتؤمن إسبانيا إيمانا راسخا بضرورة تعزيز أدوات منع نشوب النزاعات.

وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان من خلال تحالف الحضارات ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين الأديان والثقافات؛ وتطوير آليات الوساطة، مثل تلك التي نسعى إلى تحقيقها في البحر الأبيض المتوسط مع المغرب، بمساعدة البلدان الصديقة الأخرى مثل سلوفينيا والأردن؛ واستراتيجية المياه غرب البحر الأبيض المتوسط التي نتشارك قيادتها مع الجزائر، تلك نماذج متعددة الأوجه لمشاركتنا الفعالة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. والقاسم المشترك بين تلك المبادرات هو الجهد العازم على تهيئة قنوات وآليات فعالة للتعاون والتفاهم والتسامح، ووضع حد للتعصب والعنف.

إن صون السلام يجب أن يستند إلى نظام للعلاقات بين الدول والمنظمات يقوم على أساس حقوق والتزامات ملزمة قانوناً، هدفها النهائي تحقيق سيادة القانون. فلا سلام بدون

احترام القانون. ومنظومة الأمم المتحدة قد تمكنت على نحو تدريجي من توجيه تطلعات وطموحات أعضاء المجتمع الدولي، بما فيها أصغر الدول. وتنعكس تلك الرغبات والتطلعات بشكل متزايد في نظام قانوني يتطور في اتجاه تحقيق سيادة القانون على الصعيد العالمي، ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة كحجر زاوية مع الاحترام الكامل للمساواة بين أعضاء المنظمة. وتنبثق تلك المساواة من مبدأ السيادة، الذي تتجلى مشروعيته، حسب تعبير كوفي عنان، في مفهوم الدولة باعتبارها ”أداة في خدمة شعبها، وليس العكس“، وفي تفسير السيادة بأنها الأمانة للمعنى الأصلي للكلمة، الأمر الذي يستدعي معاني القوة الأعلى وليس القوة المطلقة. ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، حققت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقدماً في إدماج حقوق الإنسان كعنصر أساسي يلهم ممارسة السيادة ويعززها.

لقد أنشأ ميثاق سان فرانسيسكو محكمة العدل الدولية، وبعد عقود، مهد نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وتواترت أنباء سارة أخرى خلال تلك العقود السبعة تشمل تلك المؤسسات التي أنشئت والاتفاقات المتعددة الأطراف التي وُقعت في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ والزيادة التدريجية في الصكوك التقليدية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة؛ وتطوير القانون الدولي تعزيزاً للأمن القانوني؛ والقضاء تدريجياً على الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وما زال يمكننا أن نصل إلى أبعد من ذلك. إن قدراً معيناً من الطوباوية ضروري لتمكين العالم من المضي قدماً. ومن هذا المنطلق، نود التأكيد على أن استخدام حق النقض من أكبر المعوقات التي تحول دون أن يتحقق عملياً غرض صون السلم والأمن الدوليين الذي أناطه الميثاق بمجلس الأمن بصورة أساسية. وإننا ندرك أن حق النقض جزء من الاتفاق التأسيسي الذي يكمن في أصل ميثاق سان فرانسيسكو. ومع ذلك، فإن التمسك بشكل صارم بترتيب يحتاج إلى التحديث بشدة، كما أثبتت التجربة، لا يحل المشكلة الأساسية – وهي عدم مشروعية حق النقض لمشاريع القرارات التي تسعى لمعالجة عمليات القتل على نطاق واسع وفتح المجال لحلول سلمية عادلة ودائمة.

وإيماناً بذلك، نؤيد المبادرة الفرنسية التي تقترح مدونة لقواعد السلوك تلتزم بموجبها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالامتناع عن استخدام حق النقض في الحالات التي يثبت فيها ارتكاب فظائع جماعية. ونرى أن هذا الاقتراح، الذي أيدته نيوزيلندا أيضاً اليوم وينطوي على ميزة أنه لا يتطلب تعديل الميثاق، سيكون وسيلة موضوعية للتقدم نحو تحقيق هدف القضاء على امتياز تضر إساءة استخدامه بالمنظومة وتضعف سلطتها. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، ولا سيما ما سيتضمنه بشأن أهمية احترام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمبدأ السلامة الإقليمية، وهي الفكرة التي تناولتها الورقة المفاهيمية الصادرة عن الرئاسة.

ختاماً، فإن عام ٢٠١٥ يمكن، بل ويجب أن يكون عاماً تاريخياً في حياة المنظمة. فخطة التنمية الجديدة ومؤتمر المناخ واستعراض عمليات حفظ السلام كلها استحقاقات تتطلب المسؤولية والشجاعة. وفي هذا السياق، فإن اعتماد إعلان عالمي لتجديد التزام أعضاء المنظمة بقيم ميثاق سان فرانسيسكو ومقاصده ومبادئه بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لبدء سريانه من شأنه أن يبث حياة جديدة في جسد أنهكه التقدم في العمر إلى حد كبير ويحتاج إلى أن ينهل مرة أخرى من المعين الذي كان سبباً في وجوده.

وإذا كان للقرن الحادي والعشرين أن يكون أفضل للبشرية من القرن العشرين، فإن ذلك يتوقف على ما يمكن

أن نستجمعه من حكمة وعزيمة. إننا نريد ونحتاج إلى أن نبني، على أساس من دعائم الميثاق المتينة، مستقبلاً أكثر ديمقراطية وأفضل حماية لحقوق الإنسان في ظل نظام قانوني دولي أكثر قوة وفعالية. تلك مهمة شاقة وملهمة، ونحن مدينون لأطفالنا والأجيال القادمة بإنجازها. ويمكنكم أن تعولوا على إسبانيا في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا.

السيد أوغوستو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، وانتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار شعوبنا على الفاشية. وقد تخللت القرن العشرين حربان عالميتان جلبتا للبشرية آلاماً يعجز عنها الوصف. وظهر أسوأ ما في الطبيعة البشرية في وحشية متناهية، في وقت ارتقى فيه الفكر والصقل الثقافي والتقدم العلمي إلى ذرى لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، مما أدي إلى إقامة نوع جديد من العلاقات بين دول وشعوب العالم. وكانت الأمم المتحدة استجابة لوقائع الماضي القائمة. والميثاق يجسد مفهوم المجتمع الدولي لهذا النوع الجديد من العلاقات، بما في ذلك انتهاء الاستعمار وحق الشعوب كافة في تقرير المصير والاستقلال.

وديباجة الميثاق تبين كيف يمكن لشعوب العالم أن تعيش في سلام ووئام. فهو يطرح إعلانات بعيدة الأثر للمقاصد من خلال برنامج شامل لصون السلم والأمن الدوليين. وشعوب الأمم المتحدة قد أعربت عن عزمها على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب – وهو الإعلان الذي لم يتحقق بعد، للأسف. ومع ذلك، فقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في صون السلم والأمن الدوليين، من خلال تعزيز علاقات ودية أكثر بين الأمم والتعاون في حل المشاكل الدولية، وفي تدوين القانون الدولي كأساس للتعايش السلمي بين الدول – وهو هدف للعلاقات الدولية حققت الأمم المتحدة فيه نجاحاً لافتاً.

وفي عالمنا اليوم، وفي ظل انتشار النزاعات المسلحة – لا سيما النزاعات داخل الدول، بسبب الإقصاء السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، أو التعصب الديني أو العرقي أو القبلي، أو لعدم احترام حقوق الإنسان الأساسية بصورة مطلقة – تواجه الأمم المتحدة ضرورة مواءمة استراتيجياتها من أجل صون السلم والأمن. وفي واقع الأمر، ونقولها بأسف أنه على مدار ٧٠ سنة من وجودها، لم تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق رؤية مؤسسيها – إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب – ما دامت الحرب والصراع العنيف يشكلان جزءاً من الحياة اليومية للملايين من البشر.

وشعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدر الإنسان، وفي المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين الأمم، كبيرها وصغيرها. تلك مفاهيم أساسية لصون السلم والأمن الدوليين. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، وبدفع منها، شهد العالم تقدماً باهراً في هذا الصدد. وحققت بلدان عديدة تقدماً حضارياً ملحوظاً في إعلاء قيمة الفرد وكرامته ومنح حقوق متساوية للرجال والنساء، في حين اتجهت عمليات التحرر الوطني من الاستعمار والتكامل الإقليمي إلى مواءمة العلاقات بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة.

وتظل الأمم المتحدة هي الحصن الرئيسي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وعملها من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وتدوين القانون الدولي لحقوق الإنسان هو إسهام كبير في هذه المعركة الهامة من أجل كرامة الإنسان، وبالتالي صون السلم والأمن الدوليين.

وتتمثل مسألة أخرى تشدد عليها شعوب الأمم المتحدة، في تهيئة الظروف المواتية لصون العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. لقد أنشأ الميثاق المبادئ التي تشكّل الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية، وهي: احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. بيد أن هذه المبادئ المكرسة في الميثاق، ما تزال تُنتهك من حين لآخر، من جراء استمرار تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، منتهكة بذلك الميثاق، في ذات الوقت الذي تهدد فيه الأمن والسلم الدوليين.

إن تعزيز التقدم الاجتماعي والعيش في جو من الحرية أوسع، إنما هما أمران حددتهما شعوب الأمم المتحدة. ولا ريب أن تفشّي الفقر والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والحرمان من الحريات الأساسية تشكل جميعا اليوم طائفة من العوامل المتفجرة، علاوة على أنها تمثل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن. وفي المقابل، فإن التنمية والديمقراطية والرفاه الاجتماعي تمثل ركائز لبناء المجتمعات السلمية والشاملة للجميع. كما يمثّل الارتباط بين السلام والتنمية عاملا محوريا في بناء المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، كونها عناصر هامة لصون السلام والأمن.

لقد قررت شعوب الأمم المتحدة أيضا أن تعمد إلى التسامح والعيش معا في سلام في علاقات من حسن الجوار. لكن وبالرغم من جميع الإعلانات التي حواها الميثاق في هذا الصدد، فقد منيت هذه المبادئ بالفشل الذريع. ففي ظل النزاعات الراهنة – داخل الدول وغير المتكافئة – كثيرا ما يواجه الآخرون بمشاعر الكره والتعصب، ليس لشيء آخر سوى اختلافهم. وتُوجّه المشاعر ذاتها إلى الجيران، لكونهم مختلفين عرقيا أو عشائريا أو دينيا أو على أساس جنساني. وبذلك فقد أصبح التعصب تهديدا جديا للسلام. وتوجد هذه السمة حتى في المجتمعات التي تتمتع بالرخاء والديمقراطية وذات الطابع التشاركي، التي تواجه صعوبات بالغة في إدماج الطوائف ذات الأصول المختلفة، والتسامح معها. ويؤدي ذلك إلى ظهور أوضاع خطيرة تشكل تهديدا جديا للسلام. وينبغي أن يكون الإرهاب اليوم – بوصفه أشد أشكال التعصب – إلى جانب ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بمثابة نداء يقظة بالنسبة لنا جميعا فيما يتعلق بكيفية إدماج الطوائف ذات الأصول الأجنبية في مجتمعاتنا.

وتعهدت شعوب الأمم المتحدة أيضا بتوحيد صفوفها في جهود صون السلم والأمن الدوليين، وبذلك تتوفر للمنظمة القدرة اللازمة التي تمكّنها من العمل في ظروف الأزمات التي تمثل تهديدا للسلم والأمن عن طريق إناطة المسؤولية الرئيسية بمجلس الأمن وتفويضه بالعمل نيابة عنها في الاضطلاع بمسؤولياته. ويعني إيلاء الثقة هذا إلى مجلس الأمن ألا تستند قراراته إلى أساس من المصالح الخاصة أو الحزبية، بل أن تتماثل مع الهدف الحقيقي المتمثل في صون السلم بناء على توافق الآراء وموافقة المجتمع الدولي. ويترتب عن ذلك مساءلة مجلس الأمن أمام عموم العضوية في الأمم المتحدة، وهو التزام يدعو – في رأينا – إلى إصلاح المجلس لكي يكون ديمقراطيا أكثر في أساليب عمله، وأكثر تمثيلا في عضويته. ويدعو ذلك أيضا إلى إصلاح نظام حق النقض واستعراض علاقة المجلس بعموم العضوية في الأمم المتحدة.

وتطالب شعوب الأمم المتحدة بعدم استخدام القوة إلا لما فيه تحقيق للمصلحة المشتركة، وهو إعلان يكاد لا ينسجم مع حقائق الحياة العالمية المعاصرة. فكثيرا ما يترتب عن التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها بالفعل بدافع المصلحة المشتركة أو العمل العسكري على نحو أحادي واستنادا إلى تقديرات غير دقيقة وخاطئة، عواقب وخيمة على العديد من

البلدان، بل والمجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن تقبل الدول الأعضاء بمبادئ الأمم المتحدة وأساليب عملها، فضلا عن تطبيقها والالتزام بها حتى تكفل ألا تستخدم القوة إلا في الحالات التي تشكّل تهديدا وشيكا للسلام، وبعد استنفاد جميع الخيارات المتاحة للتسوية السلمية للمنازعات.

وأخيرا، تعهدت شعوب الأمم المتحدة في إعلانها أيضا، باستخدام الآلية الدولية وتسخيرها للنهوض بجميع الشعوب على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ويدعو العالم المعاصر والمتعدد الأوجه هذا الذي نعيش فيه، إلى اتباع نهج متعدد الأطراف، فضلا عن قدر أكبر من وحدة الهدف بين الدول الأعضاء كي تتمكن من التصدي للتحديات العالمية. فهذا بمثابة حجر الزاوية لضمان تحقيق السلام الدائم لأجيالنا الحالية والمستقبلية على حد سواء.

وبوصفها بلدا محبا للسلام وعضوا في مجلس الأمن، تعرب أنغولا عن عميق تقديرها للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن نشير إلى الدور الحاسم الذي اضطلع به مجلس الأمن في شجب نظام الفصل العنصري وعزله، نظرا لكونه مصدرا أساسيا للتراع في جنوب أفريقيا، علاوة على كونه مهددا جديا للسلم والأمن الدوليين. وأسهم المجلس - عبر الإجراءات التي اتخذها - إسهاما كبيرا في الكفاح من أجل العدالة والمساواة وتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع السكان في جنوب أفريقيا، فضلا عن دعم كفاحهم الرامي إلى إنهاء نظام الفصل العنصري والاستعمار في المنطقة برمتها.

لقد كانت أنغولا قبل أربعين عاما، في الصف الأمامي في تطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن الكفاح ضد نظام الفصل العنصري وتحرير سكان جنوب أفريقيا. وقد دفعت في سبيل ذلك ثمنا باهظا تمثل في إزهاق الأرواح والدمار المادي. وتعيّن عليها أيضا مواجهة العدوان العسكري لنظام الفصل العنصري على مدى سنوات عديدة. ونعرب عن تقديرنا العميق لإسهام المجتمع الدولي وللدور المحوري الذي اضطلع به مجلس الأمن في ذلك الصدد.

ونشيد بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل كفالة التزام الدول الأعضاء بالمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في الميثاق. ونعرب للأمم المتحدة عن دعمنا الكامل لأعمالها الرامية إلى تعزيز التعاون في ميدان صون السلم والأمن الدوليين، وكونها المحفل الرئيسي لتنسيق جهود الأمم الطامحة إلى تحقيق أهدافنا المشتركة.

وفي الختام، نود أن نشيد مرة أخرى بمبادرة الرئاسة الصينية بإعطائنا هذه الفرصة لمناقشة أعمالنا في إطار المجلس وتقييمها في هذا الوقت بالذات الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات مشابهة لتلك التي كان قد واجهها قبل ٧٠ عاما مضت. وعليه نود التفكير في طرائق جديدة فضلا عن السعي إليها في التصدي لتلك التحديات المتنامية.

السيد مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي، على عقد هذه المناقشة اليوم، وعلى تولي رئاستها شخصيا. وأشكر الأمين العام أيضا، على إحاطته الإعلامية الوافية هذا الصباح.

منذ ٧٠ عاما مضت، أرسى ميثاق الأمم المتحدة الركائز الرئيسية الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة: السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. وما فتئت هذه الركائز الثلاث توفر منذ عام ١٩٤٥، إطارا يمكّن مجلس الأمن من التصدي لهذه التحديات التي لم يكن ليتصورها أسلافنا مطلقا. غير أن هذه الركائز الثلاث ما تزال هامة اليوم أيضا، وهو ما يشهد على قيمتها الدائمة.

فما تزال التراعات بين الدول تمثّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، على النحو الذي يدل عليه بوضوح ضم روسيا

شبه جزيرة القرم بطريقة شرعية، وزعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا. غير أن التهديدات لم تعد قاصرة على المنازعات بين الدول فحسب، على النحو الذي تصوره مؤسسو الأمم المتحدة. وتوجد هذه التهديدات اليوم بصرف النظر عن حدود الدول، في الانقسامات العرقية والدينية العميقة الجذور، وتكمن أيضا في تصرفات الجهات الفاعلة الإرهابية العنيفة من غير الدول، وحيثما لا تلتزم حكومات الدول بسيادة القانون في تجاهل للحقوق الإنسانية لمواطنيها. وتقوض هذه التهديدات اليوم سيادة الدول على نحو لم نشهده من قبل أبدا. وفي حال عدم التصدي لها، سرعان ما تتحول المطالب المشروعة إلى ضرب من العنف والفوضى. ويجب أن نسلّم بأن من شأن الإجراءات الوقائية التي يتخذها هذا المجلس، فضلا عن الدعم الذي يقدمه، أن يعززا سيادة الدول عن طريق مساعدتها على التصدي لتلك المسائل. ويجب علينا أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا بغرض القيام بذلك.

إن حفظ السلام من بين هذه الأدوات، ويشكل مثالا قويا على مرونة المجلس في تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة. ورغم أنه ليس ثمة إشارة إلى حفظ السلام في الميثاق، إلا أن هناك اليوم أكثر من ١٢٠٠٠٠ فرد عسكري ومدني يضطلعون بعمليات حفظ السلام وحماية المدنيين في أربع قارات، وكثير منها في شراكة مع الاتحاد الأفريقي أو الاتحاد الأوروبي. لدينا هذا العام فرصة لزيادة تحسين عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. سوف ينظر استعراض عمليات السلام في توفير حماية أكثر فعالية للمدنيين، بما في ذلك منع العنف الجنسي على نحو أفضل. في هذه الذكرى السنوية الـ ١٥ لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، علينا الإقرار بالتأثير غير المتناسب للنزاعات على المرأة وبالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام.

على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية، وكما قال الأمين العام، أصبح احترام حقوق الإنسان أساسيا بشكل متزايد في صون السلم والأمن الدوليين. وفي العام الماضي، أكد القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) على أن أنماط الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان يمكن أن تكون بمثابة علامات إنذار مبكر على نزاعات وشيكة أو متصاعدة. وإذ نتطلع إلى الـ ٧٠ عاما المقبلة، علينا اعتناق مفهوم جديد للأمن الدولي يسلم بأن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من عمل المجلس في منع نشوب النزاعات. يمكن رؤية تبعات عدم القيام بذلك في حلب، في مخيمات اليرموك وفي تصاعد الدولة الإسلامية في العراق والشام. عندما لا يصبح بمقدور الدول كفالة احترام حقوق الإنسان، فإنها تضع نفسها عرضة لخطر النزاعات وتعرض السلم والأمن الدوليين للتهديد. وفي هذه الحالات، فإن الميثاق واضح بشأن مسؤولية المجلس عن التدخل في الأمور التي تقع عادة في إطار الولاية الداخلية.

ومن الأهمية بمكان أيضا إنهاء الإفلات من العقاب عن الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان للمساعدة في تحقيق المصالحة بين المجتمعات وتسوية المنازعات. لا يمكن أن يكون أحد فوق القانون، وللمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية أدوار هامة تضطلع بها. إن المملكة المتحدة لطالما قبلت الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية منذ أمد بعيد، لكنها العضو الوحيد الدائم العضوية في مجلس الأمن الذي قبلها باستمرار. نحن نحض الآخرين على أن يحذو نفس الحذو.

لدينا فرصة تاريخية هذا العام لمعالجة أسباب الفقر من خلال إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. نحن نؤيد خطة لا تترك أحدا متخلفا عن الركب وتحترم الحقوق المتساوية للرجل والمرأة. لا يمكن لتكريس هذه المبادئ في الإطار إلا أن يعزز عملنا بشأن حقوق الإنسان وأن يكفل، في الأجل الطويل، اقتصادات ومجتمعات تتسم بالعدالة وشمول الجميع.

من دواعي فخر المملكة المتحدة أنها تستثمر ٠,٧ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي في المعونة الخارجية. نحن البلد الوحيد العضو في مجموعة الـ ٢٠ الذي يفعل ذلك. وكما قال رئيس وزراء بلدي ديفيد كاميرون، فإن هذه المعونة تعزز المسار الذهبي للتنمية الذي يسمح للبلدان بأن تزدهر وتتجنب النزاعات. إنها تساعد في تهيئة حالات شاملة للجميع، مجتمعات واقتصادات مفتوحة، وسيادة القانون. ويمكن رؤية مخاطر عدم القيام بذلك في أحداث الربيع العربي، الذي ما برحت تبعاته تقوض السلم والأمن الدوليين اليوم.

أود أن أختتم بكلمات الأمين العام السابق كوفي عنان. قال،

”لن نتمتع بالتنمية دون الأمن، أو بالأمن دون التنمية. ولن نتمتع بأي منهما دون احترام حقوق الإنسان“ (A/59/2005، الفقرة ١٧).

تؤيد المملكة المتحدة هذه الكلمات تماما. إن ركائز الميثاق الثلاث أعظم من مجموع أجزائها. إنها تدعم بعضها بعضا، ونجاح واحدة يعزز الآخرين. لا يسعنا انتقاء أي ركيزة يدعم المجلس، ولا يسعنا أن نركز على واحدة على حساب الآخرين. إن عمل ذلك سيكون تجاهلا لدروس السنوات السبعين الماضية ودعوة إلى مزيد من النزاعات.

السيدة قعوار (الأردن): أود في البداية أن أرحب بمعالي وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، وأن أشكر بلده على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن صون السلم والأمن الدوليين والالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وأود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية بشأن هذه المسألة.

منذ اعتماد الميثاق قبل ما يقارب الـ ٧٠ عاما، اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في تشكيل العلاقات الدولية وتوجيه الدبلوماسية المتعددة الأطراف وصقل النتائج في مختلف جوانب العلاقات بين الدول، ناهيك عن دورها في تركيز النقاش حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية البشرية. ويمكن للمرء أن يقول، وإلى حد كبير، إنه بالرغم من التحديات المتعددة والنتائج المختلفة عبر السنين، فقد نجحت الأمم المتحدة في الإرتقاء لمستوى المبادئ والمقاصد التي أنشئت من أجلها والتي تتجسد في الميثاق. وما كان العالم سيكون عما هو عليه اليوم من دون الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإن التحدي الحقيقي موجود أمامنا الآن، حيث أن التهديدات التي تواجهنا في نمو مستمر ومتغيرة في طبيعتها. إنها تتطلب استجابات جديدة. إن العالم اليوم ليس عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. لا يزال العالم يعاني من ويلات الحروب وآثارها ومن الصراعات المسلحة الداخلية، ٥٠ مليون لاجئ ونازح، خمس سكان الأرض يعيشون في فقر، ناهيك عن انعدام مستويات الصحة والتعليم والصرف الصحي لشرائح واسعة من سكان العالم، القائمة طويلة والصورة قاتمة. أضف إلى ذلك ظهور شكل جديد من أشكال الإرهاب على أساس الأيديولوجيات المقنعة وغسيل الأدمغة لأشخاص مستعدة لارتكاب أبشع الجرائم، في حين يتم اللجوء إلى جميع أنواع الجريمة المنظمة.

هل هذا هو العالم الذي تصوره المؤسسون عندما زرعت بذور الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما. اليوم، نرى انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القواعد المعيارية، ترتكب بشكل مستمر، وكذلك الفظائع الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والسؤال الذي نحتاج إلى طرحه هو، كيف يمكن لمبادئ الأمم المتحدة والأهداف الواردة في ميثاقها أن تبقى وثيقة الصلة بتحديات اليوم؟ وهل يجب أن تستمر في كونها أساسا للحفاظ على السلام والأمن لدينا والقيم الإنسانية المشتركة فيما بيننا؟

الإجابة هي، أنه إذا حدنا عن هذه المبادئ الأساسية والأهداف، فإن العالم سيكون عرضة للصراعات والحروب أكثر مما هو عليه الآن، وسوف نخاطر بخسارة منجزات البشرية على مختلف المستويات. إنه من الصعب تصور ذلك، لكنها الحقيقة. إن قدرتنا على محاربة واحتواء الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار سوف تتأثر سلبا، وبالتالي يجب أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار عندما نناقش قيمة الأمم المتحدة ومبادئها ومقاصدها. يجب التأكيد على أن تفسير وتنفيذ تلك المبادئ والمقاصد ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الحالية في العلاقات الدولية والطبيعة المتطورة للتهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي.

وينبغي دائما احترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم التدخل فيها. ويجب على الأمم المتحدة وأعضائها وأجهزتها العمل من أجل الحفاظ على نزاهتها. وفي السياق نفسه، ينبغي أن يكون الإنسان وحقوقه وكرامته وازدهاره هدفا أيضا. يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بـ [نحن شعوب الأمم المتحدة]، وديباجته تجعل من الواضح أن الهدف والغرض من الميثاق هو احترام حقوق الإنسان الأساسية، وكرامة وقيمة الفرد والمساواة بين الرجل والمرأة والأمم. حتى حقوق الدول والأشخاص لا ينبغي أن يستبعد بعضها بعضا وينبغي على الأمم المتحدة السعي نحو احترام هذ ا المبدأ.

إن على أجهزة الأمم المتحدة واجب الاستجابة عندما تكون هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يجب ألا توفر السيادة وعدم التدخل درعا لدول ومسؤوليها الذين يرتكبون الفظائع ضد شعوبهم والشعوب الأخرى، ويكون ذلك من خلال اتخاذ إجراءات من جانب المنظمة على أساس أحكام الميثاق.

وهنا يجب أن يلعب مجلس الأمن دوراً محورياً، وهنا فشل المجلس في القيام بذلك في بعض الأوقات. وفي بعض الحالات لم يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة حيث كان من الممكن إنقاذ ملايين الأرواح. وكانت استجابة المجلس بطيئة وخجولة بالنسبة للإبادة الجماعية في رواندا والفظائع في البلقان، وهناك تقاعس تجاه الوحشية في سوريا، وليس آخر ذلك التسامح تجاه الجريمة المستمرّة التي تُرتكب ضد شعب فلسطين.

إن الديمقراطية في صنع القرارات الدولية المتعلقة بالسلم والأمن أمر بالغ الأهمية، وأشكر الصين لإثارة هذا الأمر في الورقة المفاهيمية (S/2015/87، المرفق). ويجب أن نحاول داخل مجلس الأمن الاقتراب قدر الإمكان من تغليب المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي على المصلحة الفردية لأعضاء المجلس. ويجب أن يتكيف هيكل مجلس الأمن الحالي لتحقيق هذه الرؤية الديمقراطية ومهام المجلس يجب أن تُحقق استناداً لنص وروح الميثاق. وإذا ما استمر مجلس الأمن في الأساليب الحالية للتعامل مع الأزمات، وخاصة تلك التي تنطوي على الفظائع الجماعية، فإنه يخاطر بفقدان دوره الحصري والرائد في صون السلم والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم اللجوء في الكثير من الأحيان إلى الفصل السابع خلال السنوات العشرين الماضية، وخاصة لفرض العقوبات. إن الطريقة التي يتم بها اعتماد مثل هذه العقوبات هي أقل شفافية وديمقراطية، وفي كثير من الأحيان يتم تبني العقوبات في أقل من أسبوع أو اثنين، ودون التشاور المناسب مع جميع الأطراف الفاعلة أو النظر إلى العواقب ذات الصلة على المدى الطويل. إننا نواجه الآن وضعاً يجري فيه تقويض احترام الأنظمة والعقوبات نظراً لطبيعتها الضخمة، والدول إما عاجزة أو غير راغبة في تنفيذها أو أنها جزء من ذلك.

هذا هو جانب واحد فقط من الخلل في فرض تدابير الإنفاذ، ولكنه جانب حاسم، وخاصة في ضوء التهديدات

الناشئة وغير المتماثلة التي يواجهها العالم كالإرهاب العالمي والأطراف من غير الدول. إن الاستجابة الفعالة تعني وجود عملية مدروسة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة قبل اتخاذ التدابير تحت الفصل السابع. ومن المهم أيضاً أن يقوم أصحاب المصلحة بدراسة الأسباب الجذرية للصراع كما أن أفضل طريقة لاحتواء أو منع الصراع لا تكون من خلال قالب واحد ومن خلال نفس الأدوات.

إن احترام القانون الدولي وسيادة القانون لا يزال عنصراً حاسماً في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك فإننا نرى مراراً وتكراراً كيف أن القانون الدولي يُنتهك دون محاسبة وكيف يجري الانتقاص من سيادة القانون في العلاقات الدولية من خلال المعاملة النسبية وليس الثابتة. وللأسف، تُقاد الدول بمصالحها الذاتية وليس بالضرورة بالمصالح المشتركة. وهذا لن يتغير. ولكن ما يمكننا تغييره هو الاعتقاد السائد بأن تطبيق القانون يتم بشكل مختلف على أساس القوة العسكرية أو التنمية الاقتصادية للدولة. وعلى هذا النحو أيضاً، فإن على الأمم المتحدة وأجهزتها أن تعمل نحو المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي وزيادة مرئيتها، وتعزيز ثقافة الضوابط والتوازنات.

وفي السياق نفسه، ينبغي للأمم المتحدة العمل بنشاط مع الدول من أجل تعزيز القانون الدولي، ليس فقط من خلال استضافة فعاليات احتفالية بالمعاهدات، وليس بالعمل كجهة وديعة للمعاهدات، وليس بمناقشة المسائل القانونية في اللجنة السادسة بشكل غير منتهي ومن دون أي إجراء. إن لمجلس الأمن دوراً أيضاً في تعزيز القانون. ويجب أن يبدأ بنفسه من خلال تسليط الضوء على أن أي عمل يتخذه يجب أن يستند إلى القانون الدولي، وليس فقط من خلال تقريره أن حالة معينة تهدد السلم والأمن. كما أن على مجلس الأمن تعزيز التسوية السلمية للنزاعات، لا سيما من خلال الإجراءات القضائية والتحكيمية. نادرا ما تم استخدام الفصل السادس خلال العقود الماضية، والتغيير في هذا المسار سوف يزيد التعاون مع الهيئات التحقيقية والقضائية، وسوف يوجه رسالة مفادها أن مجلس الأمن في الواقع يعتبر سيادة القانون غاية قصوى.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أثني على الرئاسة الصينية لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير على تنظيم هذه المناقشة. كما أرحب بالسيد وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، وكذلك بجميع الوزراء الحاضرين هنا اليوم. وأشكر الأمين العام أيضاً على إحاطته الإعلامية الهامّة.

عندما اجتمعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ لإنشاء الأمم المتحدة، كانت تأمل في رؤية عالم يعمّه السلام والعدل والمساواة. ورغم أوجه القصور في صياغة ميثاق الأمم المتحدة والوقائع المتغيرة في عالمنا، إلا أن تلك الآمال القديمة ما زالت حيّة حتى يومنا هذا. وعلى الرغم من أن الرؤية المحددة في عام ١٩٤٥ للعالم في المستقبل قد تختلف عن الواقع الراهن، كما أشرتم، سيدي الرئيس، في مذكرتكم المفاهيمية (S/2015/87/المرفق)، فإن عالمنا اليوم لا يزال يتسم باتجاه نحو تعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية والرغبة في السلام والأمن. وكما أشار العديد من المتكلمين، يتطلّب هذا الواقع الجديد من دون شك معاودة النظر في الاستراتيجيات التي تتبعها الأمم المتحدة.

ويبقى صون السلم والأمن الدوليين مع ذلك الهدف الرئيسي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما بالنظر إلى المعاناة الشديدة التي يكابدها المدنيون نظراً لانتشار النزاعات وحدّتها فضلاً عن الزخم الجديد للإرهاب. وهذا الوضع يجب أن يؤدي أكثر من أي وقت مضى إلى أن يلتزم المجتمع الدولي بمقاصد الميثاق ومبادئه بأهمية متجددة. وفي هذا الصدد، فإن إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في عام

٢٠٠٠، يعترف بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ليس بوصفها مجرّد قيمة عالمية، بل قيمةً أبدية. ومع ذلك، وبينما لا يزال التطلع إلى السلام الشاغل الرئيسي للعالم، اليوم كما كان بالأمس، فقد ازدادت صعوبة تحقيق ذلك بعد مرور ٧٠ عاماً على إنشاء المنظمة. وفي هذا الصدد، يحقّ لنا التشكيك في فعالية التدابير المتبعة، بما فيها تلك التي ينفذها مجلس الأمن، لتحقيق ذلك. ومع ذلك، فإن الأسباب التي تحول دون بلوغ تلك الغاية معروفة جيداً – كما أن التغلب عليها ليس أمرا مستحيلا.

ومن الجدير بالذكر، أسفاً على تلك الحقيقة ليس إلا، أنه لا يمكن للمرء أن يأمل في تحقيق السلام الذي يتماشى مع مثلنا العليا في عالم اليوم الذي يتسم بعدم المساواة والتخلف والظلم وعدم الاكتراث بحقوق الإنسان وعدم احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وتتشاطر جميع البلدان، النامية منها والمتقدمة النمو، المسؤولية عن هذه الحالة. إن ما يحدث أحيانا من اللجوء إلى القوة على نحو تعسفي وإساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن يقوض الجهود التي يبذلها المجلس مما يحول دون تحقيق أهدافه. ولا يزال العالم يتذكر إخفاقات المنظمة في حل القضية الفلسطينية وفي منع الجرائم الجماعية وإدارتها، كما حدث في رواندا والبوسنة والهرسك وغيرها من الأمثلة الحديثة على ذلك، كما هو الحال في سوريا.

ونتفق جميعنا اليوم على أن عدم اندلاع صراع كبير آخر في العالم مردّه إلى عمل الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، فمن الممكن القيام بما هو أفضل من ذلك عن طريق حشد جهودنا لكي نضع، من خلال مجلس الأمن، استراتيجية أكثر اتساقاً وشمولاً لتسخير قوة أعضائه من أجل استعادة السلام في العالم، عوضاً عن اتخاذ الإجراءات تجاه كل مسألة على حدة. وعلاوة على ذلك، وبما يتماشى مع الميثاق، يجب على المجلس أن يسعى إلى تحقيق السلام والأمن أولاً وقبل كل شيء من خلال التسوية السلمية للنزاعات، إضافة للأعمال الوقائية. وقد سبق أن وضع الأمين العام الأسبق بطرس غالي المخطط العام لمثل هذا العمل. والقدرة على العمل تحقيقا لهذه الغاية هي التي ستفتح سبيلاً نحو تنفيذ إصلاح هذه الهيئة.

وعلى ضوء طبيعة النزاعات الإقليمية الحالية، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر قدرة على تعزيز التعازن مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى ما هو أبعد من إجراء المشاورات على أساس دوري، بحيث يقدّم الدعم الفني والمالي اللازم لمساعدتها على التصدي للحالات التي تواجهها.

إن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو صون السلام والأمن الدوليين. وذلك لم يتحقق بعد، ولكن المبادئ التي يقوم عليها ذلك مرّت بتحوّلات وتغيّرات، بحيث أصبحت اليوم قواعد أساسية للعلاقات السلمية بين الدول. ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة في الشؤون الدولية، والمساواة في السيادة بين الدول، واحترام السلامة الإقليمية وحقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كلها متضمنة في إعلان مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٧٠، والذي يعزز اليوم طابعها العالمي.

علاوة على ذلك، وبفضل دعم المجتمع الدولي الثابت لحق الشعوب في تقرير المصير، تعمل الأمم المتحدة كإطار لجميع الدول المستقلة حديثا. وعلى الرغم من ميل بعض الدول إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لم يعد استخدام القوة نهجا مفضلا لحل النزاعات في العلاقات الدولية. كما أن الأمم المتحدة، التي لا تزال تشكل المنتدى الدولي غير المسبوق للتعاون الانمائي المتعدد الأطراف، إلى جانب المنظمات دون الإقليمية ومن خلال أمانتها العامة، تسعى لتوفير إطار أفضل للوساطة، والاسهام إسهاما كبيرا

في تطوير عمليات العدالة الدولية، بغية تحقيق الحل السلمي لمختلف النزاعات حول العالم.

وفي الختام، ما من دولة يمكنها اليوم أن تشكك في شرعية مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. فقد أصبحت عالمية وتحظى بدعم المجتمع الدولي بأسره، حسبما جرى تأكيده مؤخرا في مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات عام ٢٠٠٥. وأخيرا، بالنسبة إلى بلدي، سوف نظل مخلصين للمثل العليا للمنظمة. ونود أن نكرر التزامنا باحترام الميثاق وتنفيذ القانون الدولي بشكل صحيح من أجل إيجاد عالم يسوده السلام والانصاف والعدل.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية على تنظيم هذه المناقشة. ونشكر أيضا الأمين العام على بيانه.

إن المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ترسي القاعدة الأساسية للتعايش السلمي بين الدول. فهي العمود الفقري للقيم السياسية والقانونية التي تشكّل النظام الدولي، ويجب أن نواصل توجيه التعاون في ما بين الدول بناء على هذه الأسس – حتى في عالم متنوع وغير متماثل مثل عالمنا.

وفي ضوء الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الميثاق، نود القول إن مقاصده ومبادئه هي أصول المجتمع الدولي، وينبغي لها أن تضمن التطبيق الشامل لسيادة القانون والحوكمة العالمية. وسوف تشكل هذه المبادئ مجموعة قوانين شاملة تكون عرفية، وعالمية، وغير قابلة للانتقاص، وممكنة التنفيذ ككل، حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، والفقه الدولي. والانتقائية ليست ممكنة في إطار هذه المبادئ.

إزاء ذلك، إن القانون الدولي الذي شهد تطورات هامة يقتضي التمسك بسلامة المبادئ التي قام عليها الميثاق، والتي يجب التمسك بها حتى تجاه الحقائق الجديدة، عندما يكون الهدف المتمثل في المساعدة لإرساء الاستقرار والسلام والأمن على المحك. وبناء عليه، ينبغي لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم استخدام القوة ألاّ يتأثرا حتى عندما تُستخدم مثل هذه المبادئ القانونية في خدمة التطور الضروري كالمساواة في السيادة بين الدول، والامتثال للالتزامات الدولية بحسن نية، والسلامة الاقليمية للدول واستقلالها السياسي. وينبغي لمجموعة المبادئ الدستورية ألاّ تكون نسبية، نظرا لأنها تؤثر على جوهر الاستقرار والتعايش بين الدول.

والميثاق أداة للسلام والأمن والتنمية، واحترامه ينطوي على الاعتراف بأن كرامة الشعوب ورفاهيتها هما جزء لا يتجزأ من احترام الحقوق الأساسية. ويؤمن بلدنا إيمانا راسخا بأن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التطهير العرقي، والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، تستدعي المجتمع الدولي أن يعبّر عن الشواغل المشروعة، كما أن من واجبه تفعيل الصكوك والآليات القائمة. وفي هذا السياق، نكرر القول مع شعورنا بالمسؤولية إن مبدأ عدم التدخل لا يمكنه أن يكون عائقا أمام المجتمع الدولي للحكم في الحالات التي تُنتهك فيها الحقوق الأساسية.

وفي عالم مترابط، حيث أن التطور الأخلاقي حاسم الأهمية لمعالجة المسائل الملحة المتعلقة بالسياسة العالمية، لا يسعنا أن نظل غير مبالين تجاه الأفعال البغيضة لمشاعر البشر، الأمر الذي يحفز الحكومات والمؤسسات الدولية يوميا على العمل. والمسؤولية عن الحماية مفهوم يحظى بالشرعية، لذلك ينبغي إدراجه في القوانين والمؤسسات الدولية التي يتعامل معها المجتمع الدولي. وقد اعترف مجلس الأمن بذلك في القرارات المتعاقبة، بما في ذلك القراران ٢١٥٠ (٢٠١٤) و ٢١٧١

(٢٠١٤). ومن خلال هذه القرارات، يشدد المجلس على أن المسؤولية عن الحماية يمكنها أن تكون فعالة في منع الجرائم الدولية الخطيرة، مثل الإبادة الجماعية، ومكافحتها.

ويجب أن يتخذ المجلس جميع الخطوات اللازمة لتيسير البحث، وفقا للقانون الدولي، عن أطر لمنع نشوب الصراعات من خلالها، والتصدي لها بطريقة مشروعة وملائمة عندما يكون ذلك مناسبا. ونحن ندرك اليوم أن القانون الدولي قد تطور من كونه يستهدف التعايش إلى كونه يستهدف التعاون، كما يتضح من الالتزامات والصكوك المتعلقة بهذه المواضيع. ويجب علينا أن نرتقي إلى مستوى التحدي المتمثل في تعزيز تلك العناصر التي تمكّننا من الاستمرار في بناء هيكل تنظيمي دولي يكون انعكاسا كافيا لمقاصد الميثاق ومبادئه في ظل ظروفنا الحالية.

وفي هذا السياق، إن السياسة العامة والحتمية القانونية اللتين يجب على الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس، أن تواصل تعزيزهما هما أمران رئيسيان. ويجب على المجلس أن يتصرف، مع المراعاة الكاملة لدور المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن، بما يتسق مع تلك المقاصد والمبادئ.

إن تحليلا للأسباب الجذرية أو الفورية للعمليات والأزمات المزعزعة للاستقرار التي تهدد اليوم صون السلم والأمن الدوليين بشكل خطير لا يسعه أن يخرج بالتالي عن المبادئ العالمية التي أُعرب عنها في الميثاق. فلا الإرهاب، وانتشار الأسلحة، والصراعات المسلحة الداخلية، ولا القرصنة، من بين تهديدات أخرى، قد تبرر خروجا عن المعاهدة التأسيسية للمنظومة.

وأود أن أختم بياني بالقول إن المجلس قد نوّه بأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية – تترابط ترابطا وثيقا، ويعزز بعضها بعضا. إن شيلي تعمل على تعزيز التنمية الشاملة باعتبارها آلية تحويلية لمواجهة الأسباب الجذرية للصراع، ونحن نستمد القوة من اقتناعنا بأنه لا يمكن تجزئة المفهوم المتعلق بمبادئ الميثاق والقانون الدولي، حيث يجب أن يسود بوصفه هيكل القيم السياسية والقانونية للنظام العالمي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم مناقشة بشأن موضوع عزيز علينا يحظى بكل نشاطنا. إن حضوركم يساعدنا في هذا الصدد، السيد الوزير، وفي حين أن وزير خارجية فرنسا، السيد لوران فابيوس، لم يستطع حضور هذه المناقشة، أعلم أنه يرحب بمبادرتكم المفيدة جدا في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة.

قبل نحو ٧٠ عاما، أي بنهاية الحرب العالمية الثانية، انتهى مؤتمر سان فرنسيسكو باعتماد الميثاق والتوقيع عليه بحماسة. وقد تم الاحتفال بتلك اللحظة باعتبارها لحظة هامة في التاريخ. وعندما نقرأ نصه معا، دعونا لا ننسى أن حتى كلماته أتت انعكاسا للصدمة الناجمة عن الحرب وفظائعها. إن الأمم المتحدة عازمة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما يرد في ديباجة الميثاق، ويتمثل هدفها الرئيسي، حسبما أكدته مجددا المادة ١، في حفظ السلم والأمن الدولي.

إنني أود أن أستجيب لدعوة الرئاسة الصينية وأن أذكر هنا، كما فعل الرئيس أولاند في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أنَّ كونك عضواً دائماً في المجلس يعني ''قطع الالتزام بالعمل على تعزيز السلام في العالم'' (A/PV.6، الصفحة ٥٨).

إنَّ صون السلم والأمن الدوليين ليس الهدف الوحيد الذي أكده ميثاق الأمم المتحدة. فمادته الأولى تحدد أيضاً ركيزتين أساسيتين للمنظمة، هما إقامة العلاقات الودية بين الشعوب والتعاون الدولي على حلِّ المسائل الدولية بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

وفرنسا تُؤيد بقوة هذه القيم، ولا يسعني إلاَّ أن أستذكر أنه في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، وبينما كنَّا بصدد إقامة علاقات ثنائية بين فرنسا والصين، ذكر الجنرال دوغول أن الأهم هو أنه من الممكن في سياق العمليات العالمية الكبيرة أن نخدم قضية البشرية، أي قضية الحكمة والتقدم والسلام، بتعزيز العلاقات فيما بين الشعوب.

والمجتمع الدولي، في مساره نحو السلام الدائم، يستند إلى نقاط مرجعية تشمل قيَمه، ومنظمة واحدة واحتراماً لمبادئ القانون الدولي.

والمذكّرة التي قدَّمتها الرئاسة الصينية (S/2015/87، المُرفق) تشدِّد بحقٍّ على احترام القانون الدولي وأهمية سيادة القانون. وهذه المقاييس الجماعية تهدف إلى كبح لجام القوة عملاً بالمبادئ الواردة في المادة ٢ من الميثاق. ومن الضروري القيام بكل شيء ممكن لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وفرنسا تؤكد في هذا الصدد الدور الرئيسي لمحكمة العدل الدولية في توطيد سيادة القانون على الصعيد الدولي، وتشيد بالمساهمة التي قدَّمتها عبْر فتاويها العديدة. وهي من خلال عملها، تساعدنا على فهْم أنَّه لا يمكن تطبيق سيادة القانون في فراغ، بل يجب تأويلها في ضوء وقائع المجتمع الدولي لكي تبقى مثمرة.

إنَّ هذه الممارسة الحية هي التي أتاحت للميثاق أن يحافظ على أهميته. فهي تُظهِر أنَّ الأمم المتحدة كانت قادرة على التكيُّف مع التغييرات في جميع أرجاء العالم، التي أدَّت إلى نشوء تحديات وأزمات جديدة. ومن الأمثلة هنا أداة عمليات حفظ السلام التي لا غنى عنها، والتي لم ينص عليها الميثاق في البداية. إلاَّ أنه لدينا الآن أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ عضو موظف، كجزء من ١٦ عملية، يعملون يومياً لصون السلام. وفرنسا تساهم مساهمة كاملة في هذا المسعى، حيث يشارك ٧،٨٠٠ جندي فرنسي في عمليات حفظ السلام. واجتماعنا اليوم فرصة أيضاً لتوجيه التحية لهم، والتعبير مجدداً عن شواغلنا بشأن أمنهم في أداء واجباتهم.

والمنظمات الإقليمية التي توقَّع الميثاق في فصله الثامن مساهماتها، تؤدي على نحو متزايد دوراً محورياً في الأمن الجماعي. وفرنسا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تدرك قيمتها وترحب بالدور الحاسم الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في حلِّ الأزمة في أفريقيا.

لقد أصبح صون السلم والأمن الدوليين مَهمَّة أكثر تعقيداً في مجتمعات مجزَّأة وغير متكافئة بشكل متزايد، بينما العولمة تتيح للإرهاب أن يوقع المزيد من الضحايا ويسبِّب المزيد من المعاناة، متجاهلاً الحدود ومزعزعاً استقرار دول بأسرها. وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين، لن نستطيع نسيان المأساة السورية وضحاياها الذين تجاوز عددهم ٢٢٠ ٠٠٠ ضحية، والذين تستصرخ ذكراهم العدالة، وفظائع جماعية أخرى عديدة.

إننا نواجه تحديات غير مسبوقة. جرائم جماعية تسيء إلى الضمير العالمي وذكرى المشاعر التي ألهمت صياغة الدستور. ونحن، شعوب الأمم المتحدة، نُمتَحن عندما لا نفي بمسؤوليتنا عن حماية المدنيين. وفي وجه مثل هذه الإخفاقات على صعيد الأمن الجماعي، تؤكد فرنسا دور المحكمة الجنائية الدولية في ضمان أن يستطيع ضحايا الفظائع الجماعية، الذي لا يرضون بمجرد مواجهة ماضيهم، مساعدتنا على بناء مستقبل أفضل.

لكنَّ فرنسا تودُّ أن تُسهم في منع تلك المآسي أيضاً. وبدون انتظار إصلاح الميثاق، اقترحت تقييداً على استخدام حق النقض في مجلس الأمن في حالة الفظائع الجماعية، ممَّا يشكل خطوة كبرى. ومن واجبنا توضيح مدى أن يكون مقعد دائم في المجلس مسؤولية أكثر منه امتيازاً أو مظهراً لبعض أوجه الشوق إلى مكانة معينة.

وكما ذُكِر في المادة ٢٤ من الميثاق، على مجلس الأمن أن يعمل في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وأيّاً كانت الحال، تبقى فرنسا مقتنعة بأنَّ أفضل حماية ممكنة ضد النزاعات ستبقى هي التنمية الاقتصادية والمتناغمة واحترام حقوق الإنسان. وقد أدرك المجلس نفسه تكراراً أنَّ تهيئة أفضل الظروف المؤاتية الممكنة في جميع مناطق المسرح الدولي تضمن بحدِّ ذاتها صون السلام الدولي وتُسهم فيه.

وينبغي ألا ننسى أنه على الرغم من جميع الأحداث المأساوية التي وقعت، فقد أمكن إحراز تقدم بارز في مجالَي التعليم والصحة، على سبيل المثال. ولا يمكننا أن ننسى الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة لحماية كوكبنا. وسيتَّسم عام ٢٠١٥ بحدث كبير سيُعقَد في باريس بمبادرة من فرنسا: المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي من المقرَّر أن يؤدي إلى اتفاق شامل طموح لحماية مناخنا. ودعونا نستذكر أيضاً القبول العالمي لاتفاقيات جنيف في السنة الماضية للاحتفال بذكراها السنوية الخمسين بعد المائة، لكونها تهيِّئ ظروف السلام للأجيال المقبلة.

وعلى صعيد القيم واحترام سيادة القانون – يجدر بي أن أتكلم هنا عن منظمتنا، التي استطاعت أن تُصلح نفسها في الماضي. وفرنسا تدعم بفعالية إصلاح مجلس الأمن، لأنّ الأزمات الأخيرة جعلت الحاجة أكثر إلحاحاً إلى جعْل المنظمة أكثر فعالية وتمثيلاً للتوازنات العالمية، لتنفيذ مَهمَّتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين تنفيذاً كاملاً.

لقد أظهرت الأزمات الأخيرة مدى الأهمية المتواصلة للأمم المتحدة ونصِّها التأسيسي. وإنني أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لنا بإعادة تأكيد التزامنا المشترك بينما تواجه منظمتنا تحديات لا يمكن التصدي لها إلاَّ بالتعاون الذي دعوتَم إليه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أودّ أن أُذكِّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربعة دقائق لتمكين المجلس من تنفيذ عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات مطوَّلة تعميم النص مكتوباً، وتقديم صيغة موجزة عند التكلم في القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة عادية، لكي يمكن تقديم التفسير بصورة ملائمة.

وأودّ أيضاً إبلاغ جميع المعنيين أننا سنستأنف هذه المناقشة المفتوحة عقب ساعة الغداء مباشرة، لأنَّه لدينا عددٌ كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لرئيس وزراء جمهورية صربيا ووزير خارجيتها.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والارتياح العظيمين أن أشارك اليوم في هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي أطلقتها ونظَّمتها الصين بصفتها رئيسة مجلس الأمن. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الصين وأشكركم شخصياً، السيد وزير الخارجية، على أنَّكم مكَّنتمونا، في سنة احتفالنا بمرور ٧٠ عاماً على اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، من إعادة التفكير والإعراب مجددا عن التزامنا باحترام مبادئه وحمايتها وتفانينا في ذلك.

مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، كما وردت في الميثاق، تبقى سارية وصالحة وهامة اليوم كما كانت تماماً عند اعتماد الميثاق. والتوقُّعات بإنقاذ العالم من ويلات الحرب، واحترام كرامة كل إنسان، وضمان العدالة على جميع المستويات ليست اليوم أقلَّ ممَّا كانت قبل ٧٠ سنة.

وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنَّه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلاَّ بتوثيق التعاون الدولي في جميع المجالات،

بالاستناد إلى مبادئ المساواة في سيادة الدول؛ والامتناع عن استخدام القوة؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ واحترام السلامة الإقليمية والتسوية السلمية للنزاعات، عبْر الاحترام المتبادل للاختلافات وتقديرها.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد، بالنيابة عن جمهورية صربيا، التزامها بميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادىء القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي الأحكام الآمرة للقانون العام الدولي المعاصر، وتنفيذها الكامل شرط مسبَق لسيادة القانون.

تؤيد جمهورية صربيا بقوة تعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن واحترام القانون الدولي. ولا يمكن للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أن تقوم بمهامها الرئيسية بفعالية إلا إذا اضطلعت بتلك المهام من أجل منفعة وصالح جميع الدول الأعضاء؛ ولا يمكن أن تكون فعّالة إلا إذا اتخذت القرارات على نحو ينسجم مع مبادئ الميثاق، وبالتحديد تلك المبادئ المتعلقة بالسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. تؤيد جمهورية صربيا الجهود التي يُضطلع بها لتقييم عمل جميع الأجهزة والهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة لإيجاد الوسائل والإمكانيات الكفيلة بتحسينها، وخاصة تحسين عمل مجلس الأمن وزيادة فعاليته في صون السلم والأمن الدوليين، وإيجاد رد جماعي على أعقد التحديات والتهديدات الأمنية التي نواجهها.

كما ذكر الأمين العام بان كي - مون في عدد من المناسبات، تمثل الذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة فرصة تاريخية لجميع الدول الأعضاء للمساهمة في تحقيق هدفنا المشترك لجعل العالم مكانا أفضل، وأكثر تنمية وأكثر عدلاً. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر المبادئ الرئيسية التي تهتدي بها جمهورية صربيا في سياستها الخارجية. الحفاظ على عالم دولي متعدد الأطراف من خلال احترام القانون الدولي وسيادة القانون؛ إعطاء أولوية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الحوار؛ وتحقيق قدر أكبر من الاحترام والتفاهم المتبادل فيما بين الشعوب.

كذلك نقر بتلك المبادئ في موقفنا الراهن بوصفنا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بتلك الصفة، أود أن أذكر اليوم أن الشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة أمر حيوي للحفاظ على السلم والأمن في الأجل الطويل في حيز جغرافي يمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. إن التعاون مع الأمم المتحدة يمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من إحراز تقدم في التصدي للتحديات الراهنة والناشئة. ذلك التوجه مترسخ في منهاج الأمن التعاوني للاتحاد لعام ١٩٩٩، وفي المبادئ التي أعيد تأكيدها في إعلان أستانا التذكاري لعام ٢٠١٠. ولما كانت التحديات الأمنية مستمرة في التطور، لا بد أيضاً من أن تتطور طبيعة تعاون منظمة الأمن والتعاون مع الأمم المتحدة، وأن تصبح أكثر واقعية وأكثر توجهاً نحو العمل. وفي الأوقات الاقتصادية الصعبة بشكل خاص، فإن تحسين التآزر وإيجاد طرق جديدة للعمل معاً تعول على عناصر القوة المشتركة لدى المنظمتين أمر هام جداً. إن التعاون الواقعي الفعّال الذي يرتكز على ولايات وعناصر قوة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو الهدف الرئيسي للنهج الاستباقي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الطريق الوحيد المفضي إلى السلام والازدهار الذي يمر من خلال التعاون المتبادل والاحترام والتقدير مثال قوي على ما نقوم به منذ السنوات العصيبة التي شهدناها في التسعينات من القرن الماضي، وأخيراً في كوسوفو وميتوهيا. إن التسامح من جميع النواحي، خاصة التسامح الديني، عنصر رئيسي للتغلب على المشاكل المستعصية التي يواجهها للأسف عالم اليوم. وفي رأيي، أن احترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل

دولة يكمن في جوهر احترام القانون الدولي وسيادة القانون، وأن أي حل لأي أزمة لا يكمن في التدخل العسكري بل في الحوار وحده. ولا يمكن لدولة ذات سيادة أن تبرز بإلغاء وجود وسيادة دولة أخرى. لا ينبغي أبداً في أي بلد كان إنجاز حق المواطنين في الأمن، أو في الواقع أي حق من حقوقهم، بانتهاك الحقوق الأساسية للآخرين.

نؤيد بقوة موقف الصين بوصفها تتولى رئاسة مجلس الأمن ومفاده أنه ينبغي لنا أن نواصل العمل على سبيل الأولوية بشأن تعزيز الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، كما وردت في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنه لا ينبغي اللجوء إلى التدابير القسرية إلا كملاذ أخير وفقط في الحالات التي يتعرض فيها للخطر بصورة حقيقية السلم والأمن الدوليان أو يجري انتهاكهما. إن الحوار الجاري الآن بين بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي يظهر على أفضل نحو ممكن تصميمنا والتزامنا التام بتطبيع العلاقات وتحقيق حل سياسي دائم ومستدام لكسوفو وميتوهيا.

من سوء الطالع، أن الأزمات تتضاعف في العالم وكذلك عدد الناس المحتاجين إلى المساعدة. لذلك مطلوب منا جميعا أن نجعل الأمم المتحدة أقوى وأفعل، وأن نحقق ذلك في المقام الأول من خلال مساهمات جميع الدول الأعضاء فيها. وتفخر جمهورية صربيا بمركزها القيادي في جنوب شرق أوروبا وبكونها تحتل المرتبة السابعة في أوروبا من حيث المشاركة والمساهمة في بعثات الأمم المتحدة. وبوصفي ممثلاً لبلد لديه حفظة سلام ينتشرون في ثماني بعثات للأمم المتحدة، أود أن اشدد على أن أمن صناع ومنفذي السلم العالمي يجب أن يكون من بين أولوياتنا.

وفي الوقت الذي كانت تتشكل فيه الأمم المتحدة، أقول لمن يجهل التهديدات والتحديات المقبلة، أن العالم كان مفعما بالأمل بأن جروح الحربين العالميتين سوف تندمل. لقد ورثنا ما مر عليه أكثر من سبعين عاماً، وننظر إلى الأمم المتحدة بوصفها المنارة التي ترشدنا والقوة الدافعة في مسعانا لكي نكفل بأن لا يعيد التاريخ نفسه في أحلك أشكاله. ولكي نبقي على المُثُل التي اهتدينا بها طيلة كل هذه السنين، ينبغي على الجميع منا أن يستثمر أفضل الجهود في تحقيق عالم أفضل من العالم الذي ورثناه. وتحقيقاً لتلك الغاية، نؤمن إيماناً راسخاً بمستقبل الأمم المتحدة وبدورها التاريخي ورسالتها المتمثلة في التعددية الاستباقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا .

السيد كيلمكين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على مبادرتكم التي جاءت في أوانها لعقد مناقشة اليوم.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيُدلي به فيما بعد المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، أود أيضاً أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية وتوقيع الدول الأعضاء المؤسسة على ميثاق الأمم المتحدة، سعياً منها إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتحقيقاً لتلك الغاية، وضعت تلك الدول أهدافاً ومبادئ واضحة ما برحت ولمدة ٧٠ عاماً تمثل حجر الزاوية في العلاقات الدولية. ومن الجدير بالذكر، أن ممثل أوكرانيا الذي ترأس اللجنة التي أنتجت جزءاً حيوياً من الميثاق ومنذ وقت طويل جداً في عام ١٩٤٥. بعد سبعين عاماً، نرى النظام العالمي القائم على الأهداف النبيلة والمبادئ الشاملة لميثاق الأمم المتحدة يتعرض لهجوم كبير.

لقد انتهك الاتحاد الروسي بصورة صارخة سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. فقد استخدم كل

وسيلة ممكنة ابتداءً من التدخل في شؤون أوكرانيا الداخلية إلى العدوان العسكري المباشر والاحتلال الجزئي لأراضي أوكرانيا ذات السيادة، ومن الإكراه السياسي والاقتصادي إلى الهجوم الدعائي الكاسح. وليس من قبيل المبالغة القول بأن روسيا قد أطلقت العنان لحرب مختلطة واسعة النطاق على أوكرانيا.

ومن المريع أن هذه الانتهاكات الفاضحة قد ارتكبها عضو دائم في مجلس الأمن، تقع على عاتقه مسؤولية هامة لحفظ السلام والأمن الدوليين. إن روسيا تتجاهل أحكام ميثاق الأمم المتحدة ولا تحترم الالتزامات السياسية والقانونية النابعة من الاتفاقات الدولية الأخرى، بما في ذلك مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية في أوكرانيا. ولكي تبرر تصرفاتها، فإنها تختبيء وراء التفسير الخاطئ والمفضوح للوثائق ذات الصلة والتزاماتها المتعلقه بها.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة استنادا لمبادئها، يجب علينا أن نبذل كل ما بوسعنا لكفالة أن تظل المنظمة أحد الجهات الفاعلة الرئيسية في حفظ السلام والأمن الدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري القيام بالإجراءات الثلاثة التالية.

أولا، يجب أن يبذل كل جهد ممكن من أجل التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ومن الاهمية بمكان التأكيد مجددا على عالميتها وصلاحيتها غير المشروطة بوصفها الأسس للعلاقات السلمية. ثانيا، يجب علينا أن نضع آليات لكفالة الامتثال بمبادئ الأمم المتحدة تجاه معايير واضحة. من غير المقبول أن نرى انتهاكات جسيمة يساء تفسيرها وإخفاؤها ببراعة، أو ببساطة إنكار ارتكابها وبالتالي تجاهلها. من الناحية التاريخية، استندت الكثير من الآمال على التزام الدول الأعضاء بالقواعد بنية صادقة. مع ذلك، فالقول الدبلوماسي القديم المأثور، ”ثق ولكن تحقق“، أثبت أنه مناسب في بعض الأحيان. ثالثا، لا بد لنا أن نكفل أن تحاسب الدول التي تنتهك مبادئ الأمم المتحدة. وينبغي تعزيز مفهوم المسؤولية الدولية من خلال فرض مجموعة جزاءات واضحة على المنتهكين. إنه السبيل الوحيد لاستعادة الثقة والنظام في العالم.

من الواضح أن إصلاح الأمم المتحدة هو أمر ضروري حتما من أجل معالجة القيود عليها. ولو تم الإرتقاء بمستوى الأمم المتحدة لما تعين على أكرانيا أن تدفع دما الآن. غير أن عملية الإصلاح ستستغرق وقتا، في حين أن الحالة المزرية في شرق أوكرانيا، التي حولتها روسيا من حقول خصبة إلى أرض محروقة، تتطلب استجابة فورية. وإذ نوشك على إحياء ذكرى الانتصار في الحرب العالمية الثانية، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للحد من نزعة روسيا للعسكرة والتوسع وإيقاف عدم امتثالها للقانون الدولي.

أن الجانب الروسي يتجاهل اتفاقات مينسك التي أبرمت مؤخرا وتنص على تدابير شاملة نحو التوصل إلى تسوية سياسية. وعلى وجه الخصوص، فإن روسيا ووكلاءها في الجزء الشرقي من أوكرانيا لم يخرقوا فحسب وقف إطلاق النار الذي وضع لإطلاق حزمة تدابير مينسك بأكملها، ولكنهم أيضا شنوا هجوما على بلدة ديبالتسفو واستمروا في مهاجمة البلدات والقرى الأوكرانية الأخرى. لقد منع المتمردون وأسيادهم الروس أنشطة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أنيطت بها المسؤولية الهامة لرصد وقف إطلاق النار وانسحاب الأسلحة الثقيلة من خط االتماس.

نحن لا يمكننا أن نخسر مزيدا من أرواح الأفراد، الذين تجاوز بالفعل عدد القتلى منهم ١ ٥٠٠ شخص. وليس بوسعنا أن نتحمل استمرار موت مواطنينا الأبرياء تحت القصف المتواصل من جانب الإرهابيين والقوات النظامية الروسية. ولا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي بينما يجري حرمان المواطنين الأوكرانيين في المناطق المحتلة من أبسط ظروف

الحياة الطبيعية، ويتعرضون لانتهاك حقوقهم. ونحن لا يمكننا أن نراقب بينما يستمر انتهاك اتفاقات مينسك حيث تواصل روسيا في نقل أكثر الأسلحة الهجومية تطورا في الجزء الشرقي من أوكرانيا، محولة أكرانيا إلى ميدان للرماية. لا يمكننا أن نقبل بأن روسيا قد حولت القرم إلى معسكر معزول وجعلت مواطنيها أشخاصا منبوذين.

وأخيرا، لا يمكننا أن نقبل بأن البعض يتصرفون وكأنه لا يحدث شئ وكأنه لا يوجد خطوط حمراء يقف عندها العدوان. في هذا الصدد، نحن ندرس تقديم طلب لأن تنشر الأمم المتحدة بعثة، وربما عملية حفظ سلام في أوكرانيا. وتلك المبادرة لن تقف في طريق اتفاقات مينسك. بل على العكس من ذلك، نرى أن هذه العملية بوصفها أداة لا غنى عنها من أجل المساعدة في نهاية المطاف على تنفيذ الاتفاقات واستعادة السلام. ونحن نتوقع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، من مجلس الأمن، تأييد هذا الطلب للمساعدة. ونحن نرى أنه يمثل ما يسمى ”امتحان مفاجئ“ لقدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد قرقاش (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لهذه المناقشة الهامة. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

مع اقتراب الذكرى السبعين لتأسيس هذه المنظمة العالمية التي لاغنى لشعوب العالم عنها، تؤكد الإمارات العربية المتحدة من جديد التزامنا بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتغتنم هذه الفرصة لتدعو إلى النظر في أفضل سبل العمل الجماعي لتهيئة الأمم المتحدة للتعامل مع التحديات المتزايدة التعقيد التي نواجهها. إن الضغوط الناجمة عن تلك التحديات تؤدي إلى تمزيق نسيج النظام الأمني العالمي، فضلا عن استغلالها من جانب الجماعات المتطرفة. واليوم نحن نحتاج، أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا الحديث، إلى قوة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفعاليتهما. وتود دولة الامارات أن تتقدم في هذا السياق بالملاحظات التالية.

أولا، من المهم لمجلس الأمن الدولي أن يقوم بالتشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء المعنية بالمسائل المطروحة حتى وإن كان المجلس يتعامل مع أحداث معقدة وسريعة التطور. إن إصلاح أساليب العمل هذه سيزيد من فعالية المجلس، وسيضمن الأخذ في الإعتبار بوجهات نظر الدول المتأثرة بقدر أوسع.

ثانيا، إن المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه:

> ”على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية“

وستحقق الدول المجاورة أقصى المكاسب من الحلول السلمية للأزمات الأمنية، ولن تكسب شيئا من إطالة النزاعات.

ويجب على مجلس الأمن إن يعزز الاستفادة من دور المنظمات الإقليمية، بوصفه عنصرا أساسيا في منظومة الأمن الدولية، وأن يدعمه بصورة اكبر.

ثالثا، وربما الأهم، يجب أن نأخذ في اعتبارنا بصورة أكبر التكلفة البشرية الناجمة عن إطالة المداولات وعدم التحرك. فعلى سبيل المثال تسببت الأزمة السورية في التشريد القسري لـ ١١ مليون شخص، منهم ٣ ملايين شخص خارج حدود سوريا و ٧,٦ ملايين شخص مشرد داخليا. كما أن معاناة الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين تشكل واحدة من

أكبر المظالم في تاريخ المنطقة العربية، وتركت آثارها على العالم بأكمله.

وفي أجزاء عديدة بمنطقتنا – وتحديدا في سوريا والعراق واليمن – نجد أن التحديات الحالية سلطت الضوء أكثر على ضرورة وجود مشاركة دولية مشروعة. ومن ناحية إيجابية، نود أن نثني على مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص الأردن والمملكة المتحدة، لما الجهود المبذولة للتشاور مع مجلس التعاون الخليجي وإشراكه بشأن القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥). ويشكل تنفيذه الآن أولوية بالنسبة لليمن، وإن دولة الإمارات العربية المتحدة على كامل الاستعداد للمساعدة في هذه المهمة الحاسمة. كما تؤكد الإمارات العربية المتحدة من جديد التزامنا بالحكومة الشرعية اليمنية برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتدعو إلى الإفراج الفوري عن رئيس الوزراء اليمني خالد بحاح والمحتجز رهن الإقامة الجبرية، كما تحث على العودة إلى العملية السياسية التي خرجت عن مسارها بسبب استخدام القوة من جانب ميليشيات الحوثيين.

وبالنسبة للوضع في ليبيا، فإن الإمارات العربية المتحدة شعرت بالهلع من الفظائع التي ارتكبت مؤخرا ومن الهجمات الإرهابية المستمرة التي تتعرض لها ليبيا والدول المجاورة. ونؤكد في هذا الصدد على دعمنا الكامل لجهود السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا. أن هناك حاجة عاجلة إلى التوصل لاتفاق سياسي.

ومع ذلك، يجب أن يترافق وضع استراتيجية سياسية مع اتخاذ وضع قوي يكفل عدم استغلال التطرف والإرهاب لجهود الوساطة الدولية الجارية. ولذلك السبب تؤيد الإمارات العربية المتحدة بدون شروط مشروع القرار الذي تقوده ليبيا ومصر بغية رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على السطات الليبية الشرعية. فتلك خطوة ضرورية للحكومة الليبية الشرعية ولمجلس النواب بغية ممارسة سلطتهما السيادية وضمان الاستقرار الإقليمي. وأي تأخير سيؤثر تأثيرا خطيرا على الحالة على أرض الواقع ويوجه إشارة خطيرة إلى الجماعات المتطرفة المسؤولة عن ارتكاب الفظائع. وتمثل مخاطر فرض المتشددين سيطرتهم على موارد ليبيا الكبيرة واستخدامها لتصدير أنشطتهم المتطرفة عبر الحدود خطرا واضحا وماثلا، ليس على منطقتنا فحسب بل على العالم. والمطلوب منا إبداء العزم، وإلا سنواجه حالة أكثر تعقيدا وخطورة في ليبيا.

كما نشير إلى حيث يحرز المجتمع الدولي تقدما. ففي الأسبوع الماضي، كانت الإمارات العربية المتحدة أحد البلدان الـ ٦٠ التي حضرت مؤتمر القمة بشأن مكافحة التطرف المقترن بالعنف، الذي استضافه البيت الأبيض في الولايات المتحدة، حيث أكد التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام (داعش) أنه أحرز أوجه تقدم استراتيجية في الميدان. وفي الأمم المتحدة، يبذل مجلس الأمن جهودا كبيرة، بما في ذلك القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي قدمه الاتحاد الروسي، لقطع شريان الحياة المالي لهذه الجماعات، والقراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن مكافحة تدفق المقاتلين الأجانب.

كما يدعو إلى التشجيع حصول المزيد من التطورات المعيارية لتثبط نقل رسائل المتطرفين – على سبيل المثال، من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. وكما أعلن الرئيس باراك أوباما في مؤتمر القمة الأسبوع الماضي، فإن الولايات المتحدة، بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة، ستنشئ مركزا رقميا جديدا للاتصالات بغية العمل مع القادة الدينيين والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية لمواجهة الدعاية الإرهابية. وما فتئت تلك الجهود بالغة الأهمية في الحملة العالمية لمواجهة تهديد التطرف. وبعد ذلك، علينا أن نركز على التعاون للقضاء على الأسباب الجذرية للتطرف. ونحن في الإمارات العربية المتحدة نقوم ببناء نموذج وطني للاعتدال والتسامح والوحدة. ونعتقد

أن نموذجنا خطاب معاصر مضاد للتطرف ودحض واضح لرسائل المتطرفين الوحشية والمزيفة.

وتتطلب مواجهة التطرف مسعى عاجلا وعالميا ومنسقا ومتعدد أصحاب المصلحة. وهناك العديد من المبادرات القائمة للأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ولكن تقوم الآن حاجة حرجة إلى دعم الأنشطة السياسية الفعالة وبقيادة الدول لمكافحة التطرف بالوسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى مستويات متعددة. ويسرني أن أعلن اليوم في مجلس الأمن أن الإمارات العربية المتحدة تطلق مبادرة دبلوماسية تهدف إلى بناء التعاون الدولي وتسهيل الحوار من خلال إنشاء فريق اتصال معني بمكافحة التطرف. وسيركز هذا المسعى الاستراتيجي على وضع حلول ملموسة ونشرها وأفضل الممارسات في مكافحة التطرف. والتقدم المحرز من خلال فريق الاتصال سيستكمل ويعزز جهود مكافحة التحالف المناقض لداعش ويدعم الأمم المتحدة في اتخاذ التدابير الجماعية الفعالة لمنع التهديدات والقضاء عليها طبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، على النحو المجسد في الميثاق.

وأود أن أختتم بياني بتقديم التهنئة للصين على قيادتها الناجحة لمجلس الأمن خلال رئاستها للمجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نهنئ الصين على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا اليوم الأمين العام. ونناشد الأمين العام توسيع الإحاطة الإعلامية في شكل تقرير يمكن أن يقدم إلى قادة العالم حين يجتمعون في وقت لاحق هذا العام لقمة الذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة. ونشيد بالمذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2015/87، المرفق) التي عممها الوفد الصيني من أجل مناقشة اليوم المفتوحة.

أولا، تولى مجلس الأمن الدور القيادي في الإشارة إلى أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه فيما يحاول صون السلام والأمن الدوليين. وإحدى المسائل التي تستدعي قلق من لا يحظون منا بامتياز العضوية الدائمة في المجلس هي أن لجوء المجلس إلى تلك الأغراض والمبادئ يبدو انتقائيا، ويخدم المصالح الوطنية للدول الأعضاء القوية. ولا يمكن لقرارات المجلس بشأن المسائل التي لا تتصل اتصالا مباشرا بصون السلام والأمن الدوليين أن تتعدى على اختصاص الجمعية العامة، التي نمثل فيها نحن جميعا على قدم المساواة.

ثانيا، نحن نؤيد التصدي للتحديات العالمية معا بطريقة تعاونية، لا سيما لتنفيذ خطتنا الانمائية. ويتطلب طابع تلك التحديات ذاته، وهو طابع عابر للحدود بشكل متزايد، اتخاذ إجراء منسق. والإرهاب خير مثال – فهو يهدد التنمية بشكل مباشر، وبخاصة في العديد من البلدان النامية. ومع ذلك، لا يتخذ المجلس إجراءات لتنفيذ قراراته التاريخية، بما في ذلك القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يفرض التزامات لمكافحة الإرهاب على جميع الدول الأعضاء. ويدير المجلس نظم الجزاءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب، لا سيما الواردة في إطار القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بصورة متناقضة وغامضة. ويخضع إدراج المسؤولين عن ارتكاب أبشع الجرائم في قائمة الجزاءات لأهواء الدول الأعضاء القوية. بل إن الانتهاكات العلنية الصارخة لنظام الجزاءات على يد الأشخاص والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات أبعد ما تكون عن إخضاع مرتكبيها لتدابير عقابية، ولا تثير حتى ألطف انتقاد من المجلس. ويشكل ذلك العجز انحرافا خطيرا عن المسؤولية التي يلقيها الميثاق على عاتق المجلس، مع يترتب عليه من عواقب خطيرة.

ثالثا، يسرنا أن نرى أن المذكرة المفاهيمية تقر بضرورة مراعاة آراء البلدان المساهمة بقوات حين صياغة ولايات حفظ السلام. ونشعر بالأسف العميق لأن المجلس حتى الآن انتهك

مرارا وتكرارا، بل خفف، الأحكام الواضحة للمادة ٤٤ من الميثاق، التي تطلب صراحة من المجلس دعوة البلدان المساهمة بقوات غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في اتخاذ قرارات المجلس. وذلك عرض للخطر بشكل خطير أهداف حفظ السلام.

رابعا، نحن نؤيد الدعوة إلى منح أولوية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية مع استخدام أحكام الفصل السادس من الميثاق. وتشكل الحالات المستشرية في أفريقيا وغرب آسيا، ومؤخرا، أوروبا أمثلة حية على عجز المجلس أو إحجامه عن استخدام تلك الأحكام. ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن استمرار السلام والأمن الدائمين إلا بإجراء عملية حوار سياسي شامل. وعلى المجلس أن يستثمر المزيد من الوقت والطاقة والموارد في تنفيذ الفصل السادس من الميثاق.

وأخيرا، من المفارقة أن الدعوات إلى تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون توجه في المجلس هو نفسه يجسد قبضة خانقة غير ديمقراطية لامتيازات البعض التي صاغها تحالف لوقت الحرب لم يعد قائما. ويتطلب منطق الديمقراطية وأوجه المعاناة الإنسانية المكروبة في جميع أرجاء العالم من المجلس اتخاذ إجراء عاجل لإصلاح المجلس. وعلينا القيام بذلك هذا العام إذا اريد لنا أن نتعلم الدروس المناسبة من التاريخ.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد توريسّون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم ووفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية وتولي رئاستها.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة – أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي بالذات، السويد.

وقبل سبعين عاما، وببعد نظر استثنائي، قامت دولنا بعمل متميز، ولا منافس له حتى اليوم. ولخدمة الأجيال المقبلة، أكدنا مجددا على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بغية حماية البشرية من ويلات الحرب. وقررنا أن نوحد قوانا لصون السلام والأمن الدوليين ولعدم استخدام القوة المسلحة إلا للمصلحة العامة. وكان ذلك هو الغرض الذي أُنشئت من أجله الأمم المتحدة.

واليوم، لا يزال ذلك مهمتنا وهدفنا المشترك. واليوم، لا يزال ذلك ما يلزم أن يحترمه الجميع – احترام سيادة البلد الذي يواجه العدوان الخارجي أو احتلال أراضيه، واحترام كرامة وقيمة أي إنسان يحط من قدره أو يحرم من حقوقه الإنسانية. ومع ذلك، فإن تلك المهمة أكثر صعوبة اليوم من أي وقت مضى. فنحن نعيش في عالم مترابط، حيث أن ما يحصل في بلد شخص آخر سيؤثر في نهاية المطاف على ما يحصل في بلدي. ويمكن أن تنشب النزاعات بين الدول، ولكنها في أغلب الأحيان تكون داخل الدول ومتعددة الأوجه. وتبين التهديدات العابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والأوبئة العالمية، أن التهديدات لم تعد تنحصر داخل الحدود.

يتعين الآن أكثر من أي وقت مضى، مواجهة التهديدات الجماعية بشكل جماعي. إننا بحاجة، بناء على قواعد ميثاق الأمم المتحدة، إلى العمل من خلال المنع والوساطة، والتعاون الإقليمي، وكملاذ أخير، من خلال استخدام القوة. ولكي تكون تلك الجهود فعالة، فإنها تتطلب المشاركة الفعالة للنساء والرجال على السواء.

ولا تزال قدرتنا ورغبتنا في التصرف بحزم وبشكل جماعي تتسمان بالضعف. لقد خولنا مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. واتفقنا بأن يتصرف المجلس بالنيابة عنا خلال قيامه بواجباته. ولذلك، فإننا نتوقع

من فرادى أعضاء المجلس، التصرف دائما وفقا لروح الميثاق، وعدم إفساح المجال أبدا لأي تهديد، وعدم استغلال ثقتنا فيهم، باستخدام مقاعد المجلس لتحقيق مصالحهم الوطنية. وإيماننا أن هذه الروح هي التي ستسود، على الرغم من التحديات الكثيرة ضدها، هو ما يدفعنا نحن بلدان الشمال الأوروبية إلى تقديم دعمنا الثابت للعديد من أنشطة حفظ السلام وبناء السلام بتكليف من مجلس الأمن. إنه أيضا النبراس الذي يوجهنا كلما شغلنا مقعدا في المجلس وتحملنا نصيبنا من المسؤولية.

عندما نص المؤسسون للأمم المتحدة، على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، مع مراعاتهم في هذا الصدد لأمن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم وسلامتها الإقليمية، فإنهم لم يقصدوا أبدا أن تشكل السيادة ذريعة للمجتمع الدولي لكي يغض الطرف عن الجرائم الوحشية البشعة. لذلك، يتعين أن يكون لمبدأ السيادة، بعدا يتعلق بالأمن البشري، للرجال والنساء والأطفال، فضلا عن أمن الدول. وتلك هي المعايير والقواعد التي يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تدعم أمننا الجماعي اليوم. وتلك هي المعايير التي حاول تريغفي لي، وداغ همرشولد ومن أتى بعدهما جعل العالم يتقيد بهما. وكما علمتنا طبيعة صراعات اليوم، لن يجدي إلا ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، وصياغة مذكرة مفاهيمية مهمة (S/2015/87، المرفق). ونحن نقدر بعمق الاقتراح الصيني المتعلق بالتفكير في المعايير والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على عرضه المفيد.

سيصادف الاحتفال بالذكرى السبعين لانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة هذا العام، مرور المنظمة والنظام الدولي ككل بمرحلة حاسمة. وكما تشير المذكرة المفاهيمية التي قدمتها الصين بشكل صحيح، فإن العالم قد شهد تغيرات عميقة ومعقدة على مدى العقود الماضية. وما صعود العولمة الاقتصادية وظهور بيئة جيوسياسية متعدد الأقطاب إلا اتجاهين من بين الاتجاهات الرئيسية التي تحدد العصر الذي نعيش فيه.

وقد ظهرت تحديات جديدة لا يمكن عمليا أن يحلها أي بلد واحد بمفرده، لأن طبيعتها عالمية حقا. ويمكن اعتبار تحديين من تلك التحديات على الأقل، عنصرين موحدين قادرين على الإسهام في تعزيز النظام العالمي المرتكز على التعاون مع الأمم المتحدة. إن في ذهني مكافحة الإرهاب والتحديات التي يفرضها تغير المناخ. ويدرك الأعضاء في الأمم المتحدة أنه لن يكون بوسعنا النجاح، في هاتين المهمتين الشاقتين، إلا من خلال توحيد القوى، ونحن جميعا على استعداد للقيام بذلك من خلال عمليات شاملة للجميع تلتزم على الصعيد العالمي، بالقوانين والتفاهمات المعمول بها أو تعززها. وإذا كنا جادين فيما يخص تعزيز مبادئ ومقاصد الميثاق في القرن الحادي والعشرين، فإن إعلاء التعددية ليس أمرا مرغوبا فيه فحسب؛ بل إنه يشكل المسار المسؤول الوحيد.

ونحن ننظر في أوجه القصور في النظام العالمي الراهن، الذي يصفه بعض الكتاب "بالاضطراب"، ينبغي أن نسترشد بدروس التاريخ. قبل مائتي عام، استبدل مؤتمر فيينا مرحلة أوروبية أحادية القطب بنظام مبتكر من المشاورات متعددة الأطراف، وهو السياق الذي يمكن مقارنته هيكليا بانتقالنا الحالي نحو التعددية القطبية، وإن كانت الظروف مختلفة للغاية بوضوح. وقد حافظت تلك الترتيبات التي اتخذت في فيينا على بعض الاستقرار في أوروبا لمدة قرن تقريبا، ولكنها تلاشت

تحت وطأة تزايد النزعة القومية، والصراعات الإقليمية، والصعوبات الاقتصادية، التي تفاقمت كلها جراء قصر النظر السياسي والرضا المفرط عن النفس.

وبعد جيل، ظهر مسعى طموح آخر يصب في مصلحة الأمن الجماعي، وهو عصبة الأمم التي كانت نتاجا للحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨. ولا يزال الكثير من أفكارها القانونية والأخلاقية، مثل حظر الحرب وواجب الالتزام بالقانون الدولي، قائما معنا اليوم. للأسف، تم التراجع عن العصبة، بسبب عضويتها المحدودة وبسبب غياب آليات التنفيذ، وكانت النتيجة وقوع كارثة أسوأ تمثلت في الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لعدم قدرة عصبة الأمم والوفاق الأوروبي، على التكيف مع التحولات الحاصلة في الاتجاهات الجيوسياسية ووضع آليات أكثر شرعية وفعالية للحوار والدبلوماسية، فقد فشلا معا في منع نشوب الصراعات المدمرة.

يجب ألا نسمح للمنظمة باتباع مسار مماثل. وفي إطار تشكيل نظام تعاوني جديد متعدد الأطراف، تحكمه التعددية القطبية، إما أن تكون الأمم المتحدة في صلب هذا النظام، أو لن يكون هناك نظام. لسوء الحظ، يمكن بالفعل ملاحظة علامات فشل منهجي. والنظام القائم يتآكل جراء عدم احترام ميثاق الأمم المتحدة، واتباع استراتيجيات خاطئة تحبذ استخدام القوة وتتجاهل دور الدبلوماسية، والمفاهيم القديمة لمناطق النفوذ، والمفاهيم الأخلاقية المستخدمة في غير محلها، التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية بادعاء حماية المدنيين.

ويُستمد قدر معين من الأمل من حقيقة أن أطر التعاون المتعدد الأطراف قد جرى تحسينها مؤخرا أو تم إنشاؤها في مجموعة متنوعة من المجالات. وتشمل الأمثلة الرئيسية استبدال مجموعة السبع بمجموعة الـ ٢٠ كمنتدى رائد للتعاون بشأن القضايا الاقتصادية والمالية، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، وإنشاء العضوية العالمية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، على النحو الذي أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويمكن أيضا أن نستمد قدرا من الاطمئنان من واقع وجود وحدة بشأن بعض الأهداف الرئيسية، بينما يحظى القانون الدولي، فضلا عن آليات التعاون التي أنشئت منذ عام ١٩٤٥، باهتمام كبير من لدن الحكومات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

لكن فيما يخص السلام والأمن، يتعين على المجتمع الدولي تحديث هياكله الخاصة بالحوكمة. وعلاوة على ذلك، يجري اختبار النظام الحالي ليس فقط من خلال التحديات والأزمات المعاصرة، ولكن أيضا جراء النزعة الأحادية والاستجابات التي تعتريها أوجه قصور خطيرة. والمقال الذي نشره آلان كوبرمان في عدد مجلة فورين بوليسي لشهر آذار/مارس بشأن الكارثة الحالية في ليبيا، يقدم مثالا بليغا عن هذه الحالة. ويتردد صدى هذا النمط المقلق للاختلال الوظيفي خارج هذا المبنى، كما يرى الحكماء برئاسة الأمين العام السابق كوفي عنان. وكما أكد الحكماء بحق في بيان صدر مؤخرا يقدم أربعة مقترحات لبناء نظام أمم متحدة أفضل وأكثر إنصافا،

> ”يجب على جميع المؤسسات التكيف من أجل التعامل مع الظروف الجديدة، وظروف اليوم مختلفة للغاية عن تلك التي كانت سائدة خلال عام ١٩٤٥“.

ولذلك، من الملح بالنسبة لنا التفكير في ارتفاع تكلفة التقاعس عن العمل، والتفكير في التاريخ، والتأكيد على الالتزام القوي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والارتقاء إلى مستوى التحدي الذي ألقاه على عاتقنا رؤساء دولنا وحكوماتنا في عام ٢٠٠٥، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١)، الذي دعا إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن.

وتتشاطر البرازيل اقتناع عدد كبير من الوفود بأن الذكرى السبعين للأمم المتحدة تتيح فرصة، لا يمكن تفويتها، لتحقيق نتائج ملموسة فيما يخص هذه المسألة الحاسمة لتحديث إطار أمننا الجماعي. دعونا نكرر الإرادة السياسية، والتبصر والمثابرة التي أبداها مؤسسو الأمم المتحدة قبل سبعة عقود. وإذا كنا نسعى إلى تأكيد مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز نظام دولي قائم على العدل والتعاون، يجب علينا تنشيط مجلس الأمن. وعندها فقط ستكون المنظمة ملائمة لتحقيق الغرض، وقادرة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد صاحب زاده أحمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أطلب منكم سيدي، التكرم بنقل ترحيبنا الحار، لوزير الخارجية وانغ يي، فضلا عن بالغ سرورنا برؤيته يترأس هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. ويعكس وجوده في هذه الهيئة، التزام الصين الثابت بميثاق الأمم المتحدة. وتود باكستان أيضا التعبير عن احترامها للعدد الكبير من الوزراء الذين اجتمعوا هنا في هذه المناقشة الهامة للغاية.

ولا يمكن إدراك قيمة أي نعمة في الحياة، إلا عندما تزول. لذلك، نجد مبادرتكم المتعلقة بالاحتفال بميثاق الأمم المتحدة مع التفكير في التاريخ مبادرة حكيمة.

وقد تحمل العالم ما قبل عام ١٩٤٥ ويلات الحربين العالميتين وما نجم عنهما من خراب، والصراعات الطاحنة المروعة التي دارت رحاها في القرن الثامن عشر وما ارتبط بها من معاناة تكبدها الجنس البشري. لذلك، علينا أن نذكر أنفسنا دائماً بالدروس المستفادة من النزاعات الدولية التي سبقت ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن سعينا من أجل السلام المطلق لم يتحقق بعد، فإن البشرية ومنذ اعتماد الميثاق لم تنعم أبداً بهذا النوع من السلام والازدهار والتنمية النسبيين كما هو الحال اليوم.

وهذا العام في تاريخ الأمم المتحدة ليس مناسبة للاحتفال فحسب، بل هو وقت لنذكر أنفسنا بالقيم التي تقوي ميثاق الأمم المتحدة ونفكر فيها ملياً، وهو وقت لنجدد التزامنا بالمساواة في السيادة بين الدول. ويجب علينا احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويجب علينا الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

وعلى أساس تلك المبادئ، تظل باكستان ملتزمة بصون السلم والأمن الدوليين. وكمساهم رئيسي بالقوات في الأمم المتحدة، حيث يوجد لها أكثر من ٨٠٠٠ جندي في الميدان، تلتزم باكستان بالسلم والأمن العالميين، وهو ما يتضح من التضحيات التي قدمناها. فقد جاد أكثر من ١٤٠ جندياً باكستانياً بأرواحهم وجرح عدد كبير آخر. وسنظل نقف بحزم إلى جانب جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويولي الميثاق أهمية خاصة لحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، من خلال الحوار والمشاورات. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يلجأ بصورة متواترة إلى الأدوات المتاحة له بموجب الفصل السادس، ولا ينبغي له أن يستخدم إجراءات الفصل السابع إلا كملاذ أخير. وعليه، ينبغي أن تتفق تصرفاته مع مقاصد الميثاق ومبادئه على النحو الوارد في المادة ٢٤.

ويعزز الميثاق أيضاً تطبيق القانون الدولي عالمياً. ومجلس الأمن، من خلال تصرفاته الموحدة، يجب أن يكون مثالاً يحتذى به وأن يتحلى بالمصداقية. واستخدامه للقوة ينبغي أن يكون متسقاً مع مبادئ الميثاق فيما يتعلق بالأمن الجماعي. وينبغي أن يحقق الاستخدام الأمثل لمحكمة العدل الدولية. والنزاعات والحالات الطويلة الأمد يجب أن تحل وفقاً لقرارات مجلس

الأمن. واسمحوا لي أن أؤكد على أن إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب، ولا سيما الحق في تقرير المصير، من شأنه أن يمهد الطريق لتنفيذ موحد لجميع القرارات.

ونحن نتفق تماماً بشأن الحاجة إلى دعم الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغض النظر عن حجمها وتعداد السكان، لديها مصلحة متساوية في صنع النظام الدولي، وبالتالي يجب أن تكون مشاركتها على قدم المساواة. أخيراً، وبهذه الروح، فلنعقد العزم على السعي لتحقيق أهدافنا في مجالي الأمن الجماعي والتنمية المشتركة من خلال حالة التعاون المربح للجميع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان تركيا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ينبغي لنا أن نشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن، وأن نشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة الفريدة للمجلس والأمم المتحدة ككل للتأكيد مجدداً على التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا النقاش يتيح لنا الفرصة أيضاً لتخليد ذكرى أولئك الذين ضحوا بأنفسهم أملاً في عالم حر وديمقراطي، يقوم على القيم والمبادئ العالمية التي استوحيت منها أسس الاتحاد الأوروبي.

وفي الورقة المفاهيمية (S/2015/87، المرفق)، تذكرنا، سيدي، بالوعد الأساسي لمؤسسي هذه المنظمة: إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولكن منع الحروب في المستقبل لم يكن التعهد الوحيد للموقعين على الميثاق قبل ٧٠ عاماً. بل إن نفس الفقرة من ديباجة الميثاق تؤكد أيضا عزمهم على أن يؤكدوا من جديد إيمانهم بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية؛ وأن يبينوا الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي؛ وأن يدفعوا بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن يرفعوا مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وفي أولى فقراته، يعرف الميثاق بذلك الركائز الثلاث لهذه المنظمة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

ومن الواضح أن مجلس الأمن له دور محدد للغاية فيما يتعلق بأول تلك الركائز، نظراً لمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. إلا أن الاتحاد الأوروبي يرى أيضا أن لمجلس الأمن مسؤوليات محددة خاصة به فيما يتعلق بالركيزتين الأخريين. وقد أكد مجلس الأمن نفسه هذه الحقيقة في عدد من البيانات والقرارات التاريخية. ففي أيار/مايو ٢٠٠٩، رحب المجلس ببيان للاتحاد الأفريقي يشير إلى أن التغييرات غير الدستورية للحكومة يمكن أن تشكل تهديداً للسلام والأمن. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أعرب المجلس عن قلقه من أن تؤدي الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ، على المدى الطويل، إلى تفاقم بعض التهديدات القائمة على السلم والأمن الدوليين. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ومرة أخرى، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لاحظ المجلس أن الانتهاكات المنهجية الصارخة والواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح قد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه يمكن للمجلس خصوصاً أن يقدم إسهامه الأساسي الخاص في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها مقصداً

من المقاصد الأساسية للأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، فإن لديه السلطة الهامة لإحالة الحالات التي ترتكب فيها الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن تقرير عقوبات محددة الأهداف.

ويطالب الميثاق جميع الدول الأعضاء في المنظمة بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزاماً عميقا بهذا المبدأ الأساسي من مبادئ الأمم المتحدة، والذي سلطت الرئاسة الصينية الضوء عليه أيضاً في ورقتها المفاهيمية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا مجال لاستخدام القوة والإكراه لتغيير الحدود المعترف بها دولياً في أوروبا أو في أي مكان آخر في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، يذكر الاتحاد الأوروبي بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ ويظل ملتزماً بقوة بالدفاع عن سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

والورقة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة الصينية لمجلس الأمن تؤكد عن حق مركزية القانون الدولي وكذلك سيادة القانون كأساسين لهذه المنظمة والعلاقات الدولية بشكل عام. والميثاق ذاته هو أحد الأركان الأساسية للقانون الدولي. واحترام مبادئ الميثاق والقانون الدولي هو أيضا أحد المبادئ التوجيهية للعمل الدولي للاتحاد الأوروبي، على النحو المبين في معاهدة الاتحاد الأوروبي.

إن الالتزام بسيادة القانون ضروري للتسوية السلمية للنزاعات الدولية. ونحن نولي أهمية كبيرة لكل الصكوك المختلفة المبينة في المادة ٣٣ من الميثاق.

وقد أُوليتْ الوساطة اهتماما خاصا في السنوات الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على دور الآليات القضائية في منع المنازعات القانونية وحلها. ونؤيد بقوة دور محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة المعني بتسوية المنازعات بين الدول بطريقة سلمية. ونسلّم بأهمية فتاواها أيضا، وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في قبول ولاية المحكمة وفقا لنظامها الأساسي.

ونسلّم أيضا بالارتباط بين سيادة القانون على الصعيدين الدولي والمحلي. وكما ذكر الأمين العام السابق كوفي عنان في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، قبل نحو ١٠ سنوات "أعتقد بقوة أن على كل بلد يعلن سيادة القانون في الداخل أن يحترمه في الخارج، وأن على كل بلد يشدد على هذا المبدأ في الخارج أن ينفذه في الداخل" (المرجع السابق، الفقرة ١٣٣). ويتشاطر الاتحاد الأوروبي هذا الموقف تماما.

وأخيرا، أود الادلاء بكلمة قصيرة بشأن إسهام المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في تحقيق مقاصد الميثاق، وهو موضوع مناقشة مواضيعية هامة أخرى عقدها المجلس في إطار الرئاسة الصينية أيضا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (S/PV.6257). لقد سلّم البيان الرئاسي المتفق عليه حينئذ (S/PRST/2010/1) بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية النزاعات بصورة سلمية، وفي مجالي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، في جملة أمور.

وفي بيان رئاسي آخر اتفق عليه في شباط/فبراير ٢٠١٤، أشاد مجلس الأمن على وجه التحديد بالنهج الشامل الذي يتّبعه الاتحاد الأوروبي في صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن التزامه والدول الأعضاء فيه بعمليات حفظ السلام وبناء السلام على الصعيد الدولي، إلى جانب تقديم المساعدة

الإنسانية والدعم المالي واللوجستي (S/PRST/2014/4). ونرى أن هذا البيان بمثابة تشجيع على زيادة تطوير وتعميق تعاوننا مع الأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الإقليمية الأخرى، وخاصة الاتحاد الأفريقي.

ويشهد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على توخي مؤسسي الأمم المتحدة بعض المزايا التي يمكن أن يوفرها التعاون مع الترتيبات الإقليمية. ولدينا الآن صورة أكثر وضوحا عن الإسهام الكبير الذي يمكن أن يقدمه التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، ليس في أوروبا فحسب، بل في أجزاء أخرى كثيرة من العالم أيضا. ويمكن أن يسهم هذا البعد الجديد للعلاقات الدولية بقدر كبير في إثراء أعمال الأمم المتحدة المضطلع بها في جهودنا الجماعية الرامية إلى إعادة التأكيد على مقاصد ومبادئ الميثاق وتحقيقهما وحمايتهما.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به للتو ممثل الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ - بصفتنا الوطنية - بالاقتباس التالي: ”إن من يغمض عينيه عن الماضي لن يتمكن من رؤية الحاضر“. هذه الكلمات قالها الرئيس الألماني الذي توفي مؤخرا، فون فايتزيكر في عام ١٩٨٥ في مناسبة إحياء الذكرى السنوية الأربعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. واليوم، وبعد مضي ٣٠ عاما لم تفقد عبارته تلك أهميتها.

لقد أزهقت الحرب العالمية الثانية - التي شنتها ألمانيا النازية - الملايين من الأرواح، وأسفرت عن دمار البلدان في جميع أنحاء العالم. وبينما كان العالم يحترق، شرع الزعماء الأفذاذ في إنشاء الأمم المتحدة ابتغاء تحرير البشرية من ويلات الحرب والاستعاضة عن قانون القوة بقوة القانون. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام، فإن من المناسب أن أشيد بأولئك الأمهات والآباء المؤسسين للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وعليه، نرحب بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة الصينية بالدعوة إلى المناقشة المفتوحة اليوم.

إن بلدي لم يصبح عضوا في الأمم المتحدة إلا في عام ١٩٧٣. وبالنسبة لنا، فقد كان ذلك إجراء أكثر من كونه رسميا فحسب، بل كان تكليلا لرحلتنا الطويلة صوب الانضمام إلى المجتمع الدولي. وقد شرع شعب ألمانيا وحكوماته المتعاقبة في السير على هذا الطريق برؤية واضحة، ألا وهي أنه من مصلحتنا التامة أن نرسّخ أقدامنا بقوة في نظم الأمن الجماعي، وأنه لا سبيل للكسب في عالمنا هذا الذي يزداد ترابطا إلا بالعطاء أيضا، وأن هذا النهج يقتضي بناء علاقات قوية مع جيراننا وشركائنا بصورة تتجاوز السيادة التقليدية للدول.

ويكمن ذلك في صلب المشروع التاريخي لتوحيد أوروبا، الأمر الذي يلهم ويوجه سياستنا الخارجية اليوم، بما في ذلك ممارستنا الدبلوماسية المتعددة الأطراف هنا في نيويورك. وإذ تعلمنا من دروس الماضي، فإن ألمانيا على استعداد اليوم لتحمّل المزيد من المسؤولية إزاء العالم في إطار متعدد الأطراف، مع التركيز بشكل واضح على الدبلوماسية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ومنع حدوث الأزمات المدنية.

وما تزال أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة صالحة مثلما كانت عليه في عام ١٩٤٥. إن السلام وحقوق الإنسان والتنمية لا تقل أهمية عما كانت عليه قبل ٧٠ عاما، بيد أن العالم قد تغير منذ ذلك الحين، فضلا عن تغير السبل والوسائل التي يكافح بواسطتها المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه الأهداف. وعلى مدى العقود الماضية، أظهرت منظومة الأمم المتحدة قدرتها على التكيف مع حقائق الواقع الجديد، علاوة

على مواجهة التحديات الناشئة. فقد عملت على توسيع مجموعة أدواتها اللازمة للتصدي للطابع الجديد للنزاعات المسلحة. وهناك تنام أيضا في فهم أن حماية حقوق الإنسان ينبغي ألا تعترف بالحدود، وأنه تجب مساءلة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة.

وأخيرا، فقد أدرك العالم أن تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي هو مسؤولية مشتركة. وفي عالم تتسم فيه الموارد الطبيعية بالمحدودية، فلا سبيل لأن يحقق بلد ما الرخاء على حساب الآخرين. وفي جميع هذه المسائل، توفر الأمم المتحدة إطارا ثبتت جدواه في التوصل إلى حلول عالمية. وعليه، يجب حماية الشرعية الفريدة التي تتمتع بها، فضلا عن قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة.

ويتطلب ما ذكر آنفا أيضا أن تكون هياكل ومؤسسات الأمم المتحدة على استعداد وقدرة للوفاء بالمهام الموكلة إليها. وقد بدأت بالفعل استعراضات هيكل حفظ السلام وإطار بناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرحب بهذه الاستعراضات والعمليات، علاوة على الإسهام فيها بنشاط. ولن تبلغ الأمم المتحدة عقدها الثامن إلا إذا ما نُظر إلى تلك الاستعراضات معا في سياق فهم شامل ومتكامل للسلام والأمن والتنمية.

وما تزال تعلو الأصوات التي تدعو إلى التزام مماثل بتحديث هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة، على أن يكون مجلس الأمن محورا له. ونتفق مع الرأي القائل بأن الوقت قد حان للنظر في ما إذا كان هيكل المجلس الحالي - الذي لم يطرأ عليه تغيير إلى حد كبير منذ عام ١٩٤٥- يمكّنه من التصدي بفعالية للتحديات التي يواجهها العالم اليوم.

وبقدر ما تحقق من إنجازات على مدى العقود الماضية، فلا تزال هناك تحديات هائلة. ويتمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه نظام القانوني الدولي في استمرار الانتهاك الصارخ للسلامة الإقليمية لأوكرانيا عن طريق ضم شبه جزيرة القرم بصورة غير شرعية، الأمر الذي لن نعترف به. فهذه محاولة ترمي لإعادة رسم الحدود عن طريق استخدام القوة. ونشعر بالقلق العميق من التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات لوقف إطلاق النار المتفق عليه. وقد أكد مجلس الأمن على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك المنصوص عليها في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الأسبوع الماضي، الذي نؤيده تماما. وندعو جميع الأطراف إلى وقف القتال وإزالة الأسلحة الثقيلة على النحو المتفق عليه. ونرى أن في الإمكان أن تستفيد المداولات في مجلس الأمن إلى حد كبير من التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفيما يخص المسائل الأخرى، فما يزال نظام الأسد يواصل استخدام غاز الكلور بصورة منهجية وعلى نحو متكرر بوصفه سلاحا في سوريا. وما تزال الجماعات الراديكالية المتطرفة - من غرب أفريقيا إلى العراق، ومن باريس إلى كوبنهاغن - تهدد القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتشوه تعاليم الإسلام. ونتيجة لانتشار النزاعات، فقد أصبح العالم يواجه أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. ولا يشكّل تغير المناخ تهديدا لسبل العيش والرخاء والأمن في العديد من الدول الأعضاء فحسب، بل وقد يهدد وجود البشرية ذاته، ما لم يتم التخفيف من آثاره.

ولا يمكن التصدي لتلك التهديدات والتحديات عن طريق العودة إلى الأنماط القديمة لسياسات الدول القائمة على مناطق النفوذ، والاستمرار في تحقيق المصالح الوطنية دون أدنى منطق، أو بأن نغض الطرف ببساطة عما يجري من حولنا، أو أن نكتفي بإغلاق حدود بلداننا. لقد أثبت التاريخ أن مصالح البشرية تتحقق على أفضل ما يكون حين يعلو التعاون على المواجهة، وحين تعلو قوة القانون على قانون الأقوى.

أدى ذلك الإقرار إلى إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً، ولا يزال صالحاً اليوم. إننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية تكون مركز الحوكمة العالمية. وبناء أمم متحدة أقوى هو واجبنا الجماعي. ونحن مدينون بذلك لمواطنينا وللذين قالوا قبل ٧٠ عاماً: ''لن يتكرر ذلك أبداً''.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ترى كوبا أن هذه مناقشة تأتي في وقت مناسب جداً بشأن هذا الموضوع ونحن نقترب من الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها. ويصادف عام ٢٠١٥ أيضاً الذكرى السنوية السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية وضرب مدينتي هيروشيما وناغازاكي بقنبلتين نوويتين، وقد كانا فصلين مروعين من فصول في تاريخ البشرية ينبغي ألا يتكررا.

إن إعمال الحق في السلام يتطلب القضاء على التهديدات التي تتآمر على تلك الرغبة المشتركة. ولا يكفي تكريس مقاصد ومبادىء إيثارية في الميثاق. فمن الضروري أن تتقيد الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية الأخرى تقيداً صارماً بهذه المبادئ في سلوكها. إن الانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بغرض فرض الهيمنة عليها، وأعمال العدوان، والحروب على الموارد الطبيعية، والممارسات الاستعمارية الجديدة في السياسة الخارجية، والنظام الدولي الراهن الإقصائي وغير العادل، وعدم المساواة والأنانية الناتجان عن العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة وكراهية الأجانب، وحرمان الشعوب من الحق في تقرير المصير، تشكل كلها انتهاكات خطيرة للحق في السلام.

تُنتهك المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي عندما تلجأ الدول إلى استخدام القوة والتهديد باستخدامها، والإجراءات المتخذة ضد سيادة الدول الأخرى، بما في ذلك تنفيذ التدابير القسرية الانفرادية. وفي حين أنه من الصحيح عدم إمكان تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام والاستقرار، فإن من الأصح أنه لن يكون هناك سلام أو استقرار من دون التنمية، ولن يكون هناك سلام أو أمن إذا حُكم على ملايين الناس بالجوع والفقر واليأس.

إن لمجلس الأمن دوراً هاماً يؤديه فيما يتعلق بالوفاء بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام مقاصد الميثاق ومبادئه. ويجب أن يؤدي مهامه وفقاً للصلاحيات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الأمن أول من يعطي الأولوية للحلول السلمية وممارسة مقاومة واضحة وفعالة وحازمة ضد اللجوء إلى الحرب. ويجب أن نستفيد من الفرصة التي يمكن أن تنقذ الأرواح. ولا ينبغي أن يكونوا الحاملين الرئيسيين لفلسفة تغيير النظام، التي تمثل هجوماً واضحاً ضد تقرير الشعوب لمصيرها.

وكما يؤكد بوضوح إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإن احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يشكل القاعدة الأساسية للقانون الدولي، وهو شرط أساسي للتعايش السلمي بين الأمم، والتنمية المستدامة وتعزيز جميع حقوق الإنسان للناس كافة وحمايتها.

ولا تتماشى سيادة القانون في العلاقات الدولية مع النهج الانفرادي، ولا مع السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والتدابير التي تتنافى مع القانون الدولي. كما يجري انتهاك سيادة القانون على الصعيد الدولي أيضاً عندما يجري الاضطلاع بإجراءات لفرض تغيير النظام، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التحريض على الصراعات الداخلية في الدول ذات السيادة وفقاً لخطط خارجية ترمي إلى فرض السيطرة والهيمنة وبسط النفوذ.

يجب تعزيز الأمم المتحدة بعد سبعين عاماً على تأسيسها، وإضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن، لجعلهما معيارين للشفافية والديمقراطية والمشاركة من جانب المجتمع الدولي كله في حل المشاكل العالمية الملحة. ومن الضروري أيضاً تنشيط الجمعية العامة لتضطلع بالدور المحوري في إعمال حق الشعوب وجميع البشر في نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف يدعم جهود الدول في بناء مستقبل سيادي تقرره كل دولة بنفسها.

وتود كوبا أن تؤكد من جديد الالتزام الثابت للشعب الكوبي بميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مقاصده ومبادئه، وتؤكد مجدداً دعوتها إلى السلام في هذا المحفل. لقد قال الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، فيديل كاسترو روث، إن كفاح الشعوب من أجل سيادتها واستقلالها هو الكفاح من أجل السلام. وقد كافحت كوبا من أجل السلام، مكافحةً استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وكافحت كوبا من أجل السلام للدفاع عن سيادتها.

وستواصل كوبا المساهمة بمواردها المتواضعة وكل طاقتها من أجل رفاه الشعوب، ولا سيما من هم في أمس الحاجة إليها. وستظل ملتزمة بدعم التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة دونما إغفال للسلام والأمن الدوليين والدفاع عنهما.

السيد رويث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على قيادة أعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. وأرحب أيضاً بالبيان الذي أدلى به الأمين العام في بداية هذه المناقشة.

تأتي المسألة المعروضة علينا بشكل خاص في الوقت المناسب، ونحن نقترب من الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي نواجه فيه أزمات متعددة عادة ما تختلف كثيراً في طبيعتها وتظهر الطبيعة المتطورة للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وعلى الرغم من أن البيئة تتغير، فإن الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظمة لا تزال اليوم مهمة ووجيهة مثلما كانت قبل ٧٠ عاماً.

وعلى النحو المبين في المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الصين (S/2015/87، المرفق)، فإن احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية هي حجر الزاوية الذي بني عليه القانون الدولي والعلاقات الدولية. وهذه ليست مفاهيم جوفاء عديمة المعنى في عالم اليوم. إنها قيم ومبادئ يرتكز عليها نظام تكون فيه الدول – الصغيرة منها والكبيرة – قادرة على العيش والعمل بطريقة تعاونية وحرة ومستقلة وديمقراطية، وفي بيئة آمنة ولصالح شعب كل منها والبشرية عامة.

ولذلك ينبغي تجنب التفسيرات الفضفاضة والمطواعة التي تهدف إلى تقويض مقاصد الميثاق ومبادئه وتشويهها وإفراغها من محتواها؛ وإلا فإننا سنُعطي الأسبقية لنظام تكون فيه الغلبة للأقوى، ويتم فيه تجاهل التنوع الموجود لدينا جميعاً، وتفرض فيه القيود على حرية المجتمعات في تقرير مصيرها. وفي ذلك السياق، تؤيد كولومبيا الفكرة التي أعربت عنها الصين في المذكرة المفاهيمية، حيث تنص على أنه:

> ”يجب التمسك بمبدأي المساواة والمشاركة الديمقراطية في وضع القواعد الدولية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة، أن تشارك على قدم المساواة في وضع القواعد الدولية ذات الصلة بالسلام والأمن.“

وعلاوة على ذلك، بعد ما يقرب من ٧٠ عاماً من الخبرة، يجب علينا مرة أخرى أن نعترف بعدم وجود وصفة عامة لصون السلام والأمن الدوليين تنطبق على جميع الحالات.

ونحن نشهد اتجاها تدريجيا داخل مجلس الأمن لمعالجة المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، بحيث يستخدم القدرة على تبسيط النُهُج المتبعة تجاه المسائل التي، نظرا لطبيعتها، تحتاج إلى معالجة على أساس كل مسألة على حدة. ويجب أن نتجنب النُهُج والتدابير المعمّمة التي لا تكون انعكاسا لسياقات محددة، ولا تعترف بتنوع العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تحديد ما إذا كان ينبغي لمجلس الأمن أو لا ينبغي أن ينظر في حالة ما.

ومنذ الوقت الذي جرى فيه التفاوض بشأن ميثاق الأمم المتحدة، ما فتئت كولومبيا تعزز التعاون مع المنظمات الإقليمية والتسوية السلمية للمنازعات، وتولي أهمية خاصة لتنفيذ الفصلين السادس والسابع من الميثاق. وأعظم النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن خصوصا على مدى هذه السنوات السبعين تتضمن بعض الحالات التي عملنا فيها مع المنظمات الإقليمية، مشددين على تماسك السياسة العامة، والرؤية المشتركة، والتوحيد في تفسير القواعد الدولية، والتيقّن من تحقيق أهدافنا المشتركة. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية للتأكيد من جديد على مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وبخاصة الفصل الثامن، لأنها تمثل أساس عملنا المشترك في مجال التعاون ووحدة الهدف.

وبينما توجد تفاوتات بين أعضاء الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإقليمية من حيث هيكلها وأساليب عملها، فقد ثبت مرارا أن هذه الكيانات تحظى بوضع متميز، مع إمكانية وصولها الفريد إلى الجهات الفاعلة الرئيسية، وامتلاكها معارف وخبرات استثنائية تتعلق بالوضع في مناطقها. لذلك، فإن الميثاق يعترف بأهميتها كمنتديات متميزة لتسوية المنازعات، وبأهميتها كشركاء استراتيجيين في أنشطة مجلس الأمن.

إن نص الميثاق واضح؛ فهو يعطي الأولوية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتجنب التدابير القسرية، وعدم استخدامها إلاّ كأداة بوصفها الملاذ الأخير. ويجب أن نعمل على الآليات وأساليب العمل التي تسمح بتنفيذ الفصل السادس تنفيذا كاملا، ووضع الطرائق التي تعطي الأولوية لاستخدام وسائل مختلفة لتسوية المنازعات سلميا، بطريقة شاملة ومحايدة وموضوعية وغير مسيّسة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة اليوم، وأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير.

إذا ألقينا نظرة على السنوات السبعين منذ انطلاق الأمم المتحدة، لوجدنا أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها كانت نبراسا في بناء مجتمع دولي أكثر سلما وازدهارا.

أمّا البيئة الأمنية العالمية الراهنة، فهي بعيدة كل البعد عما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية. إذ برزت بسرعة تحديات مختلفة ذات طبيعة واسعة النطاق. وأصبحت الصراعات أكثر تعقيدا بكثير من حيث أسبابها وأشكالها، مثلما نشهد من المسائل الأمنية المتعلقة بالجهات الفاعلة غير الرسمية، والصراعات داخل الدول، والتطرف العنيف عبر الحدود الوطنية، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الحاسوبي، على سبيل المثال لا الحصر.

وإزاء هذه التحديات المتنوعة، ينبغي لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن تواصل توجيه جهودنا. وفي الوقت نفسه، يجب

أن نذكّر بأن تلك المبادئ هي انعكاس لقيم أكثر أساسية. والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، مثل المساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل، ليست أهدافا في حد ذاتها؛ فهي الأدوات التي نستخدمها لتحقيق قيمنا المتمثلة في منع نشوب الحرب وحماية الإنسانية.

ولكننا في واقع الأمر نشهد أحيانا مبادئ يجري استحضارها لأسباب سياسية. وعندما يلقي المؤرخون في المستقبل نظرة على ما كان يجري اليوم، فسوف يلاحظون كفاح الأمم المتحدة للتغلب على هذه القيود، والبقاء وفية للقيم الأساسية التي يتضمنها الميثاق. ونحن بحاجة إلى أن نكون حذرين تجاه نوع آخر من التحدي لقيم الميثاق، الذي يمكن أن يأتي من المحاولات لتجاهل الدروس المستفادة من التاريخ.

إن عمليات حفظ السلام هي مثال على ذلك. ومع احترام مبادئ مثل السيادة الوطنية، يجري تطوير مفهوم عمليات حفظ السلام في سبيل تحقيق السلام وحماية المدنيين. ونحن نعتقد أن استعراض الأمين العام الشامل لعمليات حفظ السلام سيكون علامة بارزة أخرى في هذا الصدد، ونتطلع إلى المساهمة في البناء على هذا الاستعراض. وهناك بعض المبادرات الهامة الأخرى للأمين العام، مثل حقوق الإنسان أولا وسياسة الباب المفتوح، تثبت العلاقة المتنامية بين الأمن وحقوق الإنسان.

أخيرا وليس آخرا، إن سعينا لإيجاد أمم متحدة أكثر مسؤولية وفعالية لن يكتمل من دون التعاون المشترك لتحقيق الإصلاح اللازم لمجلس الأمن، وهو الأداة الرئيسية في جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن.

وينبغي لهذا الإصلاح أن يكون موجها نحو المستقبل وبدافع من الأعضاء، بدلا من تمديد حالة استثنائية اعتُمدت لإنهاء حرب عالمية قبل ٧٠ عاما. إن هدفنا المشترك هو إيجاد مجلس أمن أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر وظيفية. وبغية تحقيق ذلك، يتعين علينا أن نقلل من إمكانيات التقاعس عن العمل، ونزيد القدرة على العمل. وسوف تواصل جمهورية كوريا الإسهام في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ألداي غونثاليث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن نظرة سريعة على قائمة الأزمات التي تناولها المجلس هذا الشهر وحده تبين بوضوح أنه على الرغم من إنجازاتنا الدولية الجماعية بشأن صون السلم والأمن الدوليين، ما زال أمام الأمم المتحدة الكثير الذي يتعين أن تفعله من أجل الوفاء بالمهمة التي أسندت إليها قبل ٧٠ عاما.

لهذا السبب، نود أن نشكر وفد الصين على إتاحة الفرصة لأخذنا الكلمة خلال هذه المناقشة المفتوحة بشأن التحديات التي نواجهها في مجال إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وقبل كل شيء، لمناقشة الدروس المستفادة والإجراءات التي يمكن اتخاذها بغية استكمال عملنا.

إن الأمن الجماعي يقوم على احترام سيادة الدول والمساواة القانونية بينها، وحق الشعوب في تقرير المصير. ولا شك في أن التقيد بهذه المبادئ مكّن من تجنّب نشوب حرب عالمية جديدة، ولكننا نحن مقتنعون بأن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب من جميع الدول الأعضاء، وليس مجرد البعض منها، أن تعمل معا من أجل تحقيق هذه الأهداف بمزيد من الكفاءة والفعالية.

والطبيعة المتغيرة للصراعات المسلحة والتهديدات الجديدة التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين تذكرنا يوميا بأهمية مقاصد الميثاق ومبادئه، وبمسؤوليتنا الجماعية عن التصدي للتهديدات التقليدية والتحديات الجديدة التي تشكلها الجهات الفاعلة غير الرسمية، التي، من خلال الأعمال الوحشية التي

يُرتكب أحدها على نحو أشد قسوة من الآخر، تشكل انتهاكا للقواعد الأساسية للقانون الدولي، وتهدد حقوق الإنسان وسيادة القانون من الناحية الهيكلية.

وتعتقد المكسيك أنه لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم من دون عدالة. فمنع نشوب الصراعات المسلحة بشكل فعال يتطلب أيضا جهدا جماعيا لتعزيز سيادة القانون على كلا الصعيدين الوطني والدولي. وهذا شرط أساسي لكفالة التنمية وظهور مجتمعات أكثر عدلا وشمولا. والتنمية وسيادة القانون هما وجهان لعملة واحدة.

ونظرا لحقيقة أن أمريكا اللاتينية هي المنطقة التي تلجأ في أغلب الأحيان إلى محكمة العدل الدولية، فمن الواضح أن الدولة المكسيكية تعترف بالدور الأساسي لهذه المحكمة، فضلا عن الدور الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حيث تعزيز سيادة القانون. لهذا السبب، نغتنم الفرصة التي توفرها هذه المناقشة المفتوحة لتذكير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالحاجة إلى قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، بغية تشجيع الدول الأخرى على تعزيز التزامها بالعدالة الدولية.

ومثلما أشار بالفعل العديد من المتكلمين الذين سبقوني، فإن السيناريو الدولي الراهن يتطلب التفكير والتحليل والنقاش بخصوص الآليات المبتكرة التي ثمة حاجة إليها من أجل تحسين استجابة المنظمة وكفاءتها.

وتعتقد المكسيك أنَّ أيَّ جهد يهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز المسؤولية عن الحماية ينبغي أن يقترن بتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واحترامهما والوفاء بهما. إنَّ علينا واجباً جماعياً لمساندة آليات الوقاية والتعاون بغية دعم ومساعدة الحكومات غير القادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية عن حماية شعوبها، وينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى إقامة روابط وثيقة بين المسؤولية عن الحماية والدبلوماسية الوقائية. والمكسيك، بصفتها عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، ترى ضرورة أن نناقش الإصلاحات التي تجسِّد ما تعلمناه طوال السبعين عاما الماضية وأن نتوصل إلى توافق آراء حولها وننفِّذها، وأن نمضيّ قدُماً، دون تقويض المبادئ التوجيهية للمنظمة، نحو هيكل أكثر شفافية وديمقراطية وفعالية.

ومن دون الإصلاح الشامل لهيكل مجلس الأمن وأساليب عمله، فإنه يتعرَّض لخطر أن يصبح عديم الأهمية، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم المشاكل التي يتعين علينا معالجتها وتقويض المبادئ والمقاصد التي تدعم آلية أمننا الجماعي. وإننا، سواء بصفتنا الوطنية أو بحكم عضويتنا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، نعمل للوصول إلى التزامات واقعية وقابلة للتحقيق، تعالج الشلل الذي كثيرا ما يمنع مجلس الأمن من التصرف في الوقت المناسب، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز ديمقراطيته ومشروعيته، شفافيته وقابليته للمساءلة. ولا يمكن تحقيق إصلاح مجلس الأمن بمنح امتيازات جديدة لأقلية من الدول الراغبة في تعزيز مصالحها الوطنية على حساب الأعضاء جميعاً. وينبغي أن يكون هدفنا دعم التعددية لا تفاديها. وتعتقد المكسيك أنَّ الترتيبات المؤسسية للميثاق لا يمكن أن تتناقض مع الأهداف التي تعززها، ولذلك انضمَّت إلى فرنسا في إعداد مدونة لقواعد السلوك من شأنها أن تشجِّع فرض قيود على استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية.

إننا نشاطر فريق المساءلة والاتساق والشفافية اقتناعه بأنَّ زيادة الشمول والمساءلة في المجلس أمر سيعزز كفاءته وفعاليته. ونحبِّذ وندعم العمل المطَّرد الذي يقوم به أعضاء المجلس لتحسين أساليب عمله. ويشكل انتخاب الأمين العام المقبل فرصة فريدة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق إصلاح واقعي وملموس بالتزامن مع الذكرى السنوية السبعين. وينبغي لنا أن نناقش أفكاراً واقتراحات لتحسين عملية الاختيار

بأكملها، بدءاً من تسمية المرشحين وصولاً إلى إرساء دور أكثر أهمية وحسماً للجمعية العامة.

لقد أيّدت المكسيك تاريخياً التسوية السلمية للنزاعات، وهي تبقى مقتنعة بأنَّ الدعم الحقيقي لدور المنظمة يعتمد إلى حدٍّ كبير على تعزيز إنفاذ الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أؤكد التزام بلدي بمواصلة المشاركة بصورة فعَّالة وبنَّاءة في إنفاذ المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق وتنفيذها بشكل كامل. والذكرى السنوية السبعون للمنظمة تُرغمنا على التفكير مليّاً في الفرص الماثلة أمامنا. وعلى الدول الأعضاء أن تجد الإرادة السياسية الكافية لإعادة تقييم وتغيير الطريقة التي نعمل بها، جاعلين البشر محور كل ما نفعله. ولا توجد لدينا مسؤولية أهم من ضمان أن تكون لدى النساء والرجال والأطفال في أرجاء العالم الفرصة لتحسين حياتهم والعيش بسلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكر وفد بلدكم بحرارة على عقد مناقشة بشأن هذا الموضوع الهامّ جداً. وإننا نقدِّر أيضاً الفرصة المتاحة لنا لتقديم وجهة نظر أصغر دولة مشاركة في مناقشة اليوم، وأودّ أن أشكر نيوزيلندا على إبراز أهمية الإصغاء إلى آراء الدول الصغيرة أيضا.

لقد سمعنا في هذا الصباح تعابير عمَّا نعتقد أنه توجُّه مثير للقلق في اعتبار مجلس الأمن بمثابة ملعب للأقوياء، أي مكان تجري أو تُمنع فيه التحركات الجيوسياسية الكبرى. لذا، فإنَّ التركيز على ميثاق الأمم المتحدة في هذه المناقشة ملائم ونحن نقدِّره. وليختنشتاين تؤكد التزامها القوي بمقاصد الميثاق ومبادئه. وقد يقال إنَّ ذلك أمر سهل على دولة صغيرة بلا جيش، لكنَّ فكرتي تؤكد حقيقة أنَّ احترام الميثاق بالنسبة للعديد من الدول الصغيرة مسألة بقاء، وهو مسألة بالغة الأهمية.

واتضح أيضاً في مناقشة اليوم أنَّه يبدو أنَّ كل طرف يفضل مقاصد ومبادئ بعينها في الميثاق، وهذا خيار مُستلهَم عادة من تاريخ البلد أو مكانته في العالم. وبالنسبة إلينا، فإن نقطة الانطلاق لمقاصد الميثاق ومبادئه هي أول مقصد له:

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية: تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

وفي رأينا أنَّ الميثاق يتوخَّى عمل مجلس الأمن بنشاط في تلبية احتياجات العالم. صحيح أنَّ عدد الجلسات والقرارات والبعثات الميدانية وسواها في تزايد دائم؛ لكنَّ الأمر كذلك بالنسبة لعدد النزاعات وعدد الأشخاص المتضررين بها في جميع أرجاء العالم. فاليوم لدينا لاجئون أكثر من أية مرحلة أخرى منذ الحرب العالمية الثانية. لذا، فإننا بحاجة إلى قيام مجلس الأمن بالمزيد من العمل. فكيف نحقق ذلك؟ أولاً، نعتقد أنه في سياق إعادة التزام أعضاء المجلس بالميثاق، يتعين عليهم بذل جهد أكبر لتجاوز خلافاتهم والالتزام بالعمل من أجل التوصل إلى حلول توفيقية. فبدلاً من مناقشة ملامح مفاهيم مجردة، ينبغي أن يبحثوا عن حلول عملية في أوضاع محددة. وأصبح ذلك في السنوات الأخيرة أكثر صعوبة لأنَّ الاختلافات تزايدت، وبخاصة بين الأعضاء الدائمين. لذا، نعتقد أنَّ هناك الآن مسؤولية متزايدة على عاتق أعضاء المجلس المنتخَبين لتعزيز توليهم زمام الأمور في أعمال المجلس وقيادة الطريق نحو إيجاد مزيد من الحلول التوفيقية.

ثانياً، لا يزال حق النقض، استخدام حق النقض والتهديد بحق النقض وإمكانية التهديد به – العقبة الإجرائية الكبرى أمام أعمال مجلس الأمن حيث يجد الأعضاء الدائمون صعوبة في الاتفاق على سياقٍ للعمل. وثمن هذا التقاعس باهظ بصورة

غير مقبولة حين نُواجَه بفظائع جماعية وآلاف من الضحايا الأبرياء. ولا يمكننا أن نواصل إعطاء وزن أكبر لرأي عضو دائم واحد منفرد ممَّا نعطيه لضرورة إنقاذ آلاف الأرواح. لذا، نؤكد دعوتنا أعضاء مجلس الأمن إلى عدم تعطيل أعمال المجلس الهادفة إلى منع أو إنهاء الفظائع الجماعية، وإلى الالتزام بذلك كتابة.

ثالثاً، ينبغي أن ندرك أنَّ الميثاق والتغيير متواكبان. فقيم الميثاق ومبادئه تدعم المنظومة الدولية وكانت مصدر إلهام لوضع صكوك جديدة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة. ويجب أن نتصرف استنادا إلى فهمنا المتطور للمخاطر على السلام والأمن، وهو ما أقره به المجلس في حالة الإرهاب على سبيل المثال، وكما فعل أحياناً في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولكن يجب أن نضع حقوق الإنسان وكرامته، ولا سيما حقوق المدنيين في حالات التراع المسلح، بصورة أكثر ثباتا في محور مؤشراتنا الاسترشادية. ومثل هذا النهج يشكِّل أيضاً عودة إلى الميثاق نفسه الذي أكَّد في مستهل ديباجته أننا، نحن شعوب الأمم المتحدة، آلينا على أنفسنا

”أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدْره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

لذا، إذا كانت دول العالم العظمى قادرة على إصدار مثل هذا البيان في عام ١٩٤٥، فور انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة والانهيار الكامل لأصوال اللياقة الإنسانية، فمن المأمول أن تكون مصممة أيضاً على أن تؤكد مجدداً إيمانها بدور مجلس الأمن، بعد ٧٠ سنة من ذلك.

لا تزال قاعة مجلس الأمن تمثل أهم منتدى للجميع لتحقيق التعاون المثمر الذي دعت إليه الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. إننا إذ نقترب من الذكرى السبعين لوضع ميثاق الأمم المتحدة، فقد حان الوقت للتركيز على المسائل التي تحتل صميم نظام الأمن الجماعي، وهو نظام مكننا من تحاشي التراع العالمي منذ الحرب العالمية الأولى، ويجب على المرء أن يتطور باستمرار للصمود أمام التحديات الأمنية المعاصرة. إن أستراليا ملتزمة التزاما راسخا بنظام دولي يرتكز على سيادة القانون ويحترم القانون الدولي، وليس نص الميثاق فحسب بل روحه أيضا.

إن التحديات التي تواجه النظام الدولي ما برحت تتزايد. إذ توجد اليوم أزمات متزامنة تؤثر بعدد كبير من الناس عند مستويات لم تبلغها منذ الحرب العالمية الثانية. فالمجموعات الإرهابية هبطت إلى أعماق جديدة من الوحشية. واستخدام تلك المجموعات لوسائل التواصل الاجتماعي يعرض الضعفاء من الشباب والشابات في جميع أرجاء العالم إلى دعاية الكراهية التي يبثونها. إن وحشية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومزاعمها بشأن الأراضي مسألة تشكل تحديا أمنيا ملحا علينا جميعا مواجهته. ويجب على الأمم المتحدة أن تستجيب بسرعة وفعالية لهذه الأزمات باستخدام سلسلة كاملة من الأدوات المتاحة لها، وعليه أيضا أن تتخذ الخطوات اللازمة لمنع ظهور نزاعات جديدة.

نلم جميعا بإشارات الإنذار التي تنذر بنشوب التراعات، والاضطرابات الاجتماعية، والتشريد والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان. ويجب على مجلس الأمن استخدام كل ثقل سلطته السياسية وغير ذلك من الأدوات الوقائية للاستجابة إلى إشارات الإنذار هذه كلما ظهرت، بما في ذلك الاستخدام الفعال للجزاءات لوقف العناصر المزعزعة ووقف تدفق الأموال، والأسلحة والمقاتلين وغيرها من العناصر التي تذكي نيران التراعات. وتصديا للتراعات، يجب على مجلس الأمن

أن يكفل بأن تكون لدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الصلاحية الكافية، والوضوح والتوجيه الكافي للاضطلاع بولايات محددة الهدف ويمكن تحقيقها، بما في ذلك إعلاء شأن سيادة القانون وحماية المدنيين.

إن الاستعراض الحالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمثل فرصة طيبة لتحقيق إصلاحات هامة. لدى البلدان الخارجة من نزاعات في المتوسط فرصة سبع سنوات لبناء السلام الدائم قبل أن تتعرض مرة أخرى لخطر الانتكاس إلى النزاع. والأمم المتحدة لديها دور مركزي في منع حدوث هذا الانتكاس. وتعزيز سيادة القانون ركيزة حاسمة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام الفعال بعد انتهاء النزاع، العمل الجوهري للمجلس ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

بالطبع فإن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لميثاق الأمم المتحدة. وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية في الترويج العالمي لتلك الحقوق، وحمايتها ونيل الجميع لها، وندرك بأن العيش في سلام وأمن يقتضي عدم التغاضي أبدا عن الانتهاكات الجسيمة والواسعة لحقوق الإنسان. إن السيادة إلى جانب التزاماتها الأساسية، تحمل في طياتها من بين تلك الالتزامات التزاما رئيسيا وهو ضرورة حماية المواطنين.

تؤكد أستراليا مجددا التزامها القوي بجميع العناصر الرئيسية لمسؤولية الحماية. ونرحب بمبادرة فرنسا بالحث على قصر استخدام حق النقض على حالات ارتكاب الفظائع جماعية، والتشجيع على إحراز مزيد من التقدم في هذه المبادرة الهامة. إن مصداقية منظومة الأمم المتحدة تعتمد على استعدادها وقدرتها على حماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال الذين يعانون معاناة جائرة في حالات النزاع.

نحن على اقتناع بأن من الحيوي أيضا التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة لإحلال السلام الدائم. من المأساوي أن نرى اليوم جرائم منصوص عليها في نظام روما تُرتكب في مواقع عديدة وعلى نطاق مقلق. من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية. والمحكمة الجنائية الدولية بوصفها محكمة الملاذ الأخير فقد أُفرد لها دور حيوي تؤديه عندما تكون الدول غير قادرة أو غير مستعدة للتصرف. ومن هنا فإن المحكمة الجنائية الدولية جديرة بالدعم الكامل من لدن المجتمع الدولي.

إننا إذ نؤكد مجددا التزامنا بميثاق الأمم المتحدة في الذكرى السنوية السبعين لإقراره، علينا أن نقول بأن القواعد الأساسية تنطبق عالمياً، ولكن للأسف ليس هذا هو الحال. إن العناصر الرئيسية للميثاق، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية والإطار القانوني لحماية المدنيين، يجري مؤخرا ازدرائها بصورة مستمرة، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب مأساوية. يجب على الأمم المتحدة وعلى هذا المجلس وجميع الدول الأعضاء الاستمرار في اليقظة لضمان حماية هذه القواعد الأساسية. عندها فقط سيعمل المجتمع الدولي بصورة فعالة وجماعية لضمان السلام والأمن للجميع.

الرئيس (تكلم بالصينية). أعطى الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): ترحب غواتيمالا بمبادرة الصين إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ونود أن نشيد بوزير الخارجية الصيني وانغ يي الذي يترأس هذه المناقشة المفتوحة. ونود أن نعرب عن امتناننا للمذكرة المفاهمية (S/2015/87، المرفق) التي صيغت لعقد هذه الجلسة. ولا شك أن هذه المذكرة سوف تشجع الجميع على التأمل فيها وستكون محفزة جداً. ونود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون على بيانه الملهم.

يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة، لا سيما ونحن نحتفل بذكرى أحداث تاريخية مرتبطة بإنشاء الأمم المتحدة. بالنظر إلى فقدان العديد من الأرواح البشرية على الصعيد العالمي،

والتهديدات الجديدة التي نواجهها، فقد آن الأوان للدول الأعضاء لكي تسأل أنفسها وتتأمل فيما إذا كانت تدرك أم لا الأهداف التي قامت عليها هذه المنظمة لحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. نود أن نبدي الملاحظات التالية في هذا الصدد.

أولاً، تعلق غواتيمالا أهمية كبيرة جداً على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وهذا لا يتعلق فقط بسرد القيم والمقاصد العامة للأمم المتحدة. فالميثاق هو الصك التأسيسي لهذه المنظمة. إنه يبرر وجودها، وينبغي علينا الإشارة إلى ذلك الصك بغية التحقق من كيفية تفسير الأسس الأخرى لهذه المنظمة. ونعتقد أيضا أن من الأهمية البالغة تقييم الإجراءات السياسية التي يتخذها أعضاء الأمم المتحدة. تبين مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أنه لا يمكن إحلال السلم والأمن الدوليين إلا من خلال التدابير السياسية، أو الدبلوماسية، أو العسكرية أو القانونية. لا بد لهذه التدابير من أن تمنع أو تقلص أو تقضي على النزاع. يجب علينا اعتماد تدابير واتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق أقصى قدر من العلاقات التعاونية والموحدة للمواقف فيما بين الدول.

ثانيا، لن نجد الطريق إلى السلام العالمي في القرن الحادي والعشرين في مبادئ عدم التدخل، أو بالتذرع بالسيادة المطلقة. وتعرض المذكرة المفاهيمية (S/2015/87، المرفق) فكرتين متعارضتين، أي التدخل فقط عندما يتعرض حقا السلم والأمن للخطر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد شهدت غواتيمالا الجانبين للعملة. فمن جهة، ندافع عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومع ذلك، عشنا أيضا فترة ٣٦ عاماً من النزاعات المسلحة الداخلية التي ارتكبت فيها فظائع جماعية. لذلك فإن عبارة ''لن يتكرر ذلك أبدا!'' لها صدى قوي لدينا. ينبغي عدم استخدام مبدئي السيادة وعدم التدخل كذريعة لعدم الامتثال للالتزامات الدولية. وبدلاً من ذلك يجب أن تتحمل الحكومات المسؤولية عن حماية شعوبها. فلا يمكننا أن نتناسى أن السيادة تضارع المسؤولية.

ثالثا، إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يشمل أيضا تعزيز الهيئة العالمية الوحيدة المسؤولة عن الدفاع عنها. وعلى مجلس الأمن احترام المقاصد والمبادئ التي ترتكز عليها أعماله والوفاء بها. إن المجتمع الدولي يحتاج إلى مجلس أمن فعّال ويتسم بالكفاءة، وهذا حق له. أعطى جميع أعضاء هذه المنظمة ولاية لتلك الهيئة لكي تعمل بالنيابة عنا. ومع ذلك، نجد في عدد من المناسبات، على سبيل المثال، تقاعسا حيال سوريا، وبشأن قضية فلسطين، وأن المنظمة قد قلصت من مقاصد ومبادئ الميثاق ومن التزاماها تجاه المجتمع الدولي.

في هذا الوقت، عندما يبدو الاتفاق بشأن الإصلاحات المقترحة بعيد المنال، يمكن للأعضاء الدائمين العمل بجرأة والالتزام بالاقتراح الفرنسي لتنظيم استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على ارتكاب فظائع جماعية. ويجب أن يكون استخدام حق النقض محدودا لأنه في بعض الأحيان حال دون منع نشوب النزاعات أو تسويتها، أو حتى عزز الإفلات من العقاب. الأعضاء الخمسة الدائمون يجب أن يقدموا دائماً الأسباب التفصيلية والدوافع وراء استخدام حق النقض. وينبغي لهذا التبرير احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

رابعا، في عالم يتغير باستمرار، ونظرا للحاجة إلى إيجاد حلول سريعة وفعالة، لا يمكن أن تغيب عن بالنا فكرة التوازن أو قيمة هذا المفهوم. وقد تبين أن المواقف المتطرفة لا تعمل بفعالية أو كفاءة في حل النزاع. بل في كثير من الحالات، فأنها يمكن أن تخلق صراعات أكبر من تلك التي كانت تحاول منع نشوبها. وفي تقييم مسار العمل الممكن وعواقبه المحتملة، يجب أن يتحقق شرطان أساسيان. فمن ناحية، يكتسي الإجراء الحسن التوقيت أهمية؛ ومن ناحية أخرى، هناك حاجة أيضا إلى اتباع نهج وقائي تجاه التدابير التي سيتم تنفيذها.

إن غواتيمالا، بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة ومن المدافعين عن الديمقراطية وسيادة القانون، ملتزمة بإيجاد حلول دائمة لويلات الحروب. ومع ذلك، ومن أجل ضمان إحلال السلام الدائم، نحن نحتاج إلى اتخاذ الإجراءات ليس فقط من جانب مجلس الأمن، ولكن من جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والدول الأعضاء لبناء تعددية أطراف حقيقية في ظل ظروف متساوية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد فرانكينيه (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة، وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة للتفكر في تاريخنا المشترك والمبادئ التي توجه عملنا من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين. ويستند بياني على بيان الاتحاد الأوروبي، والذي سيدلي به ممثل النمسا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء سيادة القانون.

وكما أكد العديد بالفعل، فإن سنة ٢٠١٥ هي سنة خاصة. نحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتحرير معسكرات الاعتقال النازية، ونهاية الحرب العالمية الثانية. وبعد هذه الاحتفالات، سوف نحتفل أيضا بالذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة والمؤسسات والآليات التي أنشأها العالم لحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. ومع ذلك، فقد استمرت النزاعات، بما في ذلك عمليات الإبادة الجماعية، كما في رواندا أو في سريبرينتسا. وتكفي نظرة واحدة على خريطة للعالم لكي نرى مدى هشاشة السلم والأمن الدوليين، ومدى أهمية الإسهام بصورة كاملة في تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. في الواقع، يكرس الميثاق المبادئ التي ينبغي أن توجه أعمالنا من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين: احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وبعد سبعين عاما، لا نزال نطبق تلك المبادئ بصورة انتقائية. فعلى سبيل المثال، في حين أن الاتحاد الأوروبي تم إنشاؤه كمشروع للسلام، فها هو يشهد اليوم وعلى طول حدوده انتهاكات خطيرة لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

ومع ذلك، وعلى مدى سنوات عديدة، ظللنا نعمل على وضع الصكوك والآليات التي تتيح المجال لنا تحسين منع ارتكاب الجرائم الوحشية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاستجابة لها على نحو أفضل. لقد أنشأنا المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وفيما بعد المحكمة الجنائية الدولية. وعززنا ولايات عمليات حفظ السلام لحماية المدنيين، وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعدنا التأكيد بالإجماع على المسؤولية عن حماية السكان من الجرائم البالغة الخطورة. في ذلك الصدد، أحرزنا تقدما، وهذا صحيح، في مجال الإنذار المبكر. ترحب بلجيكا بتوصية الأمين العام بمبادرة الأمين العام المسماة ”مبادرة الحقوق أولاً“، فضلا عن القيام، من خلال مستشاري الأمين العام الخاصين بشأن منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، بوضع إطار للتحليل من أجل منع الجرائم الفظيعة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن النزاعات العنيفة التي نشهدها اليوم تبين إلى أي مدى نحن بحاجة إلى تفعيل النظام التي وضعناه. وستظل هذه الآليات الوقائية غير هامة إذا لم تتوفر لدينا الإرادة السياسية لاستخدامها وللتصرف قبل فوات الأوان. ولذلك يجب أن نعزز تصميمنا على تنفيذ الالتزامات التي قطعناها في عامي ١٩٤٥ و ٢٠٠٥ على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

إن المسؤولية عن الحماية راسخة في المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وهي تقوم على مفهوم أساسي بسيط جدا. ففي مواجهة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم

المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي، كل إنسان له الحق في الحماية. ومن الواضح أنه تقع على عاتق الحكومات أولا وقبل كل شيء المسؤولية عن شعوبها؛ ويتعين عليها إنشاء المؤسسات الوطنية الشرعية والخاضعة للمساءلة التي تخدم جميع المواطنين، وتتسم بالمصداقية في أعين الشعب، وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ولا بد لجميع حكوماتنا أن تشجع على تهيئة بيئة تفضي إلى الاحترام المتبادل ومقاومة التعصب. ومكافحة خطاب الكراهية من خلال التعليم والخطاب المضاد ضرورية في ذلك الصدد. وستنظم بلجيكا، التي تتولى حاليا رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا، المؤتمر الرفيع المستوى المقبل بشأن موضوع ”التسامح أقوى من الكراهية“ ببروكسل في ٨ أيار/مايو. وسأسلط الضوء على كيف أن تنوع مجتمعاتنا هو ذخر لنا وليس خطرا محتملا. وقد وضعت بلجيكا أيضا استراتيجية جديدة لمنع التطرف. وهي ملتزمة، في هذا السياق، بالعمل من أجل تطوير نهج مضاد على الصعيدين الوطني والدولي.

ولكن عندما لا تمارس الدولة مسؤوليتها في حماية سكانها – نظراً لأنها لا تريد أو لأنها لا تستطيع – فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى غير مبال ويجب عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد، وينبغي أن يكون على استعداد لاستخدام جميع الأدوات التي وضعها الميثاق تحت تصرفه.

إن استخدام حق النقض – على سبيل المثال، لمنع اتخاذ قرارات بشأن الحالة في سوريا – هو مثال مؤسف على أوجه القصور في النظام وفشل المجلس في تحمل مسؤولياته الأساسية. ولهذا السبب، فإن بلجيكا تؤيد تماما مبادرة فرنسا الامتناع طوعا عن استخدام حق النقض فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على ارتكاب الجرائم الوحشية. وتأمل بلجيكا أن يتمكن الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن من الاتفاق على طريقة عمل في ذلك الصدد، الأمر الذي نعتقد أنه سيكون إسهاما هاما في العمل الجاري بشأن أصلاح الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد ساجديك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن المشاركين في الجلسة التاليين من مجموعة أصدقاء سيادة القانون: إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، باراغواي، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا،الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، الفلبين، فنلندا،كوستاريكا، لاتفيا، ليختنشتاين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، اليابان، وبلدي، النمسا.

وبينما نتفكر في الـ ٧٠ عاما التي مرت منذ إنشاء الأمم المتحدة، من المناسب التأكيد من جديد على التزامنا بجميع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. كما أن من الصواب أن نؤكد مجددا التزامنا بالقانون الدولي وبدعم الديمقراطية وسيادة القانون، كما تشير المذكرة المفاهيمية (S/٢٠١٧/٨٧، المرفق) المستخدمة في هذه المناقشة.

ولكننا لن نقوم بذلك العمل بصورة انتقائية. ونؤكد من جديد على التزامنا بجميع الأغراض والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تشمل المبادئ الأساسية، أو الركائز الثلاث، التي تقوم عليها الأمم المتحدة وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ويولي الميثاق، الذي يستند بقوة إلى القيم العالمية للمساواة والعدالة والحرية وكرامة الفرد وقدره، أهمية متساوية للاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثلما يولي أهمية لمبادئ القانون الدولي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وسلامة أراضي الدول وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

ونؤكد مجددا أن على الدول التمسك بحسن نية بكامل التزاماتها الناشئة من الميثاق، بما في ذلك التزاماتها بموجب الفصل السابع. ونناشد الدول التقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونكرر دعوتنا الدول إلى المصادقة على المعاهدات المتعددة الأطراف وتنفيذها، وإلى تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال محكمة العدل الدولية، وإلى التعاون الكامل مع آليات العدالة الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

إن مجلس الأمن أكد في أغلب الأحيان على أن سيادة القانون والعدالة يشكلان لبنات بناء لمنع نشوب النزاعات وتسويتها ولتحقيق السلام المستدام. كما أن مجلس الأمن، في مناسبات عديدة، أقر بأن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة يمكن أن تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وإذ نتفكر في الدروس المستفادة من حروبنا السابقة والنزاعات والمعاناة الإنسانية، فإننا نسلم بأن السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أمور مترابطة بشكل لا ينفصم. وإذ أقتبس من ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان،

> ”من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم“.

وإذ نواجه تهديدات وتحديات جديدة وأكثر تعقيدا للسلام والأمن الدوليين، ومستويات جديدة للفظائع والوحشية والمعاناة، فإننا سنحسن صنعا باستذكار الأسس والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد على أن تصدينا الجماعي للتهديدات للسلام والأمن الدوليين يجب أن يسترشد بسيادة القانون على كلا الصعيدين الوطني والدولي. فكلاهما مترابطان ومتشابكان بشكل لا ينفصل، وعلى جميع الدول التي تعلن مراعاة سيادة القانون في وطنها أن تحترمها في الخارج وعلى جميع الدول التي تصر على مراعاة سيادة القانون في الخارج أن تنفذها في وطنها.

وباعتبارنا مشاركين في مجموعة أصدقاء سيادة القانون، فإننا نؤكد مجددا على أن سيادة القانون تشكل قاعدة النظام الدولي والأساس الذي تقوم عليه المجتمعات العادلة والمنصفة، وسنواصل الدعوة إلى تعزيز سيادة القانون، في جملة أمور، طوال فترة صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفيما بعد تنفيذ الخطة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بتلك الأهمية وترتبط ارتباطا مباشرا بالتزاماتنا بأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وأشيد بمبادرتكم وأشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية (S/2015/87، المرفق) التي حددت المجالات التي يتعين استكشافها في ذلك الصدد. ومن البديهي أن الجزائر تؤيد البيان الذي سيدلي به زميلنا ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأود أن أضيف التعليقات التالية.

وتعتقد الجزائر اعتقادا جازما بأن الوقت حان لكي تتفكر الأمم المتحدة في كيفية تمسك الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة أكثر فعالية بولايتهما ومهامها والآمال الكبيرة التي يضعها على عاتقهما ميثاق الأمم المتحدة ومجتمع الأمم. ومضت سبعون سنة منذ إنشاء الأمم المتحدة، ولكن فيما تتطور أساليب المنظمة بشق الأنفس، يشهد العالم في هذا الاثناء تحولا كاملا. فإضافة إلى التهديدات الطويلة الأمد والدائمة للسلام والأمن الدوليين، تمارس تحديات أخرى ذات طابع مختلف ضغطا على جدول أعمال مجلس الأمن المثقل بالأعباء أصلا. ويعيق الإرهاب بأشكاله المختلفة ومخاطر

جرائم الإبادة الجماعية والأمراض التي تعرف الحدود توفير الأمن للدول والأمان للمواطنين. ومن نافل القول، إن الشبح القاسي للنزاعات المستمرة والخطرة وتهديد أسلحة الدمار الشامل لا يزال يلقي بظلال مهلكة على البشرية بأكملها. ونعتقد أن الاسئلة التي يتعين الرد عنها هي الأسئلة التالية.

كيف يتسنى لنا تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة، وبالتحديد فعالية مجلس الأمن، مع الأخذ بعين الاعتبار دائما أهداف ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه ومبادئه، التي نرى جميعا أنها صالحة إلى حد كبير؟ وينبغي أن يكون المؤشر التوجيهي هو سيادة القانون والانفتاح والديمقراطية والحوار والتسوية السلمية للنزاعات والمبادئ ذاتها المجسدة في المادة الأولى للميثاق.

وكيف يمكننا أن نستخدم هذه الأفكار لتحديد المسارات العملية للأعوام الـ ٧٠ المقبلة للمنظمة. ولا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة أن الوعود التي لم يوف بها والتوقعات غير المحققة قد تؤدي إلى تقويض ثقة العالم بأكمله بالأمم المتحدة. ويتعين أن ندرك تماما أن العالم تغير تغييرا كبيرا خلال الأعوام الـ ٧٠ الماضية، ولكن مجلس الأمن وتفاعله مع الأجهزة الأخرى تطورا بشق الأنفس. ولم يكيف مجلس الأمن نفسه مع مجتمع عالمي ازداد، أو مع ضرورة تكييف اساليب عمل المجلس. وأود أن اقول ما يلي:

اولا، إن عضوية ١٥ دولة في المجلس لا تعكس العالم اليوم. ثانيا، ينبغي تحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك شفافيته. ثالثا، إن استخدام حق النقض (الفيتو) لا يتوافق مع المجتمعات المفتوحة التي نتطلع إلى إنشائها، ومن البديهي أن الجزائر ترحب بالأفكار الرامية إلى تقييد تطبيقه، كخطوة أولى. رابعا، ينبغي أن نتأمل في الأفكار والأساليب، لا أن نرد على النزاعات فحسب، بل أيضا وبالتأكيد أن نمنع نشوب نزاعات جديدة أو نوقفها. وينبغي أن يولى منع نشوب النزاع وبناء السلام نفس القدر من الأهمية التي تولى لحفظ السلام. ونحن نتطلع إلى مجلس الأمن ونتوقع منه أن يعزز بقدر الإمكان علاقاته وصلاته وتفاعله مع المنظمات الإقليمية والبلدان التي تنخرط في أعمال الوساطة ومساعي حل النزاعات.

كما ترى الجزائر أنه ينبغي أن يحظى الفصلان السادس والثامن بالامتياز في ظروف عديدة. ونرى أيضا أن بوسع المجلس وينبغي له أن ينشئ أجهزة قد تساعد في الاضطلاع بالمهام الضرورية مثل التحقيقات وبعثات تقصي الحقائق أو المعلومات التي يمكن أن تساعد على أداء مجلس الأمن لمهامه.

وأخيرا، تعتقد الجزائر اعتقادا جازما بأنه ينبغي ألا تنسى مسؤوليات الجمعية العامة ويجب أن تحترم وفقا للمهمة التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل سبعين عاما، اجتمع ممثلو ٥٠ دولة في فرانسيسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة التي كانت قد أنشئت حديثا. وخاطب الرئيس ترومان المؤتمر قائلا،

> ”بهذا الميثاق يمكن للعالم أن يبدأ التطلع إلى وقت يسمح فيه لجميع البشر الجديرين بالاحترام بأن يعيشوا حياة كريمة باعتبارهم أحرارا.“

ويتمثل المقصد الأول في صون السلم والأمن الدوليين، واتخاذ تدابير فعالة لمنع وإزالة ما يهدد السلام.

إن الخطر الأكبر الذي يتهدد الأمن العالمي مصدره الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل حركة حماس وحزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام. والمعركة التي يجري خوضها ضد تلك الجماعات هي معركة بين التحضر والهمجية، وبين

المجتمعات التعددية والشمولية، وبين الاستبداد والحرية. وينشر التطرف يوما بعد يوم مخالبه القبيحة، متسببا بذلك في زعزعة استقرار المجتمعات المحلية والدول. والتهديد واضح وهو في تزايد، ورغم ذلك يتردد مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات حاسمة. والأسوأ من ذلك، أنه يستسلم في بعض الأحيان للدول التي تؤوي وتمول وتدعم الجماعات الإرهابية.

أطلق إرهابيو حزب الله في ٢٨ كانون الثاني/يناير قذائف مضادة للدبابات على مركبة لجيش الدفاع الإسرائيلي في شمال إسرائيل، مما أسفر عن مقتل جنديين إسرائيليين وإصابة سبعة آخرين. وقد تبنى حزب الله على الفور المسؤولية عن الهجوم. وربما يعتقد المرء أنه في ضوء هذا الاعتراف الواضح بالجرم، فإن مجلس الأمن سيدين فورا وبشكل لا لبس فيه حزب الله. لكن الأمر تطلب أسبوعا كاملا ليصدر المجلس بيانا، لم يشر حتى إلى الجماعة الإرهابية بالاسم. وإذا كنا عازمين على محاربة الإرهاب، فيجب علينا عدم التفريق بين الأعمال الإرهابية. فلا توجد جماعة إرهابية جيدة أو جماعة إرهابية سيئة، ويجب أن نعاملها جميعا معاملة واحدة.

إن حزب الله يأخذ لبنان رهينة لما يقرب من ثلاثة عقود، ويبدو الآن عازما على أخذ مجلس الأمن رهينة أيضا. وبفضل الصفقات التي يعقدها راعيه الإيراني خلف الكواليس، فقد سُمح لحزب الله بمواصلة أعماله الإرهابية. وفي هذا المقام، وفي إطار هذه المسرحية العبثية، فإنني لن أتفاجأ بإسناد دور بطولة في مجلس حقوق الإنسان لتنظيم داعش. ولكي أكون واضحا، فإن هذه المؤسسة لا يمكنها الادعاء بدعم الأمن الدولي فيما تتساهل مع الدول التي لا تفتر عن تقويض السلم والأمن.

ويتمثل المقصد الثاني لميثاق الأمم المتحدة في تطوير العلاقات بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق. وإذا كنا صادقين مع أنفسنا، فإننا سوف نعترف بأننا لم نقم بما يكفي للدفاع عن الحريات الأساسية. ومن الأمثلة على ذلك الشرق الأوسط. إن الأنظمة القمعية في منطقة الشرق الأوسط تسعى إلى التحكم في أفكار الناس وفي كيفية تعليمهم ومن الذين يمكنهم أن يحبوهم وما ينبغي لهم اعتقاده. لقد كانت الطوائف المسيحية جزءا من المشهد في الشرق الأوسط طيلة ٢٠٠٠ عام. أما اليوم فقد تضاءل حجمها وأصبحت لا تمثل سوى أقل من ١٠ في المائة. ورأينا مثالا على هذا الاضطهاد الوحشي في الأسبوع الماضي عندما قطع تنظيم داعش رؤوس ٢١ مسيحيا قبطيا مصريا في ليبيا.

ولكن لا يتعرض المسيحيون وحدهم للاضطهاد. بل جميع الأقليات في خطر. وبينما نتكلم، يعدم المتطرفون الراديكاليون الأيزيديين والبهائيين والأكراد والمسيحيين والمسلمين ويطردونهم بمعدل ١ ٠٠٠ شخص في الشهر. ويشن المتطرفون حملة اضطهاد، معتقدين أنهم من خلال إسكات الأفراد، سيتمكنون من إسكات الحضارة. قال الحائز على جائزة نوبل والناشط الإنساني إيلي ويزل

”أينما تعرض الرجال والنساء للاضطهاد بسبب عرقهم أو دينهم أو بسبب آرائهم السياسية، يتعين أن يصبح ذلك المكان، في تلك اللحظة، مركزا للكون“.

إن الملايين من الرجال والنساء يتطلعون إلينا لندافع عن كرامتهم وحقوقهم، ونحن ببساطة لا نقوم بما يكفي لمساعدتهم.

ويتمثل المقصد الثالث للميثاق في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان. والهيئة الرئيسية المسؤولة عن دعم هذا المبدأ هي مجلس حقوق الإنسان. وتشمل عضوية المجلس حاليا المملكة العربية السعودية وقطر والجزائر وفنزويلا. وأتصور أنه ما من شخص في هذه القاعة يرغب في أن يُحاكم في أي من تلك البلدان. وأعتقد أن لا أحد هنا سيكون على استعداد لكتابة مقال ينتقد فيه إحدى تلك الحكومات، بينما يعيش تحت حكمها، وهو بالتأكيد لن يقوم بذلك إذا كان يعطي

قيمة لحريته وحياته. ومع ذلك، يتم منح تلك الدول وغيرها من منتهكي حقوق الإنسان أدوارا قيادية في هذه المؤسسة. ففي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، جرى انتخاب المملكة العربية السعودية، وهي نظام سيئ السمعة اشتهر بتنفيذ عمليات الإعدام والجلد وقطع الرؤوس علنا، مقررا خاصا للجنة الثالثة للجمعية العامة التي تتعامل مع مسائل حقوق الإنسان.

وحقيقة الأمر أن تلك المؤسسة قد اختُطفت، حيث تسارع الأنظمة الاستبدادية الوحشية التي تسجن الصحفيين إلى إعطائنا الدروس في فضائل حرية الصحافة. وتدلي الديكتاتوريات القمعية التي تضطهد المعارضين السياسيين بخطب مطولة بشأن قدسية الانتخابات الحرة والنزيهة، وذلك بهدف تعطيل أي تقدم. وتلقي الأنظمة المستبدة، التي ترتكب أعمال قتل جماعي، مواعظ عن حقوق الإنسان. لكن وبدلا من انتقاد هذه الأنظمة، فإن الدول ذاتها التي تقوض السلام الدولي، هي نفسها التي تُنتخب لعضوية هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن الحفاظ على الأمن العالمي. وقد انتخبت الجمعية العامة إيران خلال عام ٢٠١٣ عضوا في لجنة الأمم المتحدة التي تتعامل مع نزع السلاح والأمن الدولي. وما حدث يشبه دعوة كوريا الشمالية إلى صياغة قرار بشأن أمن الفضاء الإلكتروني.

ولكن العبث لا ينتهي عند هذا الحد. حيث جرى خلال العام الماضي، انتخاب إيران نائبا لرئيس اللجنة القانونية للأمم المتحدة، وهو اختيار غير عادي بالنظر إلى أن المواطنين الإيرانيين محرومون من الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمات العادلة. ومن الجدير بالملاحظة أن إيران نشطة جدا في الشؤون الدولية فيما لا تتاح لمواطنيها فرص المشاركة في الشؤون الوطنية الإيرانية.

ويتمثل المقصد الرابع والأخير للميثاق في جعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الدول. وقد عقدتم هذه المناقشة، سيدي، لإعادة تأكيد الالتزام الدولي بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق يتحدث عن الأمم المتحدة بوصفها مركزا لتنسيق الأعمال التي تقوم بها الدول، ولكن الانسجام الوحيد الذي أسمعه هو سيل الإدانات التي تستهدف إسرائيل. ولن ترقى هذه المؤسسة أبدا إلى المبادئ الواردة في ميثاقها طالما استمرت في التركيز بثبات ودأب وإصرار على إسرائيل. واتخذت الجمعية العامة في العام الماضي ٢٠ قرارا يدين إسرائيل وحدها، وثلاثة قرارات فقط للاحتجاج على إجراءات جميع الدول الأخرى مجتمعة.

إن أسوأ أزمة إنسانية يشهدها جيلنا تجري حاليا في سوريا، حيث قتل النظام ٢٠٠ ٠٠٠ رجل وامرأة وطفل، ويستخدم التعذيب والتجويع والأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة. وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا واحدا فقط (القرار ٦٨/١٨٢) يدين النظام السوري الوحشي. ومنذ عام ٢٠٠٦، استهدف أكثر من نصف جميع القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التي تنتقد بلدا بعينه إسرائيل. وليس ذلك بالأمر المنطقي أو الأخلاقي. إنه تحيز محض. وعندما تقاس الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بمقياس ميثاقها، فإن المؤسسة لا ترقى ببساطة إلى المستوى المطلوب. إننا نخذل أولئك الذين هم في أشد الحاجة إلينا.

أقامت هوليوود الليلة الماضية حفل توزيع جوائز الأوسكار، ولأن ملايين المشاهدين كانوا يتابعون هذا الحفل، خطرت ببالي الأفكار التالية. إذا تم منح جوائز الأوسكار في مجال صون السلم والأمن الدوليين في الأمم المتحدة، فلن أُفاجأ إذا حصل هؤلاء المرشحون على الجوائز: في فئة أفضل ممثل، ستحصل إيران على الجائزة لقيامها بدور بلد محب للسلام فيما تطور قدرات نووية وتنكر المحرقة وتهدد بتدمير دولة أخرى عضو. أما في فئة أفضل ممثل مساعد، سيحصل حزب الله على الأوسكار لدعمه الذي لا ينثني لنظام الأسد في قتل

مئات الآلاف من المدنيين. وفي فئة أفضل مؤثرات بصرية، فإن المملكة العربية السعودية، ويا للمفاجأة، ستحصل على جائزة الأوسكار لجعلها النساء يختفين من الساحات العامة. و لم تكن هناك أية منافسة في هذه الفئة. وأخيرا، تحصل السلطة الفلسطينية على جائزة الأوسكار لأفضل مونتاج على إعادة كتابتها للتاريخ. ولكن الحقيقة هي أن السلطة الفلسطينية تلقت بالفعل ما يكفي من الجوائز من هذه المؤسسة.

وإذا نحينا جوائز الأوسكار جانبا، وإذا كنا نريد تحقيق السلام والأمن في العالم الحقيقي، فإن الوقت قد حان لإسدال الستار على هذه المسرحية العبثية، وإعادة القيم الأصلية لميثاق الأمم المتحدة إلى مركز الصدارة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أُذكر بأن المدة المحددة لإلقاء البيانات تقتصر على أربع دقائق.

أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أنشئت الأمم المتحدة قبل سبعين عاما من أجل الوفاء بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق: صون السلم والأمن وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتقرير المصير للشعوب. وفي إطار دعم مقاصد ومبادئ الميثاق، فإن المنظمة العالمية قدمت إسهامات هامة. واليابان، التي تعلق أهمية كبيرة على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، قد قطعت شوطا طويلا معها.

إن اليابان تعرب عن فائق تقديرها لعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن في المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، عندما ننظر إلى الوضع الحالي في العالم، نلاحظ استمرار معاناة الشعوب من الصراعات والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان.

وهذا يذكرنا بأن هناك حاجة أكبر للاتحاد من أجل التصدي للتهديدات المشتركة لنا جميعاً. وفي ظل هذه الظروف، وبالنظر إلى أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من الأهمية بالنسبة لنا أن نؤكد مجدداً أن جميع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه تتساوى من حيث أهميتها ونحن نتجه نحو المستقبل. ولذلك، أرحب بعقد المناقشة المفتوحة هذه اليوم، معرباً عن امتناني لكم، سيدي الرئيس. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

واليابان، طوال تاريخها غداة الحرب، وبدافع من شعورها بالندم الشديد إزاء الحرب العالمية الثانية، والاحترام لجميع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، قد سارت على نهج الأمم المحبة للسلام التي تسهم في أمن وسلام العالم وتواظب على احترام الحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ومنذ أن أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، تبذل اليابان جهوداً حثيثة للإسهام في السلام والازدهار في العالم. ويأتي هذا انعكاساً لرغبة حقيقية لبلادي في تكريس نفسها بإخلاص وفعالية للنهوض بالأفكار والمقاصد الواردة في الميثاق.

ونحن نولي أهمية خاصة للمبدأ الوارد في الميثاق بشأن ضرورة تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، على أساس القانون الدولي وليس عن طريق القوة أو الإكراه. وفي هذا السياق،تؤيد اليابان تماماً البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للنمسا باسم أكثر من ٢٠ بلداً من مجموعة أصدقاء سيادة القانون. وقد بذلت اليابان جهوداً كبيرة للامتثال للقانون الدولي بالكامل، ونحن نفخر بسجلنا في هذا المجال. واليابان ملتزمة بكل المحاكم الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار، والمحكمة الجنائية الدولية. وقدمنا إسهامات مهمة كبيرة وبناءة لاستخدامها على نحو أفضل وعلى نطاق عالمي.

وفي الوقت نفسه، إذا كان لهذه المنظمة أن تتعامل بشكل فعال مع حقائق المجتمع الدولي المتغيرة باستمرار، يجب على

الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تصلح وتقوي نفسها باستمرار. وينبغي أن تكون الذكرى السنوية السبعين لتأسيس هذه الهيئة العالمية فرصة ذهبية بالنسبة لنا لتجديد عزمنا على مضاعفة جهودنا لتحقيق غايتنا. واليابان ستواصل مساعيها لتحقيق نتائج ملموسة، جنباً إلى جنب مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الداعية للإصلاح.

ويشكل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان الآن جزءاً أساسياً من هوية الشعب الياباني. ومما يثبت ذلك حقيقة أنه بدافع من مشاعر الندم الشديد إزاء الحرب العالمية الثانية، سعى شعبنا جاهداً طوال ٧٠ عاما لبناء دولة حرة وديمقراطية تحترم حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون. وسارت اليابان على درب الأمم المحبة للسلام وقدمت إسهامات كبيرة في السلام والتنمية والديمقراطية في العالم. والطريق الذي سلكناه حتى الآن هو مدعاة للفخر للشعب الياباني، ولن يتغير أبداً.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، أثبت التاريخ مدى أهمية كل مقاصد الميثاق ومبادئه بالنسبة لنا. وأود أن أختتم بياني مؤكداً عزم اليابان على مواصلة السير في طريقها كدولة محبة للسلام جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة. وسنفعل ذلك من أجل أن تتبلور مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه على النحو الواجب في العالم الفعلي. وسيجري تعميم النص الكامل لبياني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلم والأمن الدوليين. والذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة توفر لنا فرصة فريدة للتفكر ملياً في مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والتأكيد على التزامنا بها مجدداً. وبالمناسبة، أود أن أعرب لكم عن أطيب تمنياتنا بمناسبة بدء السنة الجديدة في الصين – سنة الماعز.

وإستونيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، كما تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل ملديف لاحقاً باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

على الرغم من جوانب الخير الكثيرة التي يمكن أن نعددها والنجاحات التي يمكن تذكرها على مدار نحو ٧٠ عاما من عمر الأمم المتحدة، ولأن الوقت المتاح قصير، سأكتفي بتناول بعض القضايا المعلقة للمستقبل. فيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم، أود أن أؤكد مجدداً أن حماية حياة الإنسان هي أولويتنا التي أعطيت لنا، كمجتمع دولي – نحن شعوب العالم. وأداء مجلس الأمن لهذه الولاية ينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً لنا جميعا. وفي ميثاق الأمم المتحدة، منحت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن سلطات كبيرة ولكن أعطيت، أيضا، مسؤولية كبيرة لصون السلم والأمن في العالم. والديمقراطية وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب هي، في رأينا، المبادئ الثلاثة الأهم التي ينبغي الالتزام بها جنباً إلى جنب مع صون السلام والأمن. وآمل أن أعضاء المجلس كافة يهتدون بتلك المبادئ وسيواصلون الاسترشاد بها.

وبالنظر إلى ذلك العدد الكبير من الأزمات في أنحاء العالم، وما تنطوي عليه من عواقب وخيمة على السكان المدنيين في سوريا وأوكرانيا والشرق الأوسط والصومال وجنوب السودان، على سبيل المثال لا الحصر، من الواضح أن مجلس الأمن لا يرقى على الدوام إلى مستوى المهام الملقاة على عاتقه. فكم من محاولة لاعتماد قرارات بشأن استجابة دولية فعالة لإنهاء الأزمات وضمان المساءلة لمرتكبي الجرائم الفظيعة عرقلها أعضاء دائمون في مجلس الأمن. وكثيراً جداً ما بين التاريخ لنا كيف أن امتياز حق النقض، أو حتى مجرد التهديد به، قد أسيئ استخدامه ما أدى إلى شلل مجلس الأمن ووقوفه مكتوف الأيدي على هامش حالات تشتد فيها الحاجة إليه.

ولعل أتعس مثال على ذلك الكارثة الإنسانية المستمرة منذ أربع سنوات في سوريا. لذلك، تؤيد استونيا الاقتراح الفرنسي لوضع مدونة لقواعد السلوك للتقييد الطوعي لاستخدام حق النقض، وترى أن اتخاذ مثل هذه الخطوة من شأنه أن يساعد مجلس الأمن على أن يرقى إلى مستوى ولايته. ويمكن لمجلس الأمن، وينبغي له أن يسهم في حماية حقوق الإنسان الأساسية من خلال قدرته على إحالة حالات معينة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومن منظور أساليب عمل هذا المجلس، ثمة جانب لا بد من مراعاته ويتمثل في الالتزام المنبثق عن المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وينص على القيد الوحيد الذي يفرض على عضو المجلس المشارك في تصويت في مجلس الأمن، ويقضي بأنه ”في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢، يمتنع من كان طرفاً في التراع عن التصويت“. وهذا ينطبق بشكل متساو على جميع أعضاء المجلس وينبغي الالتزام به.

علاوة على ذلك، وبالتركيز على دور المجلس في صون السلم والأمن في العالم، لا يمكن للمرء أن يتجاهل الوضع الأمني المتدهور بشكل خطير في أوروبا. والتراع في أوكرانيا قد بين كيف أن أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي – احترام سلامة أراضي دولة مستقلة وسيادتها وحرمة حدودها – يمكن أن ينتهك. ونحن، شعوب الأمم المتحدة، ينبغي ألا نقبل بذلك. وباحتلال شبه جزيرة القرم وضمها بشكل غير قانوني، وهو ما لا نعترف به، والتدخل العسكري المستمر في شرق أوكرانيا، فإن عضواً دائماً في مجلس الأمن قد انتهك القانون الدولي والمبادئ الأساسية للأمن الأوروبي، بما فيها المبادئ المكرسة في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس. وبالرغم من هذه الانتهاكات، فإن هذه المبادئ لا تزال سارية ولا بد من احترامها بالكامل. ويجب أن يظل الاستقلال والسيادة وحرمة الأراضي الحق الأساسي للدول والأمم.

أخيراً وليس آخراً، وفيما يتعلق بالطيف الأوسع للأمم المتحدة، يمكن للدول الأعضاء أن تقدم إسهاماتها الخاصة لصون السلام والأمن من خلال الالتزام الصارم بسيادة القانون، الأمر الذي يشجع التنمية المستدامة أيضاً، لأن الضمان الأمثل للتقدم يكفله الحكم السديد والشفافية في عمليات صنع القرار وتقليص الفساد.

وإستونيا على إيمان راسخ بأن احترام سيادة القانون يمثّل أداة هامة لتحسين الحق الإنساني الأساسي في الوصول إلى العدالة، وهو على ارتباط وثيق بتعزيز ثقافة المساءلة وسيادتها على الإفلات من العقاب، وبتحقيق الأمن والاستقرار على نطاق أوسع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس للشهر الجاري، وأن وأرحب بترؤس السيد وانغ يي، وزير خارجية الصين، لهذه الجلسة الهامة التي أشكركم باسم بلادي على المبادرة إلى عقدها.

وأود التأكيد على النقاط التالية:

أولا، إن الاحترام الصارم لمبادئ الميثاق، وفي مقدمتها مبادئ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، والمساواة في السيادة وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، هو المقياس الوحيد الذي يضمن إرساء سيادة القانون على الصعيد الدولي، وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية وتوطيد العلاقات الودية بين دولنا الأعضاء.

ثانيا، لقد أبرزت الممارسة على مر العقود السبعة الماضية، أبرزت الحاجة إلى ضمان احترام الميثاق وإصلاح طرائق العمل وتفعيل بعضها الآخر بما يمكّن الأمم المتحدة من القيام بالدور الذي أناطته بها الدول الأعضاء على نحو يحفظ لهذه المنظمة مصداقيتها وفعاليتها. فالأمم المتحدة اصطدمت خلال مسيرتها بمساعي دول نافذة أعضاء في هذا المجلس الموقر، دول نافذة للهيمنة عليها وتحويلها إلى أداة لخدمة مصالحها وسياساتها غير آبهة بتعارض سياساتها تلك مع مبادئ وأحكام الميثاق ومصالح دول أعضاء أخرى. وفي حين استهل الآباء المؤسسون لمنظمتنا هذا الميثاق بعبارة ''نحن شعوب الأمم المتحدة'' نجد أن الممارسة السائدة حاليا تسعى لاستبدال تلك العبارة بعبارة ''نحن بعض الدول النافذة في الأمم المتحدة''. وقد تجلى ذلك منذ السنوات الأولى لنشأة الأمم المتحدة التي وقفت ولا تزال، بسبب سياسات هذه الدول النافذة في هذا المجلس، عاجزة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب الميثاق لتطبيق الكثير من قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما تلك الداعية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وللأراضي العربية المحتلة الأخرى، وإلزام إسرائيل بالكف عن سياساتها العدوانية وجرائمها العنصرية إزاء المواطنين العرب الرازحين تحت الاحتلال ودول المنطقة. كما تجلى ذلك في تجاوز أحكام الميثاق واعتماد الازدواجية في المعايير، واستنباط مصطلحات ومفاهيم كـ ''حماية المدنيين'' على سبيل المثال، لم تحظ بتوافق آراء الدول الأعضاء عليها، وجرى استخدامها لتبرير تدخلات عسكرية استعمارية دموية في دول بعينها كالعراق وليبيا، ونشرت الفوضى والإرهاب، ولفرض تدابير قسرية أحادية لا مشروعة بحق دول أعضاء أخرى، من بينها بلادي سوريا.

ثالثا، إن الأمم المتحدة التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية على الفاشية والعنصرية، مدعوة اليوم للعمل الجاد والصادق، بأوجهه المدنية والعسكرية، لمواجهة المد الإرهابي المتمثل في التنظيمات الإرهابية التي تنشط حاليا على الساحة الدولية والمرتبطة بتنظيم القاعدة، كتنظيم داعش وجبهة النصرة، وما تفرخ عنهما في سوريا والعراق برعاية أجنبية، وبوكو حرام وحركة تركستان الشرقية، وإمارة القوقاز، وأنصار الشريعة، وحركة الشباب وغيرها. ويؤكد وفد بلادي في هذا السياق، أن أي جهد لمكافحة الإرهاب لن يكتب له النجاح في حال تم على نحو يتعارض وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، ودون التنسيق المسبق والتعاون الكامل مع حكومات الدول المعنية وأجهزتها المختصة. وطالما استمر استخدام بعض الدول للإرهاب كأداة لسياستها الخارجية، وطالما استمر أيضا التغاضي عن ممارسات الدول الداعمة لهذا الإرهاب.

لقد أبرزت الأوضاع التي تشهدها بلادي سوريا، ودول أخرى في المنطقة، الحالة المؤسفة التي وصلت إليها منظمة الأمم المتحدة. فمنذ الأيام الأولى للأزمة، التي شارفت على دخول عامها الخامس، استغلت بعض الدول الأعضاء هذا المحفل للتدخل الفج في الشؤون الداخلية السورية، وعملت على التحريض ونشر الادعاءات الكاذبة وشيطنة الحكومة السورية، وتأجيج أوار الأزمة ورعاية الإرهاب بكافة أشكاله، وعرقلة جهود التسوية بهدف زعزعة استقرار سوريا والمساس بسياستها وخياراتها الوطنية السيادية، وتغيير حكومتها الشرعية باستخدام القوة والإرهاب. كما سارعت بعض الدول لفرض التدابير القسرية الأحادية بحق الشعب السوري، والعمل على تهيئة الأوضاع لإيجاد مبررات للتدخل العسكري بذرائع إنسانية كاذبة، على غرار التجربة الليبية التي لا زال الشعب الليبي الشقيق والعالم بأسره يلمسان نتائجها المدمرة حتى الآن. كل ذلك ودون أن نرى في الأفق أي صحوة لضميرهم أو تغيير في سياساتهم الكارثية التي جلبت العار لهم وسفك الدماء لشعوبنا.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، السيد الرئيس، بل عمدت دول نافذة في هذا المجلس إلى توجيه بعض الأنظمة في المنطقة، والتي تدور في فلك نفوذ تلك الدول، للعمل على تجميع المجرمين الإرهابيين والمرتزقة الأجانب والتكفيريين المتعطشين للدماء من شتى أنحاء العالم وتسليحهم وتمويلهم وإرسالهم إلى سوريا والعراق ليؤسسوا دولتهم المزعومة، ويجعلوا من سوريا قاعدة جديدة لإرهابهم ينطلقون منها إلى دول الجوار والعالم بأسره. ولم يكتف النظام التركي بذلك، بل قام بنفسه فجر يوم أمس بتنفيذ عدوان سافر على الأراضي السورية، وذلك عندما توغل مئات الجنود والآليات العسكرية الحربية التركية داخل الأراضي السورية. وهو العدوان الذي أظهر حقيقة الأطماع التركية في المنطقة، ومدى عمق الروابط القائمة بين النظام التركي وتنظيم داعش الإرهابي. فأين التعهد الذي قطعته الدول على نفسها عند انضمامها للأمم المتحدة بالالتزام بالعيش في سلام وحسن جوار مع الدول الأخرى؟ وأين احترامها لمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية بين الدول وحسن الجوار الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) لعام ١٩٧٠؟ وكيف يفسر ممثلو هذه الدول النافذة، والذين تحدثوا اليوم، هذه الخروقات؟ ولماذا لم يُدِنْ مجلس الأمن هذا العدوان التركي وقبله العدوان الإسرائيلي على بلادي؟

أريد سيدي الرئيس، أن أظهر للسادة أعضاء المجلس هذه الوثيقة الهامة، هذا كتاب مؤلف من ٥٠٠ صفحة يتضمن آلاف الإرهابيين الأجانب الذين قتلوا في سوريا في شهر واحد فقط، شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ومن بينهم المئات ينتسبون لجنسيات دول أعضاء في هذا المجلس. فقط شهر واحد في عام ٢٠١٣.

إننا نتكلم عن وقائع قائمة، ويعترينا ألم بالغ. فالآلاف يقتلون يوميا في بلادي سوريا وفي العراق ودول أخرى في ظل عجز ما يسمى بـ ''المجتمع الدولي'' عن مساءلة مشغّلي الإرهاب العالمي.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد أسقطت من حسابها احترام مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي، فإنها تكون قد فقدت صفتها الاعتبارية والأخلاقية وتحولت إلى سلاح يستخدمه الأقوياء ضد الضعفاء.

أخيراً سيدي الرئيس، وتعليقاً على ما ورد من اتهامات في بيان مندوبة أمريكا بحق بلدي أتساءل: هل هناك حاجة لتذكير المندوبة الأمريكية الموقرة، والتي من المفترض أن تدرك جيداً مقاصد ومبادئ الميثاق بحكم تخصصها الجامعي في القانون الدولي، هل لنا أن نذكرها بأن تدريب المرتزقة الأجانب في معسكرات يشرف عليها البنتاغون الأمريكي في السعودية وتركيا وقطر والأردن وإرسالهم عبر الحدود لمحاربة الدولة السورية هو انتهاك فاضح لأبسط مبادئ الميثاق وتجاوز غير قابل للتبرير من قبل أمريكا لقرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)؟

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن تقتصر البيانات على أربع دقائق؛ وبخلاف ذلك سيضطر الرئيس إلى وقف المتكلم.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيل (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفد جمهورية الصين الشعبية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ''صون السلام والأمن الدوليين: التفكّر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه''. يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة لأنها تمتد إلى صميم الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية

لجنوب أفريقيا، أي حماية السلامة الإقليمية والسيادة وتعزيز احترام أحكام القانون الدولي.

وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل موزامبيق بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن ممثل زمبابوي باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ونود أن نبدي الملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية.

مضى ما يقرب من ٧٠ عاماً على عام ١٩٤٥ عندما عرض ميثاق الأمم المتحدة على المجتمع الدولي. ومن أكثر المواد ذات الصلة، التي تتعلق بهذه المناقشة ومستقبل وجود المنظمة هي المادة ٢,١، التي تنص على أن ”تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها“. وهذا غني عن البيان في كل ما يقرّه.

يحظر هذا الحكم جميع أشكال استخدام القوة ضد دولة أخرى ما لم يكن استخدام القوة هو أحد الاستثناءات المحدودة التي ينص عليها القانون الدولي – مثل العمل العسكري دفاعا عن النفس والعمل العسكري المضطلع به وفقاً لما أذن به مجلس الأمن – أو ما قد أصبح جزءاً من القانون الدولي العرفي ملزماً لجميع الدول. تبيّن إجراءات الحكومات التي لا تتفق مع هذا الحكم تجاهلاً غير مقبول للقانون الدولي والمبادئ الرئيسية لسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد على أهمية إعطاء الأولوية لتحقيق هيكل السلام والأمن للاتحاد الأفريقي في جميع أنحاء أفريقيا من خلال الجهود الجماعية للبلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، نشجع مجلس الأمن على تعميق علاقاته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الصعيد المؤسسي. ونرحب كذلك بالجهود الجارية لتحسين العلاقات المؤسسية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي تتسم أساساً بعلاقات عمل جيدة بين أمانتي الهيئتين. إن المكتب التمثيلي للأمم المتحدة في أديس أبابا قناة لا تقدر بثمن يمكن من خلالها تحقيق المزيد من اتساق السياسات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتتناغم القواعد التي يقوم عليها نظام الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في قارتنا مباشرة مع ميثاق الأمم المتحدة. ويتجسّد هذا الموقف في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. يمنح هذان المبدآن أولوية قصوى للسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يسلّم بأن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، وللاتحاد الأفريقي الحق في التدخل لأغراض حماية الإنسان. وكما هو مذكور في المادة ٤ (ح) من القانون التأسيسي، للاتحاد الحق في التدخل في أي دولة عضو عملاً بمقرر من الجمعية العامة في ظل ظروف خطيرة، أي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وقد تكيّف الاتحاد الأفريقي وأدخل إصلاحات وفقاً للظروف المتغيرة والوقائع. ويدعو وفدي هذه الهيئة للقيام بذلك والتكيف مع واقع اليوم. ولكننا نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاستعراض هيكل بناء السلام وإجراء تقييم شامل لحالة عمليات السلام للأمم المتحدة. وهذا بالنسبة لنا خطوة هامة في سبيل التصدي للطابع المتغير للنزاعات.

وبشأن حماية المدنيين، نود أن نؤكد على أن حماية المدنيين لا تزال المسؤولية الأساسية للدول داخل حدودها. ويجب أولاً وقبل كل شيء السعي إلى المساءلة على الصعيد الوطني. وإذا تعذر ذلك، فإن على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية للعمل باستخدام الآليات المتاحة له بما في ذلك اللجان المستقلّة لتقصي الحقائق ولجان التحقيق. ونود أن نؤكد من جديد أيضاً على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تلتزم بالاحتكام إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات

الدولية. ينبغي للدول أيضاً أن تلتزم بالقضية النبيلة المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز الإنصاف والعدالة لمنع اندلاع النزاعات.

وفي الختام، إن حقيقة أن هذه المناقشة المفتوحة تأتي في السنة التي تصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة هو في غاية الأهمية لوفد بلدي، حيث أن توقعات جنوب أفريقيا واضحة المعالم بشأن التحرك نحو إجراء إصلاح ذي مغزى لهذا الجهاز، الذي لا يزال في الوقت الحاضر غير تمثيلي ولا يتفق مع الحقائق العالمية. لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتوافق آراء إزولويني، الذي تتكلم البلدان الأفريقية فيه بصوت واحد من أجل إصلاح مجلس الأمن. تدعو أفريقيا إلى توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة من ١٥ إلى ٢٦ مقعداً، مع حصول أفريقيا على ما لا يقل عن مقعدين من المقاعد الدائمة و ٥ من المقاعد غير الدائمة.

وفيما لا تزال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تتداول بشأن المسائل التي تؤثر مباشرة على العاملين في مجال حفظ السلام، أود أن أختتم بالثناء على جميع الموظفين العاملين في بعثات حفظ السلام فضلاً عن جماعات المجتمع المدني وذلك للخدمة التي يؤدونها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبدالرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة، الأمر الذي يجعلنا نؤكد من جديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة. نشهد هذا العام الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة والمرحلة التحولية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن ندرك الأهمية المطلقة التي لا مثيل لها للأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة في العالم التي يمكنها أن تعالج المسائل الملحة للأمن الإقليمي والعالمي وتوفير زخم منسق من أجل التنمية المستدامة.

لقد كان من أولى أولويات سياسة بلدي الخارجية أن يكون عضواً مسؤولاً وداعماً ومشاركاً بشكل كبير في الأمم المتحدة. وترى كازاخستان الميثاق والاتفاقيات والصكوك القانونية مبدأ توجيهيا لعملها في الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن، والتنمية المستدامة، والعمل الإنساني. ونحن نشارك الآخرين اقتناعنا العميق بأن المبادئ الأساسية للميثاق التي تشدد على المساواة في السيادة بين الدول، وسيادة القانون في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، بالإضافة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى. لذا ينبغي أن يكون التزامنا بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، وبالثقة المتبادلة، وببناء الثقة، وبالإنصاف والعدل على الصعيد الدولي التزاماً ثابتاً إلى جانب الوساطة النزيهة والمحايدة والمتوازنة.

لقد سعت كازاخستان على مدى ٢٣ عاماً لإقامة علاقات ودية مع جميع الدول. وقد تعلمنا من خبرتنا أن جميع البلدان، الكبيرة منها والصغيرة، في حاجة إلى الحماية وينبغي أن يسمع صوتها في مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة بشأن السياسات الدولية المتعلقة بالسلم والأمن، فضلاً عن التنمية المستدامة. وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين الأمرين، مع الاعتراف بأنه لا سلام من دون تنمية، والعكس صحيح.

وفيما يتعلق بعنصر التنمية، فإن التعاون والشراكات العالمية مع التوعية بدعم أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات الأمن النووي والأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المائي، لا سيما التخفيف من آثار تغير المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية – سيعزز الرقي الاجتماعي ويرفع مستوى المعيشة في جو من من الحرية الأساسية أفسح للجميع.

إن المهام الموكلة إلينا يمكن تحقيقها بفعالية إذا تعاونت جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة - الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة - تعاونا وثيقا مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية. وينبغي أيضا الاستفادة على أكمل وجه من المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين، كما هو وارد في الميثاق.

ويسند الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن. وبغية وفائه بهذه الولاية، عليه أن يتخذ بحكمة طائفة من التدابير، بما في ذلك إنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والطبيعة الشاملة والمختلطة لعمليات حفظ السلام اليوم تدعو إلى المزيد من التضامن العالمي لمواجهة التحديات التي لم يسبق لها مثيل، ولا بد أن يحدث ذلك بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة.

ويجب عدم استخدام القوة إلاّ كملاذ أخير عندما تفشل جميع المحاولات والمفاوضات الدبلوماسية، ويجب عدم القيام بذلك إلاّ بإذن من المجلس. ونحن نلتزم أيضا بالتوجيهات الأساسية المتعلقة بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية للرجال والنساء على حد سواء. وحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، أمر حتمي، بالترافق مع وقف جميع أشكال العنف ضد المرأة، والإفلات من العقاب.

وإذا كان إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب هو الدافع الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة، فإن كازاخستان تحلّت بالشجاعة المعنوية وأغلقت في عام ١٩٩١ موقعها لإجراء التجارب على الأسلحة النووية في سيميبالاتينسك، ثاني أكبر موقع من هذا القبيل في العالم، وتخلت عن ترسانتها النووية، وهي رابع أكبر ترسانة في العالم. وأقدمت إلى جانب بلدان أخرى في منطقتنا على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى كوسيلة لتحقيق الأمن الإقليمي والعالمي.

ويعمل بلدي حاليا مع أصحاب المصلحة على إصدار إعلان عالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بغية جعل عالمنا أكثر أمنا.

وفي الختام، ما فتئت كازاخستان ثابتة في تعهدها بأن تكون جزءا من العمل المتعدد الأطراف، تعزيزا لأسمى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وهي ترغب في إضافة بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن هذه المناقشة لا يسعها أن تأتي في وقت أنسب من هذا الوقت. فهذا العام لا يصادف مجرد الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، بل أيضا الذكرى السنوية الستين لعضوية إيطاليا في الأمم المتحدة. ونحن نلتزم التزاما قويا بالمنظمة وبصون السلم والأمن الدوليين، حسبما تنص عليه المادة ١ من الميثاق. إننا نبدي هذا الالتزام من خلال كوننا أكبر مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة من بين البلدان الغربية؛ والمساهم السابع في ميزانية حفظ السلام العادية للمنظمة؛ والبلد الذي يعتز بأنه المضيف للوكالات التابعة للأمم المتحدة في إيطاليا، بما في ذلك مركز المواد الغذائية والزراعية في روما، وقاعدة اللوجستيات في برينديزي، وكلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو.

> ”إن بناء السلام من أجل غد أفضل“ هو الشعار الذي يصاحب مسعانا لعضوية مجلس الأمن. فحفظ السلام، وبناء السلام، وتهيئة الظروف اللازمة لحياة أفضل على الصعيد العالمي هي الأمور التي تشكل حجر

الزاوية في عملنا في الأمم المتحدة، وسوف تواصل توجيه التزامنا في المستقبل. ومع ذلك، وكما تذكّرنا التغريدات اليومية في كثير من الأحيان، فإن جهودنا تواجهها باستمرار تهديدات قديمة وجديدة تتطلب منا شراكة متعددة الأطراف تكون متجددة ومعززة.

وفي حين قد تكون لدينا وجهات نظر مختلفة حول طبيعة هذه التهديدات وكيفية التصدي لها على أفضل وجه، فأنا على يقين أنه بوسعنا جميعا أن نتفق على أنّ التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن اليوم هي تهديدات معقدة ولا حدود لها. فمن الإرهاب إلى تغير المناخ؛ ومن الحاجة لحماية السلع العامة العالمية إلى القضاء على الفقر؛ ومن مكافحة فيروس الإيبولا إلى التصدي للأزمات الدولية الكبرى، بما في ذلك في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تكون المنظمة مدعوّة إلى العمل بشكل فعال وجامع.

إن التعقيدات المتزايدة وتكاليف إدارة الأزمات تؤديان بنا إلى الاعتقاد بأنه ينبغي بذل جهود أكبر لمنع نشوب الصراعات وتحقيق الوساطة. وينبغي عدم اعتبار الدبلوماسية الوقائية والوساطة ضرورة معنوية فحسب، ولكن أيضا كاستثمار استراتيجي لإرساء بيئات أكثر استقرارا وتهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل. ونحن بحاجة إلى الانتقال من رد الفعل إلى الفعل، ومن تحديد الأمور إلى الوقاية. وانطلاقا من هذا المنظور، ينبغي أن نعمل على تعزيز آليات الأمم المتحدة للإنذار المبكر، وزيادة قدرتنا الجماعية على التصدي الفعال وفي الوقت المناسب للصراعات الناشئة. وينبغي تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية بغية تحسين فهمنا للواقع المحلي. ونحن نؤيد عمل إدارة الشؤون السياسية ولا سيما في هذا المجال. كما أننا نساعد على إعداد الإطار التحليلي للجرائم الوحشية التابع للمكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية، وهو ما نعتبره أولوية.

وتكريس المزيد من الموارد البشرية والمالية لمنع نشوب الصراعات ولبناء السلام من خلال التفاهم وبناء الثقة هو استثمار جيد. ومنع نشوب الصراعات العالمية يعتمد أيضا على احترام سيادة القانون، والآليات المجدية للمساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يمثّل بالتالي حجر الزاوية لما ينبغي أن يصبح نظاما متكاملا للمساءلة يمكنه أن يؤكد نهاية الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. ومن مهمة مجلس الأمن في هذا الصدد أن يكفل متابعة الدعوات إلى المساءلة.

”إن السلام لا يمكنه أن يدوم بالقوة. فهو لا يتحقق سوى بالتفاهم.“ هذه العبارات لألبرت أينشتاين. التفاهم، والاستماع، والمنع، والتوسط هي أدوات الاختيار التي ينبغي استعمالها لتحقيق مقاصد الميثاق. والمصادر المتعددة لعدم الاستقرار تتطلب مصادر متعددة للعمل، باستخدام الأدوات اللازمة وأصحاب المصلحة، بغية التصدي للتهديدات التي نواجهها.

وإيطاليا على استعداد للقيام بدورها. ففي عام ١٩٩٢، تكلم الأمين العام بطرس بطرس - غالي عن الصيغة الإيطالية كمزيج أصيل للنُهُج المؤسسية وغير المؤسسية الآيلة إلى التوسط في إبرام اتفاقات السلام. وكان يشير إلى التجربة في موزامبيق، واتفاق السلام الذي جرى توقيعه في روما، بمشاركة منظمة إيطالية غير حكومية بارزة هي جمعية سانت إيجيديو. وبعد حوالى ٢٠ عاما، لا تزال الصيغة الإيطالية ذات أهمية. ونحن جميعا في منطقة البحر الأبيض المتوسط ندرك أهمية التفاهم والاستماع والتوسط لمنع وقوع الأزمات بدلا من الاستجابة لها في حالات معقدة، ونطبق هذا النهج من خلال قنوات متعددة الأطراف. ويجري تطبيق هذه الصيغة الإيطالية أولا وقبل كل شيء على بعثاتنا لحفظ السلام حيث يترافق

استخدام أحدث التكنولوجيات جنبا إلى جنب مع المشاركة الوثيقة للمجتمع المدني. وبهذه الروح نفسها، تشجع إيطاليا احترام حقوق الإنسان باعتماد نهج شامل ومتوازن، مع مراعاة جميع المواقف المختلفة.

إن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب نهجا شاملا يعالج تعقيدات السيناريوهات الدولية. ويمكن لعام ٢٠١٥ أن يكون عام العمل. واستعراض عمليات حفظ السلام، واستعراض هيكل بناء السلام، والاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هي أمور رئيسية لتحقيق هذا الغرض. ويعمل المجتمع الدولي أيضا على وضع تعريف جديد للتنمية المستدامة التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو مكلف أيضا بحشد جميع الموارد المتاحة لتمويل البرنامج الجديد، وبالتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ. وهذه الخطوات الهامة الثلاث سوف تحدد عملنا الجماعي وقدرتنا على التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وعدم المساواة، وعدم اليقين. وفي هذا السياق، أود أن أذكّر بأنه بعد ما يزيد على شهرين بقليل، سوف يجري افتتاح معرض ميلانو ٢٠١٥ رسميا، مع التركيز على الأمن الغذائي والتغذية بغية تعزيز السبل المستدامة لتغذية الكوكب.

وأود أن أختم بإعادة تأكيد التزامنا القوي بجهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب. قبل عشرة أيام، شاركت إيطاليا في تقديم القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) لمكافحة تمويل المجموعات الإرهابية. ونحن نؤكد مساهمتنا في هذا الجهد، وإدانتنا لجميع الأعمال الإرهابية. وبعد سماع الإشارة التي أدلت بها بعض الوفود حول إصلاح مجلس الأمن، أود أن أشدد على أن الجدارة وليس الامتياز ينبغي أن تكون حجر الأساس لبناء مجلس الأمن الجديد. هذا هو التحدي الذي ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تواجهه مع تأكيد التزامها مجددا بصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقدير الحركة لعقد المناقشة الجارية بشأن هذه المسألة الأساسية. ويحدونا الأمل في أن تساهم هذه المناقشة المفتوحة في جهودنا الشاملة لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فضلا عن أن تصبح أكثر شفافية وديمقراطية واتساقا.

كما دائما وفي الذكرى السنوية السبعين للمنظمة، تدعو حركة عدم الانحياز المجتمع الدولي باستمرار إلى تجديد التزامه بالتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنهما، فضلا عن الوسائل المنصوص عليها في الميثاق لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. هذه أمور أساسية للحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وحقوق الإنسان للجميع.

إنَّ الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تلاحظ أنَّ التهديدات والتحديات الجديدة والناشئة، بما يشمل الأزمات العالمية الحالية المترابطة والمتعددة والمتداعمة، تواصل إعاقة الجهود التي تبذلها الدول لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والسلام والأمن والتمتُّع بحقوق الإنسان وسيادة القانون. والسلام والأمن العالميان ما فتئا يراوغان البشرية بسبب التوجُّه المتزايد لدى دول معيَّنة نحو اللجوء إلى تدابير انفرادية والتنصُّل من واجباتها بين أمور أخرى – وبخاصة في ما يتعلق بمعاهدات أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية – والإرهاب والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإنَّ استخدام

المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية والتقاعس المتواصل من قِبَل أغلبية البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية يقوّضان السلام والأمن أيضاً. وإننا نؤكد ضرورة أن يعالج المجتمع الدولي جماعياً هذه الأوضاع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، إذ تسترشد بمواقف الحركة المبدئية وتدرك التهديد والخطر الجديين اللذين تفرضهما الإجراءات والتدابير الساعية إلى تقويض القانون الدولي والصكوك القانونية الدولية، تؤكد ضرورة اتخاذ مجموعة واسعة من التدابير. وهي تشمل، بين أمور أخرى، تحديد ومتابعة تدابير ملائمة لبناء عالم يسوده السلام والازدهار ونظام عالمي عادل ومنصف يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ وإدارة العلاقات الخارجية استنادا إلى مُثُل ومبادئ ومقاصد الحركة وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة؛ والمعارضة الثابتة للتقييمات والشهادات الانفرادية لسلوك الدول كوسيلة لممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى؛ والامتناع عن إقرار أو اعتماد أو تنفيذ تدابير أو قوانين قسرية خارج الإقليم أو انفرادية، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية الانفرادية والتدابير التخويفية الأخرى وقيود السفر التعسُّفية التي تسعى إلى ممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز، مهددة بذلك سيادتها واستقلالها وحرية تجارتها واستثمارها، وحائلة دون ممارستها حقها في أن تقرِّر، بإرادتها الذاتية الحرة، أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تشكل تلك التدابير أو القوانين انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الودية بين الدول؛ ومعارضة وإدانة تصنيف البلدان إلى بلدان خيرة أو شريرة بالاستناد إلى معايير انفرادية وغير مبرَّرة، واعتماد مبدأ الهجوم الوقائي، بما فيه شن دول معينة لهجوم بالأسلحة النووية، وهو ما يتناقض مع القانون الدولي، ولا سيما الصكوك الدولية المُلزِمة قانونياً والمتعلقة بنزع السلاح النووي.

أخيراً، تؤكد الحركة أنَّ ميثاق الأمم المتحدة يشمل ما يكفي من الأحكام المتعلقة باستخدام القوة لصون وحفظ السلم والأمن الدوليين، وأنَّ الجهود التي يبذلها المجلس لتحقيق ذلك الهدف ينبغي إدارتها على نحو صارم بالانسجام الكامل مع أحكام الميثاق ذات الصلة. ويجب تفادي اللجوء إلى استخدام الفصل السابع من الميثاق كمظلة في معالجة المسائل التي لا تشكِّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يستفيد استفادة كاملة من أحكام الميثاق ذات الصلة، بما في ذلك الفصلان السادس والثامن، حيثما كان ذلك مناسباً. وإضافة إلى ذلك، وانسجاماً مع ممارسة الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما أوضحت محكمة العدل الدولية، فإنَّ المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تقييدية ولا ينبغي إعادة كتابتها أو إعادة تفسيرها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد شافا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): بما أنَّ هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في مجلس الأمن هذا الشهر، فإنني أود أن أهنّئكم، سيدي الرئيس، على تولّيكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. وأود أيضاً أن أنقل لكم تقدير الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد التزامنا القوي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، في وقت نتطلع فيه إلى الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية، وجميع وزراء الخارجية الذين أثْروا المناقشة

بحضورهم شخصيا وبالإدلاء ببيانات حول هذا الموضوع الهامّ جداً.

إنَّ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

والجماعة الإنمائية تدرك حقيقة أنَّ العالم قد شهد تغييرات عميقة خلال العقد الماضي، حيث يستمر ظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين. وميثاق الأمم المتحدة يوفِّر الإطار الأساسي للإدارة السلمية للعلاقات بين الدول. وينبغي لمقاصد الميثاق ومبادئه أن تواصل توجيهنا في صون السلم والأمن الدوليين وفي السعي إلى الخير العام لجميع الدول.

لقد أظهرت التجربة أنَّ دعم مبادئ المساواة في السيادة بين الدول واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يعزز بيئة عالمية مؤاتية للسلام والأمن. وينبغي للدول الأعضاء أن تحترم كل منها ثقافات الأخرى وقيمها وأن تلتزم بالتعايش السلمي.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية السبعين، ينبغي لنا أن نعالج إخفاقاتنا وتحدياتنا. ومجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، والمكلَّف بالمسؤولية عن صون السلام والأمن، ينبغي أن يجسِّد الوقائع الجغرافية السياسية الحالية، بغية صون السلام في المستقبل. ومن شأن جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلاً أن يعزز مشروعية قراراته في صون السلام والأمن. وإصلاح مجلس الأمن، الذي طال انتظاره، سينطوي على إدماج الإنصاف والشفافية والمساءلة في عمله.

وبمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق، فإنَّ مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وهذا التمثيل العالمي بحاجة إلى أن يتجسَّد في تكوين المجلس اليوم. والطريقة التي سنُصلح بها المجلس سيكون لها تأثير قوي على هذه الهيئة العالمية وعلى أمننا المشترك.

ومن المهم أن يتصرف مجلس الأمن بطريقة عادلة. فالمعايير المزدوجة والتطبيق الانتقائي للأحكام والمفاهيم لا يؤديان إلاَّ إلى تقويض الثقة بالمجلس. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشعر بالقلق لأنَّ حماية المدنيين تُستخدَم ذريعة للتدخل في بعض النزاعات، غير أنها لا تُطبق في ما يتعلق بحالات أكثر خطورة تؤدي إلى سقوط آلاف الضحايا.

إنَّ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تلاحظ بقلق أيضاً أوجه التفاوت المتنامية بين الدول على صعيد التقيد بسيادة القانون على المستوى الدولي. ومن المؤسف أنَّ القانون الدولي لا يُطبَّق عملياً إلاّ ضد الدول الأصغر والأضعف، بينما تتمتع الدول الكبرى بحصانة غير مستحَقة، لكنها منيعة. وسيادة الدول الأصغر والأضعف باتت بشكل متزايد أقلَّ قدسية من سيادة الدول القوية. ويوازي ذلك في الإيلام تقصير الأمم المتحدة وعجزها أمام الانتهاكات المتزايدة للقانون الدولي من قِبَل الدول الكبرى.

إن إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، حذر الدول من أن تتحاشى استخدام التدابير الانفرادية ضد الدول الأخرى. وهذه التدابير التي كثيرا ما تستخدمها الدول القوية ضد الدول الضعيفة لتحقيق غايات سياسية ضيقة، تقوض السلم والأمن الدوليين وكذلك التنمية الاجتماعية الاقتصادية. إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشعر بالقلق إزاء الزيادة في الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. وعلى مر السنين، زاد لجوء مجلس الأمن إلى استخدام الفصل السابع من الميثاق لتناول مسائل لا تشكل بالضرورة تهديدا خطيرا للسلم والأمن. نعتقد اعتقادا قويا بأنه لا يجب استخدام التدابير القسرية إلا

عندما يتعرض السلم والأمن لخطر حقيقي. ولا ينبغي النظر في فرض الجزاءات إلا بعد استنفاد استخدام تدابير التسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُفرض الجزاءات في إطار زمني محدد. ونرفض استخدام النظام المتعدد الأطراف سعيا إلى تحقيق أجندات سياسية أنانية.

ولا بد للدول من أن تمتنع عن التهديد بالقوة أو استخدامها لحل المنازعات. ويجب على الأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور بارز في حل المنازعات بالوسائل السلمية في حدود القانون الدولي. لقد أثبت التاريخ أن التدخلات الشديدة لا تحقق حلولا مستدامة، بل تكلف المزيد من الأرواح وتدمر الاقتصادات والهياكل الاجتماعية مما ينتج عن ذلك دول فاشلة. إن استخدام القوة يجب أن يسترشد بأحكام المادة ٥١ من الميثاق التي لا تسمح باستخدام القوة إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس. وفي السياق الأفريقي، تنص المادة ٤ (هـ) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على الإذن بالتدخل في الظروف الخطيرة، من قبيل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وبما أنه لا يمكن في حالات كثيرة للجمعية العامة ومجلس الأمن إجراء تقييم مناسب لأي نزاع بسبب بعدهما عن حالات النزاع، فمن الحتمي تمكين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المناطق المجاورة للمنازعات من القيام بالعمل اللازم في ذلك الصدد. ومهما شددنا على أهمية قيام شراكات مستدامة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لا يمكن أن نكون مغالين في التشديد في ذلك الأمر. إذ أن هذه الشراكات تحسن من القدرات العملياتية لتلك المنظمات في إنفاذ السلام وأنشطة عمليات السلام. إن الأساس الذي تقوم عليه الشراكة الأفريقية مع الأمم المتحدة يرتكز على الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على مشاركة المنظمات الإقليمية بوصفها أول الجهات المستجيبة لضمان تسوية المنازعات المحلية بالوسائل السلمية. ففي أفريقيا، حيث تعمل معظم بعثات حفظ السلام، تبرهن الشراكة على أهميتها في إنقاذ أرواح المدنيين وتفادي وقوع مأساة. وفي دارفور، اتخذ الاتحاد الأفريقي إجراء استباقيا لإنقاذ الأرواح قبل انتقال الأمم المتحدة إلى هناك. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى فإن النشر السريع لقوة بقيادة الاتحاد الأفريقي وعملية سانغاري الفرنسية قد حالا دون المزيد من تدهور الحالة.

وفقا للبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أنشأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لواء احتياطيا للنشر السريع تضمنت ولايته القيام بتدخلات من أجل السلم والأمن. إن لواء قوة التدخل السريع التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثال جيد على التعاون القائم بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة.

أخيرا، تعتقد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن العلاقة بين التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون متداخلة بشكل لا انفكاك منه. وإننا إذ نضع الخطة التحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أود أيضا أن أؤكد أنها تستجيب للاحتياجات الحيوية لشعوبنا. فاستئصال شأفة الفقر، والتحول الاقتصادي، بما في ذلك التصنيع وحماية كوكب الأرض، كلها مسائل لا يمكن تحقيقها إلا في بيئة يسودها السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد وينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم. بالنظر إلى المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن

الدوليين التي أنيطت بمجلس الأمن، من المهم والمناسب جدا أن تركز هذه المناقشة على إعادة تأكيد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أبدأ بقصة السبيل غير العادي الذي سلكته بولندا بوصفها عضوا في الأمم المتحدة. في عام ١٩٣٩، أصبحت بولندا أول ضحية للحرب العالمية الثانية في أوروبا. ومن ثم قام جاران لنا بغزونا في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ من الغرب، وفي ١٧ أيلول/سبتمبر من الشرق. طوال السنوات الست التي تلت ذلك، لم يفقد بلدي فقط ستة ملايين إنسان بل أيضا قدم مساهمة عسكرية هائلة من أجل هزيمة النازية. إن البولنديين الذين كانوا يقاتلون على كل الجبهات، كان عددهم يمثل خامس أكبر جيش حليف في ساحة المعارك الأوروبية.

لذلك من سخرية التاريخ أنه بسبب اعتراض أحد الحلفاء، حُرمت الحكومة البولندية الشرعية التي كانت متواجدة في لندن من حقها في المشاركة في العمل في المؤتمر التحضيري الذي عمل على صياغة ميثاق الأمم المتحدة، وتمثيل بولندا في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أسس الأمم المتحدة. عندما دُعي عازف البيانو البولندي العظيم، آرثر روبنشتاين إلى عزف النشيد الوطني الأمريكي في الحفل الافتتاحي للمؤتمر، لاحظ لدى دخوله القاعة وسيره عبر خط طويل من الأعلام الوطنية للدول المشاركة، أن علم بولندا لم يكن موجودا. وبعد عزف النشيد الوطني الأمريكي، وقف وقال: ”في هذه القاعة، حيث تتجمع دول عظيمة لجعل هذا العالم مكانا أفضل، لا أرى علم بولندا التي شُنت باسمها حرب وحشية.“ ثم جلس وعزف النشيد الوطني البولندي في صوت مجلجل جدا كرمز للاحتجاج الفني على الإجحاف. على الرغم من عدم وجود ممثلين لحكومة بولندا المشروعة في المؤتمر، اعتُبرت بولندا إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة بتعديل صياغة المادة ٣ من الميثاق. لقد استغرق بلدي نحو نصف قرن من الزمان لاستعادة سيادته الكاملة. إن قصة بولندا يجب أن تعلمنا جميعا أنه لا ينبغي أبدا ترك أي بلد متخلفا عن الركب إذا ما أردنا إنشاء أمم متحدة حقيقة. إن قواعد وأحكام الميثاق ملزمة للجميع بنفس القدر. فلا يمكن للقوي أن يخمد صوت الضعيف.

إن بولندا بوصفها إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة ملتزمة التزاما تاما بمقاصد ومبادئ الميثاق. فسبعون عاما من تاريخ المنظمة تؤكد بالكامل شرعية واستمرارية أهمية القانون المؤسس للأمم المتحدة، ولا سيما في تعزيز الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي لصون السلم والأمن. وكان المرء يأمل بعد مرور ٧٠ عاما على الحرب العالمية الثانية أن تتلاشى النزاعات المسلحة من الحياة الدولية. ومن سوء الطالع، أن ذلك ليس هو الحال. إن وجود العديد من النزاعات العسكرية في العديد من القارات يبين أن أسباب إنشاء الأمم المتحدة صالحة اليوم بنفس القدر الذي كانت صالحة فيه في الأيام الأولى من إنشاء المنظمة. وعلينا أن نشعر بالفخر في حالات كثيرة اتخذت فيها الدول الأعضاء إجراءات حازمة وثابتة للمساعدة على منع وقوع تهديد للسلم الدولي، وساهمت في حل المنازعات واستعادة السلم والاستقرار. ولكن علينا أن نتذكر بنفس القدر إخفاقاتنا لكي نتعلم من تلك الدروس وأن نمنع إعادة حدوث حالات مأساوية مماثلة.

أود أن أكون واضحا، إننا نؤمن إيمانا قويا بالمبادئ التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة. واحترام القواعد الأساسية للميثاق، على سبيل المثال، ما يتعلق منها بالسيادة، والسلامة الإقليمية، وحق البلدان في تقرير مستقبلها، شرط أساسي للمشاركة المنصفة والعادلة للدول في الحياة الدولية. لقد شهدنا العديد من المخاطر والتحديات التي تتهدد السلم والأمن الدوليين عندما لا يتم اتباع تلك القواعد. ونشهدها الآن في أوكرانيا التي تواجه عدوانا عسكريا خارجيا حيث

نرى أنه يجري التفريط على نحو خطير بالقيم المتجسدة في ديباجة الميثاق والمادة ٢ منها، من قبيل احترام الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

ونحن نرى ذلك في جنوب أوروبا، حيث يجري تحدي كرامة الإنسان وحريته من قبل إرهابيين ومجرمين يتظاهرون بالتصرف باسم الإسلام.

ويكتسي احترام الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية نفس القدر من الأهمية الذي يكتسيه على الصعيد الوطني. ونحن، كأعضاء في الأمم المتحدة، ملزمون بنفس الدرجة بتنفيذ القانون الدولي. ولا يمكننا أن نتجنب استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك فرض الجزاءات، عند التعامل مع الانتهاكات الواضحة للمعايير الدولية.

والتهديدات الخارجية للأمن القومي، في القرن الحادي والعشرين، لا تأتي فقط من البلدان أو من المنظمات الإرهابية الدولية الأخرى. والمثال هام على ذلك هو مصير الدول الجزرية الصغيرة، التي تواجه التحدي المتمثل بالآثار الرهيبة المترتبة على الاحترار العالمي. وعلى الأمم المتحدة التصدي لتلك التطورات الجديدة بشكل أفضل.

واليوم، بولندا على استعداد لمواصلة الإسهام في الأمم المتحدة. التضامن والمسؤولية والالتزام، هي الكلمات الرئيسية التي تتسم بها أنشطتنا في الأمم المتحدة. والتضامن ليس فقط اسم الحركة التي أحدثت قبل عدة سنوات التغيرات الاقتصادية والسياسية التاريخية في بولندا. إنما هو أيضا رمز للتعاون الدولي المطلوب للغاية الذي يعد عنصرا حيويا لنجاح جهودنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية، ولا سيما وزير الخارجية، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم.

وقد شهد العالم تغيرات عميقة في السنوات الـ ٧٠ الماضية. فقد شهدنا تقدم البشرية، وزيادة في عدد الدول ذات السيادة، وظهور جهات فاعلة من غير الدول، والتغير المناخ والتدهور البيئي، والصراعات داخل الدول وفيما بينها، وتعقيد العديد من التحديات العالمية التي نواجهها اليوم. وتتزايد صعوبة معالجة تلك التحديات الجديدة، التي تتطلب اتخاذ إجراءات عالمية، بالنسبة للمجتمع الدولي – أو بالأحرى، الأمم المتحدة، التي لم تتمكن حتى الآن من التكيف تماما مع العالم المتغير.

وما من شك في أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده لا تزال صالحة إلى حد كبير. ومع ذلك، إذا كنا نريد للأمم المتحدة أن تحتفظ بمصداقيتها اليوم وفي المستقبل، يتعين علينا أن نفعل ما هو أفضل لتحقيق تلك المبادئ.

ونحن نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تفعل المزيد من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومعالجة أوجه اللامساواة المتزايدة. إن احترام حقوق الإنسان هو الأساس لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار، ويقوم مجلس الأمن بدور رئيسي في كفالة أن يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات الأساسية.

وينعكس تركيز سلوفينيا على أهمية حقوق الإنسان أيضا في دعمها الفعال لمبادرة الأمين العام لحقوق الإنسان أولا، التي كانت مصدر استلهام فكرة المؤتمر بشأن موضوع حقوق

السلام: التحديات والفرص، الذي سيعقد في سلوفينيا في أيلول/سبتمبر.

في عام ٢٠١٥، وبعد ١٠ سنوات على اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، ينبغي علينا الوفاء بالتزامات قادتنا، ولا سيما الوفاء بالمسؤولية عن الحماية. وينبغي ألا نحاول اختصار تلك المسؤولية بالتدخل العسكري وحده، بل أن نأخذ في الاعتبار الركائز الأخرى كذلك. وينبغي التركيز على تقاسم المسؤولية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومحاولة أن تساعد كل منها الأخرى، لا سيما تلك التي بحاجة إليها. وينبغي إيلاء تركيز خاص على المبدأ الجوهري الذي فحواه أن كل بلد يتحمل المسؤولية عن حماية سكانه. وينبغي ألا يكون هناك أعذار على الإطلاق. إن مبدأ المسؤولية عن الحماية لا يقوض السيادة؛ بل على العكس من ذلك، فلا يمكن لتطبيقه سوى أن يعزز السيادة.

ونعتقد أن من غير المقبول الانقسام السياسي بين الدول الأعضاء في المجلس وإخفاق المجلس في اتخاذ إجراءات عندما تكون حياة الناس معرضة للخطر. ويحدث ذلك في كثير من الأحيان وأصبح مشكلة كبيرة. الوقت قد حان للوفاء بالالتزام رئيسي آخر من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ألا وهو إصلاح مجلس الأمن وتكييفه ليتلاءم مع الحقائق والظروف الجديدة للمجتمع الدولي. ومن الضروري الاستمرار في تكييف أساليب عمل المجلس وتنظيم استخدام حق النقض في الإجراءات الرامية إلى منع أشنع الأعمال أو وضع حد لها، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وفي ذلك الصدد، تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به ممثل ملديف بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وينبغي أن يتم احترام وتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، من الأهمية بمكان أن يجري استعراض عام وواضح للقرارات المتخذة وأوجه القصور في تنفيذها قبل وضع خطة عمل بشأن كيفية التغلب على الصعوبات.

وينبغي للمجلس وجميع الدول الأعضاء الاستفادة بشكل أفضل من الفصلين السادس والثامن من الميثاق. إن منع نشوب النزاعات المحتملة وتسويتها السلمية والحسنة التوقيت هي الوسيلة الأجدى على الإطلاق من حيث التكلفة والفعالية في استخدام الموارد. وتركز سلوفينيا بصورة خاصة على مسألة الوساطة. في ذلك الصدد، من المهم أيضا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفيما بين المنظمات الإقليمية نفسها.

ومع ذلك، عندما تنشب النزاعات نحتاج إلى ضمان أن يخضع للمساءلة الأشخاص المسؤولون عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بغض النظر عن الجهة التي يؤيدونها في النزاع. ويمكن لهيئات العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، أن تساعد مساعدة كبيرة في هذه الحالات. وسيادة القانون هي أحد العناصر الرئيسية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وفي ذلك الصدد، تؤيد سلوفينيا بيان الاتحاد الأوروبي الذي يدلي به ممثل النمسا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء سيادة القانون.

وفي الختام، أعتقد أن علينا أيضا أن نستخدم عمليات الاستعراض التي تجري هذه السنة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبشأن المرأة والسلام والأمن، وبشأن هيكل بناء السلام وبعثات حفظ السلام من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر مصداقية. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن الأمم المتحدة لن تكون قوية وفعالة إلا بالقدر الذي تسمح به الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريتشنسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا إذ نقترب من الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، فإن

التوقيت مناسب للتفكر في الكيفية التي نتمسك بها نحن، الدول الأعضاء وممثلينا في مجلس الأمن، بالمبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة، وتحديدا السلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان وكرامة الأشخاص.

ويؤكد الميثاق العمل الهام الذي يقوم به مجلس الأمن في حماية المدنيين، وبالتالي، تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، فضلا عن التمكين وحقوق الإنسان وحماية ورفاه النساء والفتيات في الحالات التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ومن المهم أن نعالج الكيفية التي يجب أن يتطور بها المجلس بغية الاستجابة لمسائل السلام والأمن المتغيرة والناشئة، والنهوض بتلك المسؤوليات.

(تكلم بالفرنسية)

إن شرعية أسرة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، تتوقف على فعاليتها ونوعية قرارتها وتوقيتها وقدرتها على تعبئة الدعم اللازم للتصرف في أوقات الأزمات. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس حفظ السلام والأمن الدوليين. ولا يمكننا أن نسمح بأن يتم استخدام هذه الهيئة لتحقيق مصالح سياسية ذاتية، وبالتالي تقويض المبادئ التي أسست عليها. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يصبح المدنيون الأبرياء والنساء والأطفال أهدافا للأعمال الوحشية، وهو تكتيك غدا شائعا على نحو مخيف في نزاعات العصر الحديث.

وكندا، بوصفها دولة عضوا، تتوقع من المجلس أن يتصرف عندما تُنتهك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة أو يجري تجاهلها، مما يهدد السلام والأمن. ولا بد من جعل المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عرضة للمساءلة. ونحن نتوقع من أعضاء المجلس أن يحترموا استقلال الدول الأعضاء الأخرى وسيادتها، ووحدتها، وسلامتها الإقليمية. والمؤسف أن ذلك لم يتحقق في أوكرانيا.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأمم المتحدة والميثاق نفسه سوف يجري تقييمهما أساسا ليس من خلال ما يقولانه، وإنما من خلال قدرتهما على التصرف للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحماية الفئات الأكثر ضعفا. فالأحداث المروّعة التي تقع في المناطق المتضررة داخل العراق وسوريا بسبب الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تضيف زخما إلى حاجة المجلس إلى إظهار قيادة حقيقية في دعم النساء والفتيات على وجه الخصوص. وتفشي العنف الجنسي وسوء المعاملة ضد المرأة على أيدي داعش هو اعتداء على قيمنا جمعاء. وآخر أعمال القتل التي طالت ٢١ من المسيحيين المصريين في ليبيا، مرة أخرى على أيدي الإرهابيين، هي تذكير صارخ بأن الناس يقتلون يوميا حول العالم بسبب معتقداتهم. وفي رأينا أن حرية الدين هي اختبار لمدى احتمال تجاهل الحريات الأساسية الأخرى.

في دارفور، تحدث عمليات الاغتصاب الجماعية، والحكومة تغطي عليها بكل بساطة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمد دون مزيد من الإبطاء إلى التحقيق بشكل صحيح في التجاوزات التي تحدث، ويجب تحميل حكومة السودان المسؤولية عن تواطؤها في إخفاء هذه الجرائم المروعة. وفي سوريا، يُسقط نظام الأسد براميل متفجرة على شعبه ويستخدم أسلحة كيميائية ضده. وهناك مئات الآلاف من الناس لا يتلقون المساعدة الطارئة التي تنقذ حياتهم والتي هم في أمسّ الحاجة إليها لأن النظام لا يسمح بتمرير المساعدات الإنسانية.

(تكلم بالفرنسية)

إن هذه الأمثلة القليلة هي بمثابة تذكير يومي بأنه يجري استهداف المدنيين عمدا في عدد كبير جدا من الأماكن، وبأنهم لا يزالون يعانون من الجرائم التي يعجز وصفها. وهذه الحقيقة تتناقض تناقضا صارخا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة

ومبادئه. وفي كثير من الأحيان، ثمة تقصير في تنفيذ قرارات المجلس وترجمتها إلى إجراءات ملموسة. ويجب على المجلس أن يتصرف ويمارس القيادة الحقيقية بغية كفالة التغلب على تلك الإخفاقات. ويجب أن يكون مستعدا لممارسة المجموعة الكاملة من الخيارات المتاحة له في سبيل وقف العنف ضد الفئات الأكثر ضعفا. وإزاء العديد من التحديات الماثلة أمامنا – مكافحة التطرف العنيف، واستخدام العنف الجنسي والاغتصاب كسلاح في الحرب، واستهداف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، والأزمات الإنسانية التي يطول أمدها، وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة التي تهدد سنوات من مكاسب التنمية والاستقرار في البلدان المتضررة – حان الوقت للتصرف بحزم في تلك المجالات التي لا نزال نقصّر فيها.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي رأينا، من الأهمية بمكان أن ندافع عن مبادئنا باتخاذ إجراءات ملموسة. فالفئات الضعيفة من السكان حول العالم تستحق الالتزام الكامل من الأمم المتحدة. وبإمكان الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يواصلا الاعتماد على بلدنا لدعم هذه الجهود، وتعزيز الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون – وهي أسس ميثاق الأمم المتحدة ذاتها – أينما كان هذا الدعم مطلوبا في العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أشكركم، السيد الرئيس، على أخذ زمام المبادرة وتنظيم هذه المناقشة الهامة في سياق الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأود أن أضم صوتي إلى أصوات الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن التقدير للأمين العام على إحاطته الاعلامية.

مثلما تبيّن ديباجة الميثاق بوضوح، لقد أنشئت الأمم المتحدة، بين أمور أخرى، لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومثلما توضّح الديباجة أيضا منذ البداية، المقصود أن تكون الأمم المتحدة منظمة لشعوب الأمم المتحدة. وعلى مدى السنوات السبعين الماضية من وجودها، كانت الأمم المتحدة في الواقع هيئة لا غنى عنها للنهوض بالأمن الجماعي، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء، تمشيا مع روح الميثاق.

ولا شك في أن المنظمة قد واجهت العديد من التحديات؛ وكانت لها نجاحات وإخفاقات. ولكنني متأكد من أننا نتفق جميعا على أن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي لا غنى عنها والتي لا نستطيع العيش من دونها. وهذا يصح في جميع مجالات عملها. والسؤال هو كيف يمكننا أن نجعل هذه المنظمة الرئيسية الدولية ذات فائدة أكثر بكثير في التصدي للتحديات والتهديدات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين.

ولا شك في أن نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة قد ساعد على الحد من خطر الحروب، وأن المنظمة قدّمت مساهمات هائلة في مجال عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، إن الساحة الجيوسياسية العالمية تغيرت تغيرا هائلا منذ إنشائها. فالعدد المتزايد من الصراعات داخل الدول، وخطر الإرهاب، والتطرف العنيف، فضلا عن الجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية التي ترتكبها جهات فاعلة من غير الدول، هي أمور تشكل مخاطر أكبر على السلام والأمن العالميين أكثر من ذي قبل. وانتشار الفقر وعدم المساواة، وتفشي الأمراض الوبائية، وتأثير تغير المناخ وغير ذلك من التحديات الاقتصادية والاجتماعية أمور لها أيضا آثار خطيرة على أمن الجنس البشري ككل وبقائه. لهذا السبب، ولا سيما أمام هذا

المنعطف في التاريخ، نحن في حاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

ولهذا السبب أيضا يتعين على المنظمة أن تكون قادرة على معالجة نقاط الضعف فيها وإحداث فارق أكبر، ليس في مجال الأمن فحسب، وإنما كذلك في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمجالات الإنسانية. ولهذا السبب، إن إصلاح الأمم المتحدة يتصف بغاية الأهمية: كي ترقى المنظمة إلى ما ورد في ديباجة الميثاق فتصبح منظمة لشعوب الأمم المتحدة. ومن الواضح أن المنظمة قوية بقدر ما تكون الدول الأعضاء التي تمثل شعوبها على استعداد لجعلها قوية.

إن عام ٢٠١٥ يوفر لنا فرصة فريدة من نوعها كي نؤكد مجددا التزامنا بتعددية الأطراف، وذلك من خلال حشد الإرادة السياسية والقيادة السياسية الضروريتين لتحقيق الخطة التحويلية التي اتفقنا على المضي بها قدما بعد عام ٢٠١٥. إن ذلك لا يمكن تحقيقه دون التعاون الكامل من جميع البلدان - المتقدمة النمو والنامية - استنادا إلى القدرات الخاصة بكل منها. وستترتب على الفشل انعكاسات خطيرة على السلم والازدهار في عالمنا. فعلى سبيل المثال، إن الإرهاب والتطرف العنيف ليسا مدعاة للقلق لبضع دول أعضاء تتأثر بشكل مباشر، بل هما تهديد لعيش الجنس البشري ككل في سلام ووئام. لهذا السبب، يتعين علينا أن نحاربهما معا، دون الكيل بمكيالين، وبروح من القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

ويتحتم علينا أيضا معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب ومظاهره. فإنهاء الفقر ليس مجرد مسألة اجتماعية واقتصادية، ولهذا يتصف نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأهمية حاسمة. لذلك، من المصلحة الذاتية المستنيرة لكل واحد منا - البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء - العمل من أجل تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعناها لأنفسنا في إطار تلك الخطة، والتوصل إلى التسويات اللازمة بغية الاتفاق على وسائل تنفيذها خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا.

وفي الختام، إن كل ما يعنيه ذلك هو أن علينا مسؤولية تاريخية لاتخاذ خطوات جريئة في العديد من المجالات. وفي هذا الصدد، نحن لا نحتاج إلى إعادة تأكيد التزامنا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه فحسب، ولكن نحتاج إلى التحلي أيضا بالشجاعة والالتزام بالارتقاء إلى مستوى التحدي. وتلتزم إثيوبيا التزاما تاما بالقيام بدورها، كما فعلت على مدى السنوات السبعين الماضية. ويعلم بلدنا جيدا، من خلال تجربته الخاصة، أنه مثلما ذكر الامبراطور هيلا سيلاسي في خطابه أمام الجمعية العامة عام ١٩٦٣ وفي معرض الإشارة إلى مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، "إن قيمتها تعتمد كليا على إرادتنا لاحترامها وتكريمها ومنحها محتوى ومعنى." (A/PV.1229، الفقرة ٥)

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماوي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

تشير المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2015/87، المرفق) عن حق إلى أن الأمم المتحدة هي نتاج لكفاح البشرية الطويل من أجل السلام والتنمية. وتمضي أيضا إلى التذكير بأحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، ألا وهو، إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وعلى مدى السبعين عاما الماضية، اضطلعت الأمم المتحدة بدورها في ضمان تجنب حدوث كارثة عالمية أخرى بحجم الحربين العظميين اللتين شهدهما القرن الماضي ولكن للأسف، فإن فترة السبعين عاما الماضية

لم تكن فترة سلام وتنمية خالصين. فقد اندلع عدد كبير جدا من الصراعات التي أودت بحياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، والذين يشكل المدنيون الأبرياء تماما عددا متزايدا منهم.

وفي نفس الوقت، شهدنا زيادة غير مسبوقة في التنمية العالمية. فقد زاد عدد سكان العالم من ٢,٥ بليون نسمة في عام ١٩٤٥ إلى نحو ٧ بلايين نسمة اليوم. وارتفع متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي بشكل كبير، من متوسط قدره ٤٦ سنة في فترة ما بعد الحرب إلى ما يقرب من ٧٠ عاما اليوم. كما أدى تزايد عدد السكان، مقترنا بالتكنولوجيا الجديدة والتطور العلمي والتجارة الحرة، إلى نمو اقتصادي هائل، الأمر الذي وفر مستويات معيشة أعلى بكثير في جميع أنحاء العالم.

وبينما نتفكر في تاريخ فترة السبعين عاما الماضية إجمالا، فما هي الدروس الأخرى التي يمكننا استخلاصها؟ لقد ألقت الحرب الباردة والتهديد الوجودي المتمثل في احتمال نشوب صراع نووي، الأمر الذي كان من شأنه أن يدمر العالم وسكانه، بظلالهما على معظم تلك الفترة. وربما أن ذلك الخطر لم يعد وشيكا كما كان من قبل، ولكن أيرلندا، إلى جانب العديد من الدول الأخرى الأعضاء، تواصل العمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمخاطر التي تشكلها، جنبا إلى جنب مع الأهداف الأخرى لنزع السلاح. فنهاية الحرب الباردة لم تعن نهاية التاريخ، كما تنبأ البعض. وظهر عالم معقد متعدد الأقطاب. وهو عالم تجد فيه حتى أكبر الدول التي تتمتع بأفضل الموارد صعوبة في التعامل مع التهديدات التي يشكلها أعداء متفرقون أصغر بكثير.

ونحن نُسلم بأن أمورا كثيرة قد تغيرت منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما وانضمامنا إلى عضويتها قبل ٦٠ عاما. غير أنه بالنسبة لأيرلندا، تظل قيمنا دون تغيير. ونحن نؤيد بناء عالم أكثر إنصافا، عالم يسوده العدل، عالم آمن ومستدام. وفي سبيل الدفاع عن هذه القيم، فإننا، مثلكم، سيدي، نلتزم التزاما راسخا بالإطار المتعدد الأطراف وسيادة القانون الدولي في إدارة العلاقات الدولية. وعلى هذا النحو، فإننا نسترشد بالمبادئ التالية: الحوار والتوافق بوصفهما الحل للصراعات بين الشعوب؛ واحترام سيادة القانون والتضامن داخل المجتمع الدولي عندما تتعرض دولة ديمقراطية للخطر؛ والالتزام القوي بعمليات حفظ السلام مع الحفاظ على الحياد العسكري الأيرلندي؛ والأهمية الحاسمة للتنمية؛ وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأقليات والنساء والفتيات.

إن التهديدات الراهنة للسلام والأمن الدوليين، وهي التي تشغل هذا المجلس على أساس يومي، متعددة. ومبدأ الحوار والتوافق بوصفه الحل للنزاعات المستعصية بين الشعوب هو المبدأ الذي استرشدت به حكومة بلدي خلال عملية السلام الطويلة في أيرلندا الشمالية. فقد سعت الحكومة الأيرلندية، بالتعاون الوثيق مع الحكومة البريطانية، إلى إبقاء التركيز على الهدف النهائي المتمثل في إحلال السلام في خضم الصعوبات والنكسات العديدة التي هددت بتقويض العملية برمتها. ويحدوني الأمل في أن تستفيد الجهات الأخرى التي تعمل من أجل تعزيز السلام من تركيز ونهج مماثلين.

إذا كنا نريد لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين، فإنه يجب أن يفي بالغرض. وإلى جانب زملائنا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي نعرب عن تأييدنا لبيانه، تواصل أيرلندا الضغط من أجل جعل المجلس أكثر انفتاحا وشفافية وخاضعا للمساءلة بقدر أكبر. وننوه بالتحسينات التي أُدخلت في العام المنقضي إلا أن نؤكد من جديد أن هناك ما هو أكثر بكثير مما يمكن القيام به إذا كانت هناك إرادة للقيام بذلك.

وبشكل منفصل، فإننا سنشارك بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح تشكيل مجلس الأمن. إن جعل

تشكيل مجلس الأمن متماشيا مع حقائق عالم اليوم أمر قد تأخر كثيرا، ويحدونا وطيد الأمل في أن يتسنى الانتهاء من هذا العمل، تحت قيادة السفير راتراي، في هذا العام، فيما تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها.

وأخيرا، تواصل الأمم المتحدة التفكر بصورة نقدية في أفضل السبل لخدمة أعضائها وتحقيق أهدافها. وتتطلع أيرلندا، بوصفها أحد كبار المساهمين في بعثات حفظ السلام منذ أمد بعيد، إلى استعراض عمليات السلام، بقيادة السيد جوزيه راموس - هورتا، في هذا العام. وبالمثل، نتطلع إلى استعراض هيكل بناء السلام والدراسة العالمية حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتجسد هذه الاستعراضات الثلاثة حقيقة أن صون السلام والأمن عملية معقدة وتتطلب عملا على المدى الطويل بالإضافة إلى الاستجابة للأزمات الفورية.

وإلى جانب الاتفاقات التي يجري السعي إلى إبرامها في ما يتعلق بالتنمية المستدامة وتغير المناخ، يمكننا أن نجعل من عام ٢٠١٥ سنة مشهودة في الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه تعزيز الأهمية والتأثير العالميين للمنظمة وطريقة تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق. فلنظهر الشجاعة والإرادة اللازمتين للانتهاء من كل واحدة من هذه العمليات بنجاح.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدر فرصة المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. ونشكركم، سيدي، على المذكرة المفاهمية الهامة للغاية المقدمة في سياق التحضير لهذه المناقشة (S/2015/87، المرفق). وتؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ولم يكن هناك في عام ١٩٤٥، ولا اليوم، ما هو أنبل من المثل العليا المشتركة المكرسة في ميثاق المنظمة، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“. وقد أُحرز تقدم هائل خلال فترة السبعين عاما التي مرت على إنشاء الأمم المتحدة. وأود أن أشير بإيجاز إلى بعض المجالات التي أحدثت فيها الأمم المتحدة، من خلال تقديم وبلورة مفاهيم جديدة، تغييرا حقيقيا.

إن مفهوم حفظ السلام بوصفه وسيلة جديدة تماما من وسائل إدارة التزاعات قد استُحدث في ظل الأمم المتحدة. وقبل إنشاء الأمم المتحدة، لم يكن هناك وجود تقريبا لمسألة حقوق الإنسان، وهي من المسائل الضخمة المنصوص عليها في ديباجة الميثاق لإعادة تأكيد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقَدْره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وأدارت الأمم المتحدة عملية إنهاء الاستعمار. وأدى التقدم الهائل المحرز في تنفيذ البرامج الجديدة والصعبة المتعلقة بالنساء والفتيات والأطفال والمسنين، من بين مجالات أخرى، والانخفاض الكبير لمعدلات الفقر على الصعيد العالمي إلى حدوث تحول شامل في الدول وتمكين المجتمعات وأسهم بدرجة كبيرة في السلام والأمن.

ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة قد أسهمت إسهاما كبيرا في تحول العالم الذي تحول، في الواقع، إلى العالم الأفضل الذي نعيش فيه اليوم. ولكن خيبة الأمل والفشل كانا موجودين باستمرار. ولا يجد ملايين البشر في جميع أنحاء العالم الذين وضعوا ثقتهم في الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص خيارا سوى خفض مستوى توقعاتهم عندما يواجهون حروبا وفظائع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من ذلك النوع الذي تعهدت الأمم المتحدة رسميا بإنقاذهم منه.

وفي عام ٢٠١٣، تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين ٥٠ مليون شخص، نصفهم من الأطفال. وخلفت الأزمات المستمرة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في سوريا وجنوب السودان، للعالم التكلفة الهائلة والمتزايدة للفشل في منع و/أو حل التراعات. ومما يؤسف له بشدة أنه لم تجر إحالة التوصيات الهامة بشأن العديد من الحالات، والصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من آليات الأمم المتحدة، إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجري كثيرا تكرار التعهد الرسمي ''لن يتكرر ذلك أبدا'' وتواصل المآسي التي من صنع الإنسان الوقوع بصورة متكررة، متحدية بذلك الاعتقاد بأن البشرية قادرة على التعلم من الفشل.

ولا تزال ألبانيا تشعر بالقلق البالغ على وجه الخصوص إزاء التطورات الكارثية في أوكرانيا والتي سيمر عليها عام قريبا. ولا يزال قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢، الذي يدعم سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدها وسلامتها الإقليمية، دون تنفيذ، وما زال مجلس الأمن يسير في طريق مسدود بشأن المسألة. ولقد رحبنا بآخر اتفاق للسلام ونكرر الدعوة إلى المشاركة الجادة والمخلصة من جانب المجلس من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم هناك.

يكلف ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن السلام والأمن، بالعمل بسرعة وحزم عندما تواجه الدول حالات تنطوي على ارتكاب فظائع الجماعية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو تكون معرضة لخطر الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي. ونحن نعرف تماما ما الذي يحدث عندما يفشل المجلس في الارتقاء إلى مستوى مسؤولياته – إن الأبرياء، ومعظمهم من النساء والأطفال، يدفعون الثمن. ويلحق ضرر بالغ بمصداقية وشرعية المجلس والمنظمة.

والأسوأ من ذلك أن استخدام حق النقض في هذه الحالات يمثل خيانة لثقة الملايين من البشر الذين تشكل الأمم المتحدة الأمل الوحيد بالنسبة لهم. وهو يمثل على نحو صريح تجاهلا للضحايا واحتقارا لهم. كما أنه يؤدي إلى تمكين الحكام المستبدين وغيرهم من مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وإلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب.

وفي ذلك الصدد، تكرر ألبانيا دعمها القوي للاقتراح الفرنسي والجهود التي يبذلها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، لوضع مدونة قواعد سلوك فيما يخص الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الولاية الأساسية لمنظمتنا هي صون السلم والأمن الدوليين أو استعادهما. وهذه، بعبارة أخرى، هي علة وجودها. إن السلطة والشرعية المخولة لمجلس الأمن لتحقيق هذا الالتزام، لا سابقة لها في العلاقات الدولية، ويجب على المجلس أن يرقى إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه، وإلى مستوى ثقة العالم، ويدعم دعما تاما المبادئ المكرسة في الميثاق.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الصينية على عقدها هذه المناقشة.

إن العالم يمر بأوقات صعبة. حيث يتزايد عدد الصراعات العنيفة وتزداد شدها. وتهدد كراهية الأجانب والتمييز والهجمات ضد المهاجرين والتعصب طبيعة التعايش السلمي، في حين تنضاف الأوبئة والإرهاب وجرائم الإنترنت إلى تلك التحديات. ومع ذلك، تعوق القيود المفروضة على الميزانية

والإدارة، إلى جانب زيادة الانقسامات داخل مجلس الأمن والأمم المتحدة، فعالية قدرات استجابتنا. ويتمثل أحد الأمثلة المأساوية على ذلك في سوريا. وباقتباس عبارات المتحدث الرسمي باسم الأمين العام بشأن سوريا التي أدلى بها من قبل،

”أدت السنوات الأربع الأخيرة من الحرب إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مدني، ووقوع أكبر أزمة لاجئين في العصر الحديث، وإيجاد بيئة ازدهرت فيها الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية مثل داعش“.

إن أي فشل للأمم المتحدة في معالجة المسائل الحرجة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، يقوض مصداقية هذه المنظمة. لذلك، تعد إعادة النظر في كيفية تمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بفعالية للتهديدات الناشئة، أمرا بالغ الأهمية بوجه خاص. وليس هناك شك في ضرورة أن يمثل الميثاق نبراسا لمساعينا. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نكيف استجابتنا مع حقائق هذا العصر، التي تختلف عن تلك التي كانت سائدة قبل ٧٠ عاما. ويجب أن نبني على الدروس التي تعلمناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واضعين في الاعتبار دائما أن المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة بالتحديد، تؤكد أن الغرض من هذه المنظمة هو اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام.

وأود أن أسلط الضوء على بعض أولوياتنا في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر استجابة وكفاءة وفعالية وشفافية. أولا، ينبغي إعطاء الأولوية للسعي إلى تحقيق مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية وفعالية ومساءلة. ويستدعي الترابط بين الجوانب المختلفة لبرنامج الإصلاح أيضا موقفا كليا وشاملا من عملية الإصلاح.

ثانيا، إننا نؤيد أيضا عمليات الاستعراض هذا العام لعمليات حفظ السلام وبناء السلام ونوع الجنس. وتهدف هذه العمليات مجتمعة إلى تقديم إجابات شاملة بشأن استجابة الأمم المتحدة للطبيعة المترابطة للتهديدات العالمية الحالية ومنع العودة إلى الصراع. وينبغي أيضا أن تعالج التعقيد المتزايد لبيئات حفظ السلام، حيث تؤثر التهديدات غير التقليدية بشكل متزايد على عمل وأمن موظفي الأمم المتحدة.

ثالثا، ينبغي إعطاء الأولوية للاستخدام الفعال لأدوات الفصل السادس لتعزيز منع نشوب الصراعات. ويوجد للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالوساطة، كموافقة الأطراف المحلية، ونزاهة الوسطاء، وشمولية عملية الوساطة والملكية الوطنية، جميعا أساس متين في الميثاق. وتسعى مجموعة أصدقاء الوساطة، التي تشارك تركيا وفنلندا في رئاستها، جاهدة لزيادة دور الوساطة في منظومة الأمم المتحدة.

ويتمثل العنصر الرابع في العلاقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي أن توجه الأولويات الواردة في التقرير التجميعي للأمين العام (A/69/700)، المتعلقة بالكرامة، والشعوب، والعدالة والشراكة والازدهار، عملنا في مجال السلام والتنمية في المستقبل، حتى لا يجري التخلي عن أي أحد. وتعد السياسات المشجعة التي تؤدي إلى زيادة المشاركة والشمولية والتمكين الاقتصادي لجميع شرائح المجتمع، مع تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون، مهمة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

خامسا، ينص الميثاق بوضوح على المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء. إن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، شرط أساسي آخر لتعزيز الملكية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشراكات الناجحة مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لن تعزز الملكية المحلية، ولكنها ستكون مفيدة لتعبئة الموارد بكفاءة وفعالية.

وأخيرا، ثمة حاجة لإجراء مناقشة دولية جادة لتضييق الفجوات بين تباين وجهات النظر حول قضايا مثل الوصم

والصور النمطية والتعصب والعنصرية والتمييز وحرية التعبير والدين والمعتقد. ويوفر تحالف الحضارات، الذي أطلقته تركيا وإسبانيا، إطارا حيويا للتغلب على الانقسامات المصطنعة وبناء الجسور بين الثقافات والأديان.

إننا نعتقد بأنه لدينا الأدوات اللازمة لتحسين استجابة الأمم المتحدة للتحديات والتهديدات التي يواجهها العالم. ويتيح الميثاق الأداة الأكثر أهمية في هذا الصدد. وإذا كانت ثمة إرادة سياسية كافية، ليس ثمة من سبب يدعونا إلى عدم النجاح.

وفيما يتعلق بالأزمة في سوريا، فإننا ننفي نفيا قاطعا الادعاءات التي لا أساس لها التي جاءت على لسان بعض الوفود قبل هنيهة. لقد شملت العملية الأخيرة التي قامت بها القوات المسلحة التركية نقل ضريح سليمان شاه، وهو قطعة أرض مساحتها ١٠ أفدنة من الأراضي التركية داخل سوريا، التي كانت تواجه خطرا وشيكا من داعش. وتمت العملية التي استمرت تسع ساعات، وتم القيام بها على أساس حقوق تركيا، المنبثقة من الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي. وقد أبلغ رئيس مجلس الأمن والأمين العام وآخرون بالعملية في نفس اليوم.

السيد سرير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): إن ملديف عضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وهو فريق عبر إقليمي يتألف من ٢٤ دولة إقليمية عضوا، ويشرفنا التكلم بالنيابة عنه.

إن الفريق يهنئ الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وفي ضوء الذكرى السبعين للأمم المتحدة، لدينا فرصة فريدة للتفكير وإعادة التأكيد على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لقد أسست الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما، لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. على الرغم من أن هذا الهدف كان طموحا، فإن العالم كان سيكون في حالة أسوأ بكثير من دون عمل الأمم المتحدة. لكن، وبالنظر إلى الأزمات العديدة في جميع أنحاء العالم وتأثيرها المروع على المدنيين في الميدان، على سبيل المثال في منطقة الشرق الأوسط وأوكرانيا والصومال ونيجيريا وجنوب السودان، ومع بلوغ الكارثة الإنسانية السورية أبعادا لم نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية، ليس هناك شك في الواقع، في أن الأمم المتحدة لم تقترب بعد من تحقيق مهمتها.

ويجب أن تشكل الذكرى السنوية السبعون للأمم المتحدة فترة يجب التحرك فيها. والآن هو الوقت المناسب لاتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز كفاءة أساليب عمل المجلس، وضمان تنفيذ الالتزامات التي اتخذها المجتمع الدولي على نحو فعال. وقد أطلقت تلك الدعوة من قبل في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١)، التي جرى الإقرار فيها بأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يمثل مصدر قلق للمجتمع الدولي. وينبغي أن تذكرنا الذكرى السنوية السبعون للأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي، أنه رغم إنجازاتنا، يتعين القيام بالمزيد من العمل. وفي الواقع، فقد انتقلت المناقشة العامة المتعلقة بتحسين أساليب عمل المجلس الآن خارج قاعات مؤتمرات الأمم المتحدة، وتردد صداها في وسائل الإعلام وفي أوساط المجتمع المدني الدولي. لقد حان الوقت لاتخاذ هذه الخطوة وضمان التحسين.

والفريق مقتنع بإسهام المزيد من الشمولية والمساءلة في زيادة كفاءة وفعالية المجلس. ونحن نثني على كل الجهود التي بذلها المجلس حتى الآن، مثل الزيادة الملحوظة بنسبة ٧ في المائة العام الماضي في نسبة الجلسات العلنية والسرية بدلا من المشاورات المغلقة. ونود أيضا أن نرحب بأنغولا كرئيس جديد للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل

الإجرائية الأخرى، ويتطلع الفريق إلى التعاون كشريك بناء مع أنغولا والفريق العامل المعني بمسائل أساليب العمل.

كما أود هنا أن أذكر مجلس الأمن بالرسالة التي وجهها فريق المساءلة والاتساق والشفافية إلى رئيس المجلس في ٢٨ كانون الثاني/يناير، التي تتضمن اقتراحات ملموسة للإسهام في تحسين شفافية المجلس ومساءلته. وتستند تلك التوصيات إلى أفكار الفريق كما تراعي البيانات التي أدلى بها جميع الأعضاء بشأن المسائل ذات الصلة. وعلاوة على الأفكار التي سأستفيض فيها في هذا البيان، أود أن أسلط الضوء أيضا على بعض من العناصر التي عرضها فريقنا في الرسالة: أي، ضرورة أن يقوم المجلس بتطوير دوره الوقائي من خلال تنفيذه للقرار ٢١٧١ (٢٠١٤) تنفيذا تاما؛ وتحسين التفاعل مع لجنة بناء السلام التي يمكن أن تضطلع بدور وقائي أكبر؛ وزيادة التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة؛ وأخذ ما يقدمه الأعضاء من توصيات خلال المناقشات المفتوحة في الحسبان على نحو أكبر؛ وقيام أعضاء المجلس بالمزيد من المبادرات المشتركة فيما يتعلق بمهام القائمين بالصياغة، وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا اليوم نود أن نوجز ثلاثة مواضيع يؤيدها الفريق فيما يتعلق بتكييف أساليب العمل.

أولا، فيما يتعلق بالتنفيذ، فعلى الرغم من أن اعتماد ما لا يقل عن ثلاث مذكرات رئاسية في العامين الماضيين تحدد أساليب عمل أفضل يستحق كل الثناء، فإننا نلاحظ أن تنفيذ التدابير المتخذة غالبا ما ثبت أنه غير مرض أو غير متسق. ويشجع الفريق المجلس على رصد تنفيذ التدابير والإبلاغ عنه من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق وبالتعاون مع الأمانة العامة.

ثانيا، فيما يتعلق بتعيين الأمين العام، فالبنظر إلى اقتراب موعد تعين المنظمة للأمين العام المقبل، فإننا ندعو إلى إجراء مناقشة بشأن كيفية تحسين عملية التعيين. والفريق يدعو إلى زيادة شفافية هذه العملية وإشراك العضوية برمتها فيها وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وهذا ينبغي أن يشمل النقاط التالية: إجراء عملية تعيين مناسبة ورسمية وشفافة؛ والنشر الرسمي لجميع الترشيحات؛ وإمكانية عقد الجمعية العامة لجلسات استماع مع المرشحين على أساس طوعي؛ ودعوة مجلس الأمن إلى النظر في إمكانية إدراج أكثر من اسم واحد في توصيته إلى الجمعية العامة.

ثالثا، فيما يتعلق باستخدام حق النقض، فإن الأزمة المتواصلة في سوريا قد أثبتت عواقب عجز المجلس عن الوفاء بمسؤولياته على النحو المناسب. ويدعو الفريق جميع أعضاء مجلس الأمن، المنتخبين والدائمين، إلى الالتزام طوعا بالامتناع عن التصويت معارضين لما يتخذه المجلس من إجراءات تروم منع أو إنهاء الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد سُر فريقنا بقرار فرنسا، بصفتها عضوا دائما في المجلس، الدفاع عن هذه الفكرة، وهو يرحب بإجراء مناقشة واسعة تأييدا لهذا الاقتراح. كما نؤيد التعجيل بإنجاز مدونة السلوك، على نحو ما اقترحته فرنسا، وسنقدم اقتراحاتنا بشأن مدونة السلوك هاته قريبا.

وفي الختام، إننا نعتقد أن الاقتراحات التي قُدمت للتو ليست مشروعة فحسب بل وجيهة أيضا؛ كما أنها ضرورية لتحسين أداء مجلس الأمن، الذي يواجه اليوم على نحو متزامن عددا غير مسبوق من النزاعات الخطيرة والأزمات المعقدة، تنطوي على قدر كبير من المعاناة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): بادىء ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، معربا لكم أيضا عن تهانىء مفوضية الاتحاد الأفريقي في أعقاب تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن. ونعتقد أنكم ستستندون إلى

خبرتكم وتفانيكم في إدارة أعمال المجلس هذا الشهر. وأتمنى لكم كل التوفيق.

كما أود أن أثني على مشاركة الأمين العام هذا الصباح، فضلا عن الشخصيات المرموقة الأخرى التي جاءت إلى نيويورك للمشاركة في هذه المناقشة الهامة. وأود أن أرحب على نحو خاص بمشاركة معالي السيد أمينو والي، وزير الخارجية في نيجيريا؛ ومعالي السيد مانويل دومينغوس أوغوستو، وزير الدولة للعلاقات الدولية في جمهورية أنغولا - الذي ما زال بين ظهرانينا اليوم - التي تمثل، إلى جانب تشاد، صوت أفريقيا كل يوم داخل هذا الجهاز باعتبارهما عضوين غير دائمين في مجلس الأمن.

إن اختيار الصين لهذا الموضوع دليل جيد على التزامها بمقاصد الميثاق ومبادئه في الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة والعالم بأسره للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس منظمتنا.

بعد مضي سبيعن عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ما زال ميثاقها وجيها تماما، ومنظمتنا ما زالت تكتسي أهمية بالغة مثلما كانت على الدوام في كفالة ثلاثية السلام وحقوق الإنسان والتنمية. وعندما نستحضر الماضي، يتضح أن النظام الطموح للأمن البشري الذي أنشأته الأمم المتحدة ما زال، على الرغم مما نواجهه من قيود في تنفيذه، شرطا مسبقا لا غنى عنه للتصدي للتحديات العالمية التي تؤثر تأثيرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين.

والسؤال المطروح اليوم هو كيف نكفل أننا نقوم بسد الفجوة بين ما نضعه من مبادىء وما نحققه من نتائج في كل مرة نتخذ فيها إجراء. وبالفعل، بالنظر إلى انتشار التهديدات عبر الحدود، لا سيما الإرهاب الدولي، فإن الوقت قد حان لحشد وتوطيد جهود جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، فضلا عن تعزيز الشراكات الاستراتيجية، في ظل الامتثال للمبدأ المتمثل في اضطلاع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وروح التعاون تلك هي التي تميز جميع أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها الأنشطة في مجال حفظ السلام والأمن الدولي، اللذين يشكلان الهدفين اللذين استُرشِد بهما في إنشاء منظمتنا.

وفي إطار ما دأب عليه الاتحاد الأفريقي في علاقاته مع الأمم المتحدة، فإنه يتقيد تقيدا تاما بروح التعاون ويؤيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وجهوده لتعزيز السلم والأمن في القارة تكمل أنشطة الأمم المتحدة.

وقد قام الاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، بنشر عمليات لحفظ السلام، بما في ذلك في بوروندي ودارفور ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وجهود تحقيق الاستقرار التي بذلتها تلك البعثات والتضحيات التي تكبدها موظفوها مهدت السبيل لعمل بعثات الأمم المتحدة التي حلت محلها بعد ذلك ويسرته.

وهذا التقسيم للمسؤوليات يترسخ باعتباره نظاما يكون بموجبه الاتحاد الأفريقي أول المتدخلين لتحقيق استقرار الحالة في مناطق النزاع، ومن ثم، إيجاد بيئة يمكن فيها للأمم المتحدة أن تنشر عمليات حفظ السلام في مرحلة لاحقة. وهذه الشراكة تعود بالنفع على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لكنها ستتعزز بتفسير أكثر ابتكارا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وسيُمكِّن ذلك الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية من الاضطلاع بأدوارهما على نحو كامل باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي للأمن الجماعي.

وللقيام بذلك، من المهم أن تتصرف المنظمتان بقدر أكبر من الاتساق السياسي بغية زيادة تعزيز الشراكة فيما يتعلق بالمشاورات التمهيدية لاتخاذ القرارات والفهم المشترك للمسائل المُثارة ودعم الجهود الأفريقية في مجال حفظ السلام. كما ينبغي إيجاد حل مناسب للمطالب المشروعة للاتحاد

الأفريقي بشأن تمويل عمليات حفظ السلام التي يتم القيام بها بموافقة الأمم المتحدة.

وعلى ذلك المنوال، فإن الاستعراض الجاري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جانب الفريق الرفيع المستوى، الذي استقبلته مؤخرا في أديس أبابا رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجرى مشاورات مثمرة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، يتيح لنا الفرصة لتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في إقامة شراكة ابتكارية واستشرافية في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

ولا يمكنني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى أهمية تصحيح الإجحاف التاريخي الذي لحق بأفريقيا، التي لا تزال القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كما أن تمثيلها منقوص في فئة العضوية غير الدائمة أيضاً. وأقولها بصراحة، إن غياب التمثيل الكافي لأفريقيا يظل في صميم أوجه القصور في التمثيل والشرعية في مجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو الدول الأعضاء إلى تصحيح ذلك الإجحاف من خلال دعم الموقف الأفريقي المشترك على النحو المبين في توافق إزولويني وإعلان سرت.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئ الصين على تنظيم هذه المناقشة التي تعقد في الوقت المناسب.

وجمهورية قبرص تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، أحد أبرز إنجازات المجتمع الدولي، التي أقيمت على أنقاض حرب مدمرة. وبالنسبة لبلدان كجمهورية قبرص، كان تأسيسها مصدر إلهام لنا في سعينا لتحقيق الاستقلال الوطني في سياق الحركة المناهضة للاستعمار في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وجاء استقلال قبرص، في عام ١٩٦٠، بعد نضال طويل لشعبنا، بما في ذلك إسهامه في الانتصار على النازي خلال الحرب العالمية الثانية. ومع أن قبرص كانت مجرد بلد صغير تحت الحكم الاستعماري في ذلك الوقت، فقد تطوع ١٠ في المائة من سكانها الذكور للخدمة في مفرزة بريطانية وكذلك في جيوش الحلفاء الأخرى. وقاتل القبارصة اليونانيون والأتراك وقدموا التضحيات معا تحت راية القيم المسكونية كالديمقراطية والإنسانية.

وقد تواصل تطوير وإثراء المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة باتفاقيات تاريخية لاحقة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام روما الأساسي وتعديلات كمبالا المقابلة، وبلدي يؤيدهما بالكامل، قد عززا العدالة والمساءلة فيما يتعلق بالفظائع وجرائم الحرب. واستكمل ميثاق الأمم المتحدة في مجالات مثل الولاية البحرية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأدى ذلك بدوره إلى النهوض بسيادة القانون ومواصلة تطوير القانون الدولي العرفي.

وللأسف، فإن قبرص تشكل حالة لا تزال تُنتهك فيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة نتيجة لاستمرار الاحتلال التركي، الأمر الذي يطرح السؤال، على هذه الهيئة والمجتمع الدولي

برمته، بشأن ما إذا كان الالتزام بتلك المبادئ يتم بدون تحفظ وعالمياً أم أنه يخفف بمجرد بيانات النوايا الحسنة والتطبيق الانتقائي، لكي يترلق العالم في نهاية المطاف إلى حالة من الفوضى والمعايير المزدوجة والاعتقاد بأن القوة هي الحق.

إن قبرص لا تطالب أحداً بالتدخل لصالحها. نحن ببساطة نعتد بالقانون الدولي والشرعية، لأننا لا نعتبر السعي لتحقيق مصالحنا الذاتية في المقام الأول عنصراً أساسياً من حضارتنا، بل إنه يتمثل في دعمنا للشرعية. وسيكون أكثر ملاءمة لو قلنا إن مصلحتنا الجماعية الحقيقية تكمن في دعم الشرعية وسيادة القانون على الساحة الدولية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة ميكيوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تمنياتي لبلدكم وأمتكم، سيدي الرئيس، بعام جديد سعيد وسلمي ومزدهر. ورومانيا تنضم للآخرين في توجيه الشكر للصين على إعداد وتنظيم مناقشة اليوم المحفزة للفكر عشية الذكرى السنوية السبعين لإصدار ميثاق الأمم المتحدة. وهذه في واقع الأمر فرصة ممتازة لأعضاء الأمم المتحدة للتأكيد مجدداً، فردياً وجماعياً، على التزامهم بمقاصد ومبادئ المعاهدة المؤسسة للأمم المتحدة. ورومانيا، بالطبع، يشرفها التأكيد بحزم على تعهدها الأصلي مرة أخرى.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به سفير النمسا باسم مجموعة أصدقاء سيادة القانون، وأود أن أضيف بعض الأفكار بصفتي الوطنية.

للتأمل في التاريخ، دعونا نرجع بالذاكرة لبضع ثوان إلى لحظة عمرها ٧٠ عاماً عندما خاطب هاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة، المندوبين الوطنيين الذين تجمعوا في سان فرانسيسكو. واستدعى ذكرى النساء والرجال البواسل الذين ضحوا بأرواحهم حتى يتسنى للأجيال القادمة أن تعيش في عالم آمن تحكمه العدالة. وقال ”فلنعمل جاهدين من أجل تحقيق السلام الجديد بتضحياتهم العظيمة حقاً.“ وتحقيق سلام جديد بتضحياتهم وصية ما زالت تُلزمنا وتتحدانا حتى اليوم. وبعد ٧٠ عاماً من العمل معاً، و ٧٠ عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم يتبدد انعدام الثقة بين الدول تماماً، وأقولها بعبارة ملطفة.

إن ما نشهده اليوم من نزاعات لا حصر لها – من أوكرانيا إلى النزاع المجمد في منطقة ترانسنيستريا، ومن ناغورنو – كاراباخ إلى أبخازيا وأوسيتيا، على سبيل المثال لا الحصر، بالإضافة إلى الظواهر البشعة كانتشار التطرف والإرهاب – يقتضي أن تتوخى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اليقظة والسعي دون كلل لتوفير الإغاثة من خلال العمل المشترك. وفي حين أن المشهد الأمني قد تغير جذرياً، فإن جوهر نظامنا للأمن الجماعي بقي على حاله. وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية لا يزال سارياً اليوم كما كان عليه في عام ١٩٤٥. وضرورة العمل المشترك نافذة اليوم مثلما كانت قبل ٧٠ عاماً، في حين أنها، بطبيعة الحال، قد تعززت أضعافاً مضاعفة بفعل سرعة التفاعل في عالم متعولم. وفي هذا السياق، يؤكد بلدي أهمية حل جميع النزاعات، دون تمييز، على نفس الأساس – احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفي إطار مفاوضات تجرى بحسن نية وبصيغ جامعة.

وتعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية هدف ثابت للسياسة الخارجية الرومانية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك أنه في ٥ شباط/فبراير، أقر مجلس الشيوخ الروماني بالإجماع قانوناً يقضي بقبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية.

وسيبدأ نفاذه قريباً، مما يسمح بإيداع إعلان القبول لدى الأمانة العامة كرمز لالتزام رومانيا التام بالقانون الدولي واعترافها بإسهام المحكمة البارز في السلام الدولي.

لقد أثار المجتمع الدولي الشكوك مراراً وتكراراً في مسألة الاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها الأمم المتحدة في الوفاء بولايتها، بما في ذلك ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وهذا لا يعني التشكيك في مبادئ الميثاق، بل إن القدرة على تقديم استجابات سريعة وفعالة للتهديدات والتحديات تحتاج إلى التحسين والتعزيز باستمرار. ورومانيا تعتبر دور الجهات الفاعلة الإقليمية عنصراً أساسياً في نظام حسن الأداء للأمن الجماعي الفعال والشرعي. وفي حين يحتفظ المجلس بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، ثمة اعتراف متزايد بالمنظمات الإقليمية باعتبار دورها أساسياً في منع نشوب النزاعات وتسويتها وإدارتها. وفي رأينا، يمكن ضمان التعاون المفيد للجانبين من خلال مشاركة أكثر فعالية ومستمرة من جانب مجلس الأمن، يمكن من خلالها التصرف بطريقة موحدة وتعاونية.

ينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على المبادئ التي تسترشد بها الشراكات مع الترتيبات والوكالات الإقليمية. ولا يقدّم الميثاق تعريفا دقيقا للمنظمات الإقليمية، الأمر الذي يسمح بتنوع الجهود التعاونية. ومن الواضح الآن أن هذه الجهود التعاونية ينبغي الاضطلاع بها مع شركاء قادرين وعلى استعداد بغية ضمان نجاحها.

في عام ٢٠٠٥، قدّمت رومانيا ما أصبح فيما بعد القرار الأول الذي اتخذه المجلس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وما زلنا مقتنعين اليوم – في هذا العام، حين يحتفل بلدي بمرور ٦٠ عاما على نيل عضويته في الأمم المتحدة – بأن من شأن بناء شراكات قوية ومرنة مع الجهات الفاعلة الإقليمية أن يساعد المجلس على الاضطلاع بمهامه التي ما تزال تزداد تنوعا على نحو يتسم بالكفاءة والشرعية على حد سواء.

إن في الخسائر والمعاناة الهائلة التي أدت إلى إنشاء المنظمة تذكيرا بالقيم الأساسية للعدالة والكرامة الإنسانية. ويجب أن نواصل العمل معا من أجل تحقيق سلام جدير بتلك التضحية. وأختتم بياني بأفكار الدبلوماسي الروماني البارز نيكولاي تيتوليسكو – وهو الرئيس الوحيد لعصبة الأمم الذي انتخب مرتين – وهو القائل: ”إن لكل واحد منا مهمة فكيف لنا أن نفشل في تحقيقها معا؟“.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. نحن مدركون للأهمية القصوى لموضوع هذه المناقشة، فضلا عن أنها أتت في الوقت المناسب، وخصوصا تزامنها مع الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي الواقع فإن دستور إندونيسيا – الذي وضعه الآباء المؤسسون قبل ٧٠ عاما أيضا – يعكس بشتى الطرق تلك الروح الكامنة وراء إنشاء هذه المنظمة العالمية. وأود أن أقتبس بعض الأجزاء من ديباجة الدستور الإندونيسي.

”ما دام الاستقلال يمثل حقا غير قابل للتصرف لجميع الدول، عليه يجب إلغاء جميع أشكال الاستعمار في العالم. .. ما دامت لا تتسق مع الإنسانية والعدالة“.

وعلاوة على ذلك، فإن دستورنا ينص على التزام بلدنا بتنفيذ ”نظام عالمي قائم على الحرية والسلام الدائم والعدالة الاجتماعية“. وتوفر تلك الأجزاء من دستورنا مبادئ توجيهية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه سياستنا الخارجية. وما تزال إندونيسيا تواصل الالتزام بتنفيذ ولايتها الدستورية بلا كلل.

لقد نظمنا في عام ١٩٥٥ المؤتمر الآسيوي – الأفريقي في باندونغ، بهدف حشد التضامن والدعم للأمم الرازحة حينئذ تحت نير الدول الاستعمارية كي تتمكن من تحقيق الاستقلال. وشكّل ذلك المؤتمر منطلقا هاما لإنشاء حركة بلدان عدم الانحياز في عام ١٩٦١. وكان الغرض منه أيضا تعزيز السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. وتضمنت نتائج مؤتمر باندونغ إعلانا يتألف من عشر نقاط بشأن تعزيز السلم والتعاون الدوليين. ونصت النقطة الأولى منه على ''احترام حقوق الإنسان الأساسية والأغراض والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة''.

ومنذ ذلك الحين برزت العديد من الدول المستقلة، وهي تشكّل غالبية الأعضاء في الأمم المتحدة اليوم. ومع ذلك، وبالرغم من ميثاق الأمم المتحدة، وتنامي الأطر المعيارية والتنفيذية بشأن السلام وحقوق الإنسان والأمن في منظومة الأمم المتحدة، فإن التحدي الأكبر لا يزال يتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وللأسف فقد أخفقت الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي عموما، في كفالة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وحقه في الاستقلال عن السلطة الأجنبية القائمة بالاحتلال.

ولا يمكن إنكار أن المنظمة قد عجزت طوال تاريخها عن منع العديد من النزاعات المسلحة وأعمال الإبادة الجماعية، وغير ذلك من المآسي الدولية والتصدي لها بطريقة فعالة. وكما نفهم، فقد أنشئت الأمم المتحدة لكي تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ولتعزيز السلام والحد من العدوان وتنظيم الشؤون الدبلوماسية، وسن قانون دولي، فضلا عن النهوض بالتنمية الاجتماعية على نحو جماعي وزيادة الرخاء. والأمر البالغ الأهمية هو أن تظل الأمم المتحدة قادرة على التكيف مع التحديات والبيئات الاستراتيجية الجديدة، عبر الإصلاح المستمر. ومع ذلك، فإنها من الضروري أن تكون قادرة على الوفاء بالتوقعات المشروعة لمواطني العالم. وفي ذلك السياق، فقد حققت بعض الإصلاحات نجاحا، في حين تعثّر البعض الآخر. ويقينا فإن بوسع المنظمة أن تعمل بشكل أفضل، ويجب عليها في بعض المجالات – مثل حل النزاعات ونزع السلاح النووي – أن تكافح لكي تضطلع بدور أكثر أهمية.

وتؤكد إندونيسيا على ضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإيلاء أولوية قصوى للحوار السياسي والوساطة والدبلوماسية، في ذات الوقت الذي يستمر فيه تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة. ونشدد على حل النزاعات بالوسائل السلمية أيضا لأننا جنينا فوائده المباشرة في مقاطعة آتشيه المضطربة في وقت سابق. وما زلنا نعمل بصورة حثيثة للتشجيع على التسوية السلمية للمنازعات على الصعيدين الإقليمي والدولي. تحقيقا لتلك الغاية، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تكتسي أهمية بالغة في منطقتنا. ونؤيد تماما الشراكة القوية بين الأمم المتحدة والرابطة، وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

وستواصل إندونيسيا من جانبها، الإسهام بلا كلل للمساعدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. واتساقا مع التزامنا الدستوري، شاركت إندونيسيا في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي. فقد عملت العديد من القوات الإندونيسية ضمن أصحاب الخوذ الزرق في مختلف القارات. وهناك حاليا ١٨٥٠ فردا من حفظة السلام الإندونيسيين المنتشرين في تسع من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتعتزم إندونيسيا أن تصبح من بين أكبر ١٠ بلدان مساهمة في تلك العمليات. وسعيا إلى تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٩، عملنا على تنفيذ

استراتيجيات في إطار ما يسمى خريطة الطريق للرؤية الرامية إلى نشر ٤٠٠٠ من حفظة السلام.

وفي ضوء التحديات العالمية الحالية، تعتزم إندونيسيا الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للمؤتمر الآسيوي – الأفريقي في نيسان/أبريل، بغرض التأكيد مجددا على مبادئ باندونغ. وسيشمل الاحتفال عقد مؤتمر قمة آسيوي – أفريقي بهدف تحقيق التقارب بين البلدان في القارتين، وتوثيق وتعزيز التعاون مع الاستفادة من المزايا المستمدة من القواسم المشتركة وأوجه التنوع في الإسهام في صون السلم والأمن والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة محورا حقيقيا للجهود الدولية الرامية إلى بعث النوايا الحسنة المشتركة ومشاعر الأخوة والسلام. وقد أحرزت المنظمة طوال تاريخها تقدما في بعض المجالات، في حين عانت من الانتكاسات في مجالات أخرى. ويجب علينا جميعا أن نضطلع بمسؤولياتنا بشكل كامل حتى نكفل وفاء الأمم المتحدة بوعدها. ويقتضي ذلك إحراز تقدم كبير في إصلاح مجلس الأمن دون مزيد من التأخير. ويجب أن يعكس المجلس حقائق القرن الحادي والعشرين. وتود إندونيسيا أن يكون المجلس بوضوح أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة، وأن يتحلى بالكفاءة والقدرة على خدمة مصالح الجميع، فضلا عن الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي بأسره، وليس شواغل الأقلية المختارة. ومع التسليم بوجود بعض الخلافات الشديدة بشأن الإصلاح، فإننا نرى أن هناك أيضا بعض المقترحات القابلة تماما للتطبيق، مثل المقترح الفرنسي الداعي إلى تنظيم استخدام حق النقض في حالات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونرى أن في الإمكان إحراز تقدم مجد عن طريق إبداء المزيد من الإرادة السياسية والحوار القائم على الاحترام المتبادل.

وفي الختام، تعتقد إندونيسيا اعتقادا راسخا أن المنظمة هي أفضل أمل لتعددية الأطراف. لا تزال المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق صالحة. علينا ألا ندخر جهدا لتعزيز الأمم المتحدة من أجل تحقيق عالم أكثر عدلا وسلاما وازدهارا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): ترحب تايلند بعقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب، حيث يوافق هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن الأغراض الرئيسية الأربعة لإنشاء الأمم المتحدة محددة بشكل جيد وبوضوح في الفصل الأول من الميثاق. على مدى ٧٠ عاما، شهدت الأمم المتحدة نجاحات وإخفاقات في تحقيق أهدافها الأصلية. وفي حين أننا أحرزنا تقدما كبيرا على صعيد التنمية وصون السلام والأمن في أنحاء كثيرة من العالم وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، يبدو أننا واجهنا تحديات خطيرة. أثبت التاريخ أن النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف الأمم المتحدة يتوقف بشكل كبير على مسألتين رئيسيتين، من بين مسائل أخرى. أولا، هل ترتقي الأمم المتحدة إلى مستوى المسؤولية؟ ثانيا، هل تحترم الدول الأعضاء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتفي بالتزاماتها بموجبه؟ اسمحوا لي أن أعطي بعض الأمثلة.

كان يمكن منع وقوع مذابح في بلدان شتى لو تجاوزت الأمم المتحدة الانقسامات السياسية لتستجيب استجابات سريعة، أو لو توفرت لها الموارد الكافية لتنفيذ ولاياتها. كان يمكن أيضا منعها إن امتثلت الدول الأعضاء المعنية لمبادئ الميثاق المتمثلة في احترام حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق

والتقيد بالقانون الدولي. تفرض علينا الدروس المستفادة من تلك الحوادث المأساوية أن نبذل قصارى جهدنا كي لا يعيد التاريخ نفسه. وفي هذا الصدد، تثني تايلند على الأمين العام لمبادرته حقوق الإنسان أولا، وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة على جهودها المتواصلة لحماية المدنيين ومنع تكرار هذه المآسي المروعة.

نحن نشهد نزاعات ناشئة ومزمنة على المستويين القطري والدولي جراء أعمال العدوان وعدم احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والتعصب للمعتقدات الدينية والاختلافات الثقافية. يجري إعدام العديد من الأبرياء عمدا لمجرد اعتناقهم أديان ومعتقدات وعقائد مختلفة. يجبر سكان القرى على مغادرة ديارهم لمجرد أنهم ينتمون إلى أعراق وقبائل مختلفة. ولم يقدم الجناة إلى العدالة. لا يزال هناك استخدام أحادي الجانب للقوة والتدخل العسكري دون إذن من مجلس الأمن. تبين جميع هذه الأمثلة بوضوح أننا لم نحقق بعد الأهداف النبيلة للأمم المتحدة، وأنه لم يجر الامتثال للميثاق واحترامه على نحو كامل.

تتمثل أولوية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اليوم في تحقيق المساواة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها والمساواة في السيادة والتسامح لمنع انتشار التطرف والإرهاب. لمعالجة هذه المسائل الرئيسية، قد يعتقد البعض أن الميثاق، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٤٥، قد عفا عليه الزمن ولم يعد صالحا. تعتقد تايلند خلاف ذلك. لا تزال المبادئ والأحكام المنصوص عليها فيه عالمية وقابلة للتطبيق وصالحة. وما نحتاج إليه للتعامل مع تلك المسائل الملحة بشكل فعال، هو أساليب عمل ونهج وتدابير جديدة، وفقا للميثاق والقانون الدولي. وتشجع تايلند على مواصلة المناقشات في شتى المحافل فيما بين الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة المعنية والمجتمع المدني بشأن هذا الموضوع الهام.

وتظل المصلحة الوطنية هي الهدف الأسمى الذي لا تنازل عنه لكل بلد وكثيرا ما يشار إليها لدى صياغة السياسات الخارجية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية. غير أن أحد النهج الممكنة من أجل منع نشوب النزاعات واقتلاع الإرهاب والتطرف هو إعمال كلمة ''متبادلة'' وتعليق أهمية أكبر عليها، حيثما نشير إلى المساواة في السيادة والحقوق وتقدير القيم المختلفة. إن العالم اليوم في حاجة حقيقية إلى الاهتمام المتبادل والاحترام المتبادل والتفاهم المتبادل.

وفي الختام، ما فتئت تايلند تعتقد أنه يمكن تحقيق الأهداف الأربعة الأصلية لإنشاء الأمم المتحدة إن التزمت جميع الدول الأعضاء بالمبادئ المكرسة في الميثاق واحترمتها على نحو كامل. أود أن أؤكد من جديد التزام تايلند بالوفاء بالتزاماتنا المنصوص عليها في الميثاق فيما يتعلق بجهودنا المشتركة لصون السلام والأمن والسماح بأن يسود السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم وأشكر بلدكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة والمثيرة جدا للاهتمام بشأن موضوع ''صون السلام والأمن الدوليين: التفكر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه''.

ويسر بوروندي أن ارتبطت، في أعقاب ولادة ديمقراطيتها من جديد في عام ٢٠٠٥، بأنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. بوروندي أكبر بلد أفريقي ناطق بالفرنسية مساهم بقوات في عمليات حفظ السلام في العديد من مناطق النزاع في مختلف أنحاء العالم. يعمل أفرادها العسكريون وأفراد شرطتها بشجاعة كل يوم تحت الراية الزرقاء للأمم المتحدة والراية الخضراء للاتحاد الأفريقي، من

أجل إعادة إحلال السلام في المناطق المضطربة، لا سيما في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى.

جاء دورنا كي نرد الجميل إلى المجتمع الدولي، الذي شارك في استعادة السلام وتوطيده في بلدي بعد عدة سنوات من الحرب والأزمات التي لم يسبق لها مثيل. ومن المفهوم بالتالي أن نشر قواتنا في عمليات حفظ السلام هي طريقتنا لتوجيه الشكر إلى المجتمع الدولي، الذي ظل إلى جانب بوروندي في وقت السلم كما هو في وقت الحرب.

منذ تسعينات القرن الماضي، أصبحت عمليات حفظ السلام هي القاعدة لا الاستثناء من أجل إعادة إحلال السلام والاستقرار، ولا سيما في المناطق التي تعاني من النزاعات الداخلية، مثل منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وقد تطورت طبيعة ولايات تلك العمليات على مدى العقود، وتتغير باستمرار. وفي نفس الوقت، أصبحت آليات التنفيذ معقدة على نحو متزايد، الأمر الذي يعني أن التحديات التي يتعين على المنظمة أن تواجهها تتضاعف باستمرار.

لا يمكن عمل أي شيء بدون الأمن، غير أن كل شيئ يصبح ممكننا عند ضمان الأمن وامتداده في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وفي هذا الصدد، فإن التعبئة المبكرة لما يكفي من الموارد من أجل بناء القدرات وتمويل الأنشطة ذات الصلة، من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عاملان أساسيان في أي إصلاح لقطاع الأمن. وفي هذا الصدد، ترحب بوروندي بنجاح برنامجها للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، الأمر الذي أتاح الإدماج المناسب للمتمردين الأجانب في الجيش النظامي.

وبفضل هذا الإدماج الناجح، صار لبوروندي الآن قوات دفاع وأمن وطنية وشاملة للجميع حقا، وهي تساعد حالياً على صون السلام في عدة مناطق ساخنة. وتقف بوروندي على أهبة الاستعداد لتتشاطر مع الدول الأخرى تجربتها في برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في إطار شراكة ثلاثية تشمل بوروندي والبلد المعني والأمم المتحدة و/أو الاتحاد الأفريقي.

إن تمديد ولايات العمليات القائمة وإنشاء عمليات جديدة يجب أن يتم بما يتفق تماماً مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وعلاوة على ذلك، من الضروري الالتزام بالمبادئ الأساسية التي اعتمدتها الجمعية العامة فيما يتعلق بتلك العمليات، مثل موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.

وكما نعلم جميعاً، فإن عدداً كبيراً من عمليات حفظ السلام مكلف بحماية المدنيين. وإننا نكرر التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول ذات السيادة، إلا في حالة الفظائع الجماعية، مثل الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو التطهير العرقي. ولا يمكن أن تكون حماية المدنيين ذريعة للتشجيع على تغيير النظام أو التدخل العسكري أو أي عمل آخر من شأنه أن يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من المهم أن نواصل تعزيز الحوار فيما بين البلدان التي تستضيف عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن.

وترى بوروندي أن حفظ السلام أداة هامة من أدوات الأمم المتحدة من أجل تسوية حالات الصراع في جميع أنحاء العالم، ونحن نؤمن بهذه الأداة. بيد أن حفظ السلام لا يحل محل آليات أخرى أكثر فعالية من حيث التكلفة وهي موجودة بالفعل، مثل الدبلوماسية الوقائية والجهود السياسية لتسوية النزاعات سلمياً قبل وقوعها. ونشدد على أنه عند إنشاء عمليات حفظ السلام أو تمديد ولاية عملية قائمة، تدعو الحاجة

إلى الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالمبادئ الأساسية التي تحكم هذه العمليات. ويجب علينا، في جملة أمور، احترام مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولا يمكن القول بما فيه الكفاية إن التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام. ولا يمكن التقليل من شأن الدور الذي تضطلع به البلدان المساهمة بقوات، والتي يخاطر جنودها بحياقم من أجل السلام في عملية حفظ السلام ككل وأهمية مشاركتهم الكاملة في وضع السياسات أو التوصل إلى القرارات ذات صلة بالقوات وولاية وتكوين عمليات حفظ السلام.

إن تقديم أي دعم مالي ولوجستي لازم لعمليات حفظ السلام أمر ضروري لكفالة تنفيذ ولاياقما بنجاح. وينبغي ألا يصبح تمويل عمليات حفظ السلام عبئاً على البلدان المساهمة بقوات.

ومع التأكيد من جديد على أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين يقع على عاتق مجلس الأمن، فمن الضروري الاستمرار في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل الصراعات وفي حالات ما بعد الصراع من خلال الجهود المشتركة لمنع نشوب التراعات وتسويتها وحفظ السلام وبناء السلام. والتعاون الجاري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دليل على إمكانات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. وينبغي مواصلة هذا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتعزيزه وجعله دائماً.

وبالنظر إلى قصر الوقت المخصص لمناقشة هذا الموضوع الهام والواسع جداً، اسمحوا لي أن أتناول بعض المقترحات الملموسة في إطار هدفنا المشترك المتمثل في تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذه القائمة ليست شاملة.

أولاً، في سياق الحفاظ على عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، يمكن إدراج عناصر بناء السلام بسرعة. ويجب أن تكون أي استراتيجية لبناء السلام قائمة على الخبرة الوطنية وأن يجري التخطيط لها بطريقة متسقة وشاملة لجوانب عدّة للتأكد من أنها تتماشى مع احتياجات البلد المعني ومع مبدأ الملكية الوطنية والأولويات المحددة من قبل السلطات الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قد تبرهن آراء البلدان المضيفة والدروس المستفادة منها وأفضل ممارسات البلدان المساهمة بقوات على أنها ضرورية لتحديد الاحتياجات الحقيقية للبعثات الميدانية.

ثانياً، نشير إلى أن المرأة تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب التراعات وإعادة بناء المجتمعات المحطّمة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إشراك المرأة بصورة منهجية في جميع مراحل عملية تسوية المنازعات والوساطة وإنعاش المجتمع المحلي والإدارة المحلية بعد التراع.

ثالثاً، من المهم للغاية ضمان أن تكون هناك ولايات محددة بوضوح وذات موارد كافية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتلك التي تأذن بها الأمم المتحدة – مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي الآونة الأخيرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى – ووجود أهداف محددة بوضوح وسلاسل قيادة تستند إلى تقييم واقعي للحالة على أرض الواقع. ونعتقد أن على كل بعثة أن تراعي احتياجات البلدان المعنية وأولوياتها، بالتعاون مع السلطات الوطنية، منذ المراحل الأولى لعملية تخطيط البعثات.

رابعاً، ندعو إلى تعزيز ومواصلة الحوار والتعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة

العامة للتصدي التحديات التي تواجه حفظ السلام بروح من الشراكة والتعاون والثقة المتبادلة.

خامسا وأخيراً، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية وذلك من أجل تعزيز قدرتها على الإسهام في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. وقد شهدنا الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية – كالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومقرّه في بوجومبورا – في مجال حفظ السلام وتسوية التزاعات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا لجمهورية الصين الشعبية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة والثرية.

إنني أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء سيادة القانون. وسأدلي بنسخة موجزة من بياني؛ وستكون النسخة الكاملة متاحة عبر موقع ''تويتر''.

إن مملكة هولندا تثمّن الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل ٧٠ عاماً بوصفها مؤسسة لا غنى عنها من أجل تحقيق السلام والعدالة والتنمية في العالم. ومن هذا المنطلق، أود التركيز على منع نشوب التزاعات واستخدام حق النقض وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

إن أفضل طريقة للحفاظ على السلام والأمن هي منع نشوب الصراعات، وهي نقطة أثارها للتو زميلنا من بوروندي. وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع الصراعات، بطبيعة الحال، على عاتق الدولة. وفي الوقت نفسه، يتشاطر المجتمع الدولي أيضاً هذه المسؤولية. وندعو المجلس إلى استخدام الأدوات المذكورة في الفصل السادس من الميثاق لمنع نشوب الصراعات.

واتخاذ المجلس لإجراءات فورية، استجابة للإنذار المبكر، عنصر حاسم الأهمية في منع نشوب الصراعات.

والقيادة والإجراءات الواضحة ووسائل العمل أمور ضرورية. هذا هو الحال خصوصا عندما تكون هناك إشارات تتعلق بقرب ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أو فظائع جماعية. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية خاصة عن توفير الحماية في هذا السياق.

وترحب مملكة هولندا أيضا بدور أكثر تطلعا للأمين العام يتعلق بالمجلس – على سبيل المثال، عن طريق تقديم إحاطات إعلامية منتظمة، بحيث يمكنه فيها أن يطرح المسائل المثيرة للقلق، حتى ولو لم تكن مدرجة رسميا بعد في جدول أعمال المجلس. ويمكن زيادة تعزيز عمل الوساطة التي يقوم بها الأمين العام. ونعتقد أيضا أنه يمكن زيادة تحسين التفاعل بين أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين.

نقطتي الثانية تتعلق باستخدام حق النقض. لقد شهدنا مرارا كثيرة ارتكاب فظائع جماعية في الحالات التي فشلت فيها التدابير الوقائية. وفي بعض المناسبات، لم يكن المجلس قادرا على التصدي لهذه الحالات بسبب استخدام حق النقض المثير للجدل. وفي رأينا أن استخدام حق النقض في هذه الحالات من جانب أعضاء المجلس الدائمين ينبغي أن يكون محدودا. وفي هذا الصدد، نحن نتفق مع البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لملديف في وقت سابق، حيث كان واضحا جدا. لذلك، نواصل الثناء على المبادرة الفرنسية ودعمها، وهي التي تقضي بأن يعتمد الأعضاء الخمسة الدائمون مدونة طوعية لقواعد السلوك بالامتناع عن استخدام حق النقض في مثل هذه الحالات.

ونحن نعتقد أن التسوية السلمية للمنازعات أداة حيوية في منع نشوب التراعات. والفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يعترف بهذا الهدف الحاسم الأهمية. وتلتزم مملكة هولندا التزاما عميقا بالتسوية السلمية للمنازعات، مع التركيز بشكل خاص على التسويات القضائية. ومن بين المؤسسات الأخرى التي تستضيفها المملكة، فهي فخورة باستضافة محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي، عاصمة العالم القانونية. ونشجع المجلس بقوة على اتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع نطاق استخدام التسوية السلمية للمنازعات من جانب الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

وبمقتضى المادتين ٣٤ و ٣٦ من الميثاق، يمكن للمجلس أن يوصي الأطراف بتسوية منازعاتها سلميا. وبوسع المجلس أيضا أن يقترح الشكل الأنسب الذي يراه ملائما، ويطلب الاطلاع على النتائج. وفي الحالات التي تختص بها محكمة العدل الدولية، بوسع المجلس أيضا أن يحث بشدة الأطراف على رفع منازعاتها إلى المحكمة. ويمكن للمجلس أيضا أن يشجع الأطراف على القبول باختصاص المحكمة حتى عندما لا تملك المحكمة هذا الاختصاص بعد.

وتشعر هولندا بالثقة الكاملة بنوعية آليات تسوية المنازعات المشار إليها في الميثاق. ونحن نعتقد اعتقادا قويا أن الدول ينبغي ألاّ تستخدم تلك الآليات فحسب، بل وأن تلتزم أيضا بالقرارات التي تُتخذ من خلالها.

وفي الختام، تؤمن هولندا إيمانا قويا بشراكتها مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والعدالة والتنمية. وهذا الإيمان الراسخ يشكل أساس ترشيحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وهولندا مستعدة للقيام بدورها كشريك بنّاء في المجلس سعيا لصون السلم والأمن الدوليين. واسمحوا لي أن أنهي كلامي بالاقتباس من خطاب ألقاه وزير خارجية بلدي، ألبرت كويندرز، في الأسبوع الماضي حيث نقل عن ويلي برانت قوله: ”السلام ليس كل شيء، ولكن ما من شيء بدون السلام“.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد ريفاس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي نعتقد أن توقيتها مناسب جدا، لأننا سنحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. كما أشكركم على المذكرة المفاهيمية (S/2015/87، المرفق) التي جرى تعميمها لهذا الغرض.

إن هذه المناقشة تسمح لنا بإعادة التأكيد على التزام أوروغواي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتوفر لنا في الوقت نفسه الفرصة للتفكير في ما وصلنا إليه اليوم، نظرا لأننا نلاحظ مع القلق بأننا ما زلنا بعيدين عن الوفاء الكامل بتلك المقاصد والمبادئ.

وتؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به ممثل ملديف باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

بالنسبة إلى مهمة الحفاظ على السلام والأمن، تؤكد أوروغواي من جديد، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥. وفي حين أن السياق الدولي تغير كثيرا منذ ذلك الحين، تظل تلك المبادئ مبادئ أساسية تشكل إطارا للحقوق والواجبات الأساسية. ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول هو حجر الزاوية في النظام المتعدد الأطراف الذي يجمعنا اليوم. وفي السياق نفسه، إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يمثّل قيمة أساسية، لأنه يضمن المساواة في سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، وحقها في تقرير المصير.

ومثلما ورد في ديباجة الميثاق، تأسست المنظمة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومع ذلك، نلاحظ مع الأسف أننا بعيدون عن تحقيق هدفي السلام والأمن المنصوص عليهما في الميثاق.

وتشعر أوروغواي بالقلق إزاء حقيقة أن مقاصد الميثاق ومبادئه لا تُحترم في مناطق مختلفة من العالم، حيث لا تزال هناك أنشطة تتعارض معها. إن ذلك لا يؤثر على السلم والأمن الدوليين فحسب، ولكنه يؤثر أيضا على المنظومة ككل ويهدد الأسس التي قامت عليها بالذات. وحقيقة أن ١٢٠ ٠٠٠ من أفراد الجيش والشرطة والموظفين المدنيين ينتشرون على نحو لا سابق له في شتى البعثات لهي دلالة على أن مهمة حفظ السلام لا تزال مهمة ضخمة، وهي في تزايد.

إن الحصول على موافقة الدولة المعنية مبدأ توجيهي لعمليات حفظ السلام يضمن شرعيتها. ومع ذلك، نحن ندرك أن معظم التراعات المسلحة تدور حاليا داخل الدولة الواحدة، وأنه في بعض الحالات التي تتعرض فيها القيم الأساسية وحقوق الإنسان للخطر، لا يستطيع المرء اعتماد التفسير الأكثر تطرفا للسيادة لأن من شأن ذلك أن يوازي الإفلات من العقاب. وإننا ننوّه بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان تقع على عاتق الدولة. ولكن عندما لا يتم الوفاء بتلك المسؤولية ويكون هناك تهديد وشيك بارتكاب الإبادة الجماعية، أو جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو التطهير العرقي، فإن عدم التدخل يفسح المجال أمام انخراط المجتمع الدولي.

والتزام أوروغواي بالسلم والأمن الدوليين هو التزام ملموس، عن طريق اسهاماتنا الكبيرة في عمليات حفظ السلام التي نشارك فيها، في جملة أمور أخرى، ليس لتحقيق تلك الأهداف فحسب، وإنما أيضا من خلال حتمية التضامن الفئوي والأخلاقي والمعنوي مع الدول الشقيقة في المنطقة، ومع الدول الأخرى التي تواجه حالات خطيرة من التراع وعدم الاستقرار. والتزام أوروغواي ليس جديدا، بل يعود إلى الخمسينات والستينات من القرن الماضي، عندما قررت حكومتي إرسال مراقبين عسكريين إلى البعثات في شبه جزيرة سيناء والهند وباكستان، ومن ثم زادت مشاركتها حتى تجاوز عدد ذوي الخوذ الزرق من أوروغواي ٢ ٠٠٠ فرد عام ٢٠١٣.

وفي هذا الصدد، من الجدير ذكره أنّ لأوروغواي دورا في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يشارك فيها قرابة ١ ٠٠٠ من قواها، أمّا دورها في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فلا يقتصر على وجود قوات لها على أرض الواقع فحسب، ولكنها ترأس أيضا مجموعة أصدقاء هايتي.

وبغية تحقيق السلام الدائم، يجب أن نتصدى للأسباب الجذرية للتراعات، وبالتالي توطيد التنمية بجميع أبعادها، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. أمّا الاستقرار السياسي، والحكم الديمقراطي، والسلامة الإقليمية للدول، فهي شروط ضرورية لمنع نشوب التراعات. وفي الوقت نفسه، إن توطيد سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والمساواة، والاندماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر لهي أمور تساهم أيضا في منع نشوب التراعات وبناء السلام بعد انتهاء التراع.

وفي الختام، بينما نعترف بالدور الرئيسي الذي يسنده الميثاق إلى مجلس الأمن بغية تنفيذ المهمة الصعبة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ندرك كذلك الدور التكميلي الذي يُعهد به إلى الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأوروغواي، بصفتها عضواً في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وهو هيئة تعاون وتشاور سياسي، اضطلعت بدور هام في منع نشوب التراعات وإيجاد تسويات سلمية للخلافات، جزء من

منطقة سلام تضع ثقتها في الدبلوماسية الوقائية بصفتها أداة فعالة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر وفد بلدكم، سيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع ''صون السلام والأمن الدوليين: التفكُّر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه''.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، فإنَّ بابوا غينيا الجديدة ستحتفل بسنتها الأربعين من الاستقلال والعضوية في المنظمة. وحين انضممنا إليها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، التزم بلدنا ''بصون السلام في جميع أنحاء منطقتنا وجميع أرجاء العالم وبتعهدنا أن ندعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة''. وفي الحقيقة، أعيد تأكيد هذا الالتزام مرات عديدة من قِبَل قادتنا في مناقشات عامة متتالية في الجمعية العامة. وسيبقى مُصاناً إلى جانب إعادة تأكيد التزامنا بسيادة القانون ودعم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، كما أشير في الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، إننا ندعم مبادرة فرنسا بشأن ضبط النفس في استخدام حق النقض في ما يتعلق بالفظائع الجماعية. لكننا نود أن نقترح أيضاً أن تُناقَش هذه المسألة الهامة جداً في الجمعية العامة، بغية تعبئة أوسع دعم ممكن للمبادرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإننا ندعم بقوة العبارة الواردة في المذكرة المفاهيمية للوفد الصيني والتي تقول إنَّ البلدان

''سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، باعتبارها أعضاء في المجتمع الدولي، ويحق لها جميعا المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة''. (S/2015/87، المُرفق، الصفحة ٣)

وهذا يؤكدما ورد في الفقرة ١ من المادة ٢، من ميثاق الأمم المتحدة، التي تشدِّد على المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإننا نشكر جميع تلك الدول، كما نؤكد مجدداً هذا المبدأ الهام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير بشكل خاص إلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم وزير خارجية نيوزيلندا، الذي لاحظ حقيقة أننا – أعتقد أنه كان يشير في هذا السياق إلى المجلس – ''ينبغي أن نُصغي إلى أعضاء الأمم المتحدة، بما يشمل أصغرهم، الذين لا يُسمعون غالباً''. وأضاف قائلاً ''ينبغي أن نستمع إلى خيبة أملهم وإحباطهم''. ونحن نعترف بأنّ سماع جميع الأصوات من شأنه أن يعزز مفهوم التعاون المفيد للجميع، الذي تسعى مناقشة اليوم إلى تعزيزه.

لقد أكَّد الأمين العام السابق كوفي عنان العلاقة الهامة بين التنمية والأمن حين قال إنه لا يمكن أن يكون هناك أمن بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن، إلى جانب الإقرار بأهمية حقوق الإنسان في هذا السياق. وفيما نمضي نحو اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أيضاً أن نضمن التنفيذ المستمر للأهداف الإنمائية للألفية، بصفتها مكوِّناً هاما لأهداف التنمية المستدامة. ولا بدَّ أن تكون التنمية جزءاً أساسياً من الاقتراح بشأن التعاون المفيد للجميع. ومن شأن إدراك ذلك أن يكون إعادة تأكيد ''الرؤيا الجميلة الواردة في الميثاق''، كما أشار سابقاً وزير خارجية الصين.

إنَّ جزءاً من نموذج التنمية يجب أن يدرك ضرورة معالجة الآثار السلبية الخطيرة لتغير المناخ. وقد أثيرت هذه المسألة من قِبَل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، في سياق المخاطر على تنميتها المستدامة وعلى وجودها في نهاية المطاف. ولتلك الغاية، اقترحت تلك الدول القرار المعنون

”تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن“، (قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٣)، الذي اتخذته الجمعية في عام ٢٠٠٩، والذي يلحظ العلاقة بين الأمن وتغير المناخ. والفقرة ١ من هذا القرار تدعو

”الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء وفي حدود ولاية كل منها، إلى أن تكثف جهودها في النظر في مسألة تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك تداعياته المحتملة على الأمن“.

وبموازاة ضرورة احترام حدود الكوكب وإدراكها، ندرك كيف تصبح طبيعة تغير المناخ مُضاعِفة للتهديد، مع إمكانية مفاقمة مخاطر قائمة معيّنة على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ومن بين مسائل هامة أخرى، أعرب مجلس الأمن في بيان رئاسي عام ٢٠١١ عن قلقه ”إزاء احتمال حدوث تداعيات أمنية من جراء فقدان بعض الدول لأراض بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر، ولا سيما في الدول الجزرية المنخفضة“ (S/PRST/2011/15، الصفحة ٢)

إنَّ الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي تعطي صوتاً متساوياً لكل دولة عضو. ومناقشة اليوم أعادت تأكيد هذه المسألة بقوة.

ختاماً، إنَّ الرئيس شي جينبينغ، أثناء زيارته الأخيرة مع قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، في فيجي، أكد مجدداً أننا، ”سنكون شركاء جيدين في التعاون المفيد للجميع والتنمية المشتركة“، وأضاف أنَّ الصين ستواصل تقديم الدعم والمساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، ونحن جميعاً ممتنون على ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد لاسو ميندوثا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): قبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أعرب لكم، سيادة الرئيس، عن أطيب تمنياتي بمناسبة السنة القمرية الجديدة. وأود أيضاً أن أقدم أفضل تمنياتي إلى كل الذين يحتفلون بهذه المناسبة. ويطيب لي كذلك أن أهنِّئ الصين على اقتراحها موضوعاً للمناقشة المفتوحة اليوم، يتَّسم بأهمية خاصة، ونحن نحضِّر للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة بمثابة ردٍّ من المجتمع الدولي على فظائع حرب شملت جبهاتها ثلثي الكوكب تقريباً، وقتلت نحو ٧٥ مليون شخص. وكان نحو ٤٠ مليوناً منهم مدنيين – وكثيرون منهم ضحايا الإبادة الجماعية، التفجيرات الشاملة، المرض والمجاعة. وشهدت نهاية تلك الحرب أيضا أول استخدام عسكري للسلاح الذري، الموجود لدى دول قليلة اليوم، والذي يمكن أن محو البشرية جمعاء.

إنَّ شعوب العالم، من خلال حكوماتها، لكي تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب – كما تورد ديباجة ميثاق الأمم المتحدة – أنشأت هذه المنظمة بالاستناد إلى عدة مبادئ للعلاقات الدولية، وأوكلت إلى هيئاتها مهامَّ مختلفة، بما يشمل الجمعية العامة، حيث تشارك جميع الدول الأعضاء، ومجلس الأمن، الذي كلَّفته الدول بالمهمة الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. والعمل الفعال من قِبَل مجلس الأمن يستدعي استناد إجراءاته إلى احترام المبادئ التي أنشئت عليها الأمم المتحدة وحُدِّد إطارها بالمهامِّ والصلاحيات التي يكلفها بها الميثاق. والمقاصد والمبادئ هي المقياس الذي بموجبه يُحكَم على المجلس.

ومن بين المقاصد الرئيسية الواردة في ميثاق المنظمة، صون السلم والأمن الدوليين والتسوية السلمية للنزاعات. ويجب بذل الجهود لتحقيق هذه المقاصد بالانسجام مع المبادئ الواردة في المادة ٢، وأولها المساواة في السيادة بين الدول.

وهذا المبدأ، إلى جانب مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ضمانة لاستقلال جميع بلداننا، وحماية من طموحات الدول التي، في ضوء قوتها الاقتصادية والعسكرية، تسعى إلى أن تفرض على البلدان الأخرى أنظمة اجتماعية ووصفاتها من أجل التنمية.

والشاغل الأول لدى المجلس، بصفته ضامن السلام والأمن الدوليين، يجب أن يكون احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

في التاريخ الحديث للعالم لا تنقصنا أمثلة على عدم احترام تلك المبادئ، حتى في بعض الحالات التي تكون ضمن إطار سلطة مجلس الأمن أدت إلى حالات اتسمت بدرجة أكبر من عدم الأمن السياسي والعسكري والاقتصادي، بالمقارنة بما كان قائماً قبل التدخلات الأجنبية في حالات معينة، وأكرر عندما كان مجلس الأمن عاجزاً عن منع التدخلات العسكرية الانفرادية.

على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة الذي يهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين قد توخى سلسلة من الآليات التي ينبغي استخدامها، نشهد زيادة في عدد القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق. ونود أن نوجه نداء مفاده ما ينبغي استخدامه في ظروف تشوبها الصراعات والتهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين، باتباع نهج تدريجي على نحو كاف يقوم على التفرع، يتمثل في الأحكام الواردة في الفصل السادس من الميثاق والمتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومبادئ الفصل الثامن من الميثاق بشأن الاتفاقات الإقليمية.

أود التذكير بأن إكوادور جزء من منطقة سلام أعلنها رؤساء دول وحكومات جماعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعلى نفس المنوال، من المتاح تحت تصرف الأمين العام ما يحظى به مكتبه من مكانة لممارسة الدبلوماسية الوقائية بهدف تحاشي تدهور حالات عدم الاستقرار أينما تنشأ.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة ناتيفيداد (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير الفلبين للصين التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن موضوع في غاية الأهمية ويقع في صميم وجود الأمم المتحدة.

بعد ثمانية أشهر من اليوم، ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السبعين لإنشائها. فقد انبثقت من الرغبة الجماعية في السلام ومن مصلحتنا المشتركة في إنهاء ويلات الحرب وهدفنا المشترك في تحقيق الازدهار من خلال السلام. ومع وجود عدد كبير جدا من البلدان التي تواجه أزمات، وتسبب الصراعات الراهنة بخسائر في آلاف الأرواح البريئة، وتدمير في الممتلكات وتشريد للأسر ووضع ضغوط شديدة على موارد العالم، من المستحيل تقريباً أن نتصور عالماً لا توجد فيه هيئة عالمية مكرسة وملتزمة تماماً بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وكما قال الرئيس الأمريكي السابق دوايت د. ايزنهاور في عام ١٩٦١،

> ”إن الأمم المتحدة، بكل عللها، وبكل إخفاقاتها التي يمكن أن نأخذها عليها، ما زالت تمثل أفضل أمل للإنسان في الاستعاضة عن ساحة المعركة بطاولة المفاوضات.“

ومع ذلك، لا يمكن أن تكون الأمم المتحدة فعالة ومجدية إلا إذا جعلتها كذلك الدول الأعضاء فيها. لذلك من واجبنا جميعا الإبقاء على جذوة نص وروح ميثاق الأمم المتحدة متقدة في خضم التحديات الجديدة والمستمرة.

تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل النمسا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء سيادة القانون. وما انفكت الفلبين تنادي بسيادة القانون كما هي متجسدة في الميثاق، بجعلها في صدارة تصميمنا الجماعي على إحلال السلام.

تعتقد الفلبين أن تعزيز السلم العالمي يبدأ بالدرجة الأولى في الوطن. لقد شهد المجتمع الدولي التزامنا القاطع وجهودنا الدؤوبة لتحقيق وبناء السلام في الجزء الجنوبي من الفلبين. لقد بدأنا رحلة طويلة نحو تحقيق السلام الدائم في ذلك الجزء من بلدنا، وعلى الرغم من النكسات الأخيرة، ما زالت حكومة الفلبين، وجميع أصحاب المصالح المعنيين في العملية السلمية، ثابتين في التزامهم بالهدف المتمثل في بزوغ فجر اليوم الذي نرى فيه مجتمع مينداناو الإسلامي ينعم بالسلم والازدهار ويأتي أُكله. إن التراجع وعكس مسار كل التقدم الذي تحقق ليس خياراً. نعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة التي ما فتئت تقدم لنا دعمها القوي طيلة جميع مراحل العملية وعلى ثقتهما المستمرة.

بينما نقوم بتسوية المسائل المعلقة الخاصة بعملية السلام في ميندناناو، نواجه مهمة على نفس القدر من التحدي تتمثل في التوترات في بحارنا الإقليمية. لقد لجأت الفلبين إلى سيادة القانون سعياً منها إلى إنهاء تلك التوترات، وإيمانا منها بأن الأداة الجوهرية لحسم المنازعات البحرية تتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وقد أبقينا المجتمع الدولي على اطلاع بموقفنا وبالتطورات التي تطرأ عليه، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في بحر الفلبين الغربي وبحر الصين الجنوبي، وهي مسألة من دون شك تشكل شاغلا عالميا. لقد لجأت الفلبين إلى التحكيم لتوضيح الحقوق البحرية وتسوية المنازعات البحرية بصورة سلمية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن التحكيم في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية مترسخ في المادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد طالبنا وكررنا مطالبتنا بوقف جميع أنشطة استصلاح الأراضي في المناطق المتنازع عليها والإسراع في المحادثات بشأن قواعد السلوك الملزمة قانوناً في بحر الصين الجنوبي. إن استصلاح الأراضي الواسع يشكل تهديداً مباشراً للفلبين وللدول المدعية الأخرى. وينبغي أن يكون مبعث قلق كبير لجميع الدول، لأنه يتهدد الأمن ويتهدد بشكل عام السلم والاستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن استصلاح الأراضي الكبير الذي يتسبب بتدمير واسع النطاق في التنوع البيولوجي في المنطقة سوف يحدث أيضاً ضرراً فادحا في التوازن البيئي برمته في بحر الفلبين الغربي وفي بحر الصين الجنوبي. وهذا الضرر الذي لا يمكن إصلاحه ستكون له آثار طويلة الأجل على جميع الشعوب ضمن الحدود الجغرافية السياسية التي ما انفكت لأجيال تعتمد على البحر لكسب قوتها. ويجب علينا بنفس القدر ضمان سلامة تلك الشعوب التي تسعى بصورة مشروعة وسلمية ومستدامة لكسب قوتها في تلك المناطق. إن الذين يقومون بأعمال تعرض أرواح تلك الشعوب للخطر ولا يلتفتون إلى النداء من أجل ضبط النفس غير مخلصين لقضية السلام.

من سوء الطالع، أن البعض منا هنا قد نسي أهوال الحروب وقام بأعمال تقوض السلم والأمن في منطقتنا وجعل الالتزامات التي قُطعت في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ عديمة الجدوى بأن،

> ”نمارس قدرا أكبر من التسامح ونعيش في سلام وحسن جوار ونوحد قوانا لصون السلم والأمن الدوليين“.

في خضم جميع تهديدات السلم التي تواجهنا اليوم، بوسع المجتمع الدولي أن يعوّل على الفلبين في تعزيز مقاصد ومبادئ

ميثاق الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة وميثاقها ما برحا حصنين هامين تسمع فيهما أصوات جميع البلدان على الساحة الدولية وسيظلان كذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تود هنغاريا أن تشكر الصين على الدعوة إلى عقد تلك المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن التي نقدرها حق قدرها، لأننا مهما تعهدنا بالتزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لن نوفي ذلك التعهد القدر الكافي.

يشرفني أن أتكلم هنا اليوم في القاعة للمرة الأولى بوصفي الممثلة الدائم لهنغاريا. لقد قيل الكثير اليوم، لذلك أفضل التركيز على نقاط ثلاث رئيسية: الأولى، الحاجة إلى الحوار الحقيقي الذي نفتقر له؛ الثانية، أهمية عدم إغفال ذنوبنا السابقة ولكن التعلم منها؛ والثالثة، ضرورة تجاوز التفكير في الإطار التقليدي والتطلع إلى أساليب جديدة للنجاح في صنع السلام.

إن الكلام في إطار متسق هدفي طيلة حياتي المهنية. وإن حديث المرء مع الآخر بكرامة حتى عندما تكون خلافاتنا مستحكمة ينبغي أن تكون الشاغل الرئيسي في اللحظات الصعبة بالنسبة لنا جميعاً. وفي الحقيقة، إن الاختلافات في الرأي والرؤى لدينا والتي يجري التعبير عنها أحيانا، وروح توافق الآراء كلها تجعل من الصعب معالجة بعض المسائل.

غير أن هنغاريا لا تزال ترى أنه ينبغي لنا معالجة خلافاتنا السياسية من خلال الحوار المستمر وفن الإصغاء والاستجابة من أجل عدم إساءة فهم كل منا الآخر على أقل تقدير.

وكلمة ''الحوار'' لا تعني الحوار بين شخصين أو جماعتين، ولكن القبول من جانب مشاركين أو أكثر بأهم سيقارنون ويضاهون حججهم حتى النهاية. وبناء على ذلك، فالحوار تجربة محفوفة بالمخاطر. ويرى بلدي، أن الأمم المتحدة قد أنشئت لإجراء الحوار، وأنه يجب عليها العمل على أعلى مستوى ممكن من أجل الحوار.

وسيتفق المجلس معي على أنه علينا تجديد التزامنا بتفهم كل منا لهوية الآخر وخلفيته الثقافية والتسامح إزاء، على ألا تغيب عن أذهاننا وأن تبقى عامرة قلوبنا بالأبيات التي قالها جلال الدين الرومي، العالم والفيلسوف والشاعر الإسلامي العظيم الذي عاش في القرن الثالث الذي كتب: [نصفي من تركستان ونصفي من فرغانة شطري ماء وطين وشطري روح وقلب شطري من شط المحيط والباقي كالجوهرة الفريدة]. نحن، شعوب العالم، مرتبطون واحدنا بالآخر عالميا، واليوم أصبح ترابطنا أكبر من أي وقت مضى. ولذلك، يجب أن نحمي بوعي ومعا سلامنا الهش وأن نعمل ضد الشر من أجل تحسين مستقبل أطفالنا.

وتؤيد هنغاريا تأييدا كاملا البيانين اللذين تم الإدلاء بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وفريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وأراد الآباء والأمهات المؤسسون للأمم المتحدة وأجهزتها، بما في ذلك مجلس الأمن، ''إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''، كما سمعنا مرارا وتكرارا اليوم، ولكنهم أرادوا أيضا تحقيق المزيد: حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية. وكما قال نيلسون مانديلا، ليس هناك أي سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام. ولا يمكن تحقيق أي من ذلك دون تعليم أطفالنا في سن صغيرة جدا على احترام التنوع في البشرية والإشادة به. وعندئذ فقط يمكن للكبار في العمر احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

وقد شهدنا تطورا مذهلا حققته البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وينبغي إلا ننسى ابدأ أن التطورات الهائلة على الساحة السياسية، وينبغي لنا أن نفخر بها. ولا شك في أن

الأمم المتحدة قد خبرت قصص نجاح. فقد حققت استقرار الحالة الأمنية في عالم ثنائي القطب، وفي كثير من الحالات، كانت بمثابة الأمل الأهم – وفي بعض الأحيان الأخير – في الساحة الدولية كي تتغلب الدول الأعضاء على خلافاتها.

ومع ذلك، فأن العالم لا ينفك يتغير. لقد تغير العالم. إلا أنه يبدو أن الكثير من الناس لم تعد تذكر لماذا كان لا بد من إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً. فما زالت الصراعات وإراقة الدماء والمعاناة البشرية مستمرة. والأقليات الدينية والعرقية مهددة مرة أخرى. حيث تقطع رؤوس الناس بسبب الدين أو الجنسية والمعتقدات. هل نحن نعود بالوقت إلى الوراء؟ غير أن الناس لا يذهبون إلى الساحات الرئيسية في مدنهم لمشاهدة عمليات الإعدام أو إلى الحلبة لمشاهدة الأعمال الوحشية؛ ونحن نقوم فقط بتشغيل التلفاز.

إن العالم بحاجة إلى تنوير جديد. ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة بدور ريادي في إيجاده. إن العالم اليوم يشهد حالة من الاضطراب على الرغم من أن مجلس الأمن لم يكن أكثر انشغالا قط. بطريقة ما، يبدو أننا لا نتعلم بما فيه الكفاية من أخطائنا وخطايانا، ولا من جشعنا وأنانيتنا. ويبدو أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي يصابان بالشلل في كثير من هذه الحالات. إلا أن التاريخ قد بين لنا أن عدم التصرف لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد المعاناة الإنسانية وجلب المزيد من الفظائع، وأننا سندفع ثمنا باهظا جدا لتقاعسنا عن العمل على شكل خسائر في الأرواح وضياع الأجيال وفقدان الآمال والمستقبل.

أن عجزنا عن الارتقاء إلى مستوى التحديات التي نواجهها يقوض أيضا إيمان الناس بالأمم المتحدة وثقتهم فيها في جميع أنحاء العالم. ويرون المنظمة العالمية منفصلة عن الواقع وبعيدةعنه أكثر من أي وقت مضى. وقال اينشتاين أنه لا يمكننا حل المشاكل باستخدام نفس النوع من التفكير الذي استخدمناه عند أوجدناها. واستناداً إلى الدروس المستفادة التي وحدناها بقيمنا المشتركة، يجب أن نكون متفتحين إزاء الأفكار جديدة لتنفيذ المبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة بشكل فعال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): في البداية، السيد الرئيس، يطيب لي أن أتقدم لكم ولوفدكم بالتهنئة بمناسبة حلول العام الصيني الجديد، كما أود أن أشيد بمبادرة الصين لعقد هذه المناقشة الهامة بمجلس الأمن بشأن ”صون السلام والأمن الدوليين: التفكُّر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“.

إن العام الحالي يسجل مرور سبعين عاما على طي صفحة واحدة من أفظع الحروب التي شهدها العالم، والتى أسفرت عن سقوط الملايين من الضحايا، وكانت سببا للكثير من المحن والمعاناة التي ألمت بالعديد من الأمم والشعوب مخلفة ورائها الخراب والدمار. إن الاثار المدمرة للحرب العالمية الثانية لم تقتصر على فريقين متصارعين من الدول؛ بل شارك بها وتحمل ويلاتها أغلب شعوب العالم. فمصر كانت مسرحا لبعض من أهم فصول الحرب، والتي خلفت قرابة الـ ٢٠ مليون لغم أرضي بالصحراء الغربية شمالي مصر. وكانت سببا في نزيف متواصل للدم وسقوط الضحايا، فضلا عن اعاقة خطط التنمية. إن شعوب العالم خرجت من هذه المأساة بإرادة وعزم على تجنيب الأجيال القادمة ويلات الحروب، ويقين مشترك بمجموعة من الأهداف والمبادئ الخاصة بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامه الفرد ونشر التسامح والعيش معا فى سلم وحسن جوار؛

وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب، وقد كانت مصر في طليعة الدول المؤسسة للأمم المتحدة إيمانا منها بتلك المبادئ السامية. إن مرور سبعين عاما على انتهاء الحرب وإنشاء الأمم المتحدة يمثل لحظة هامة، تستوجب

التوقف لمراجعة مسيرة المنظمة. ولندرك باعتزاز ما حققته على صعيد السلم والأمن، وتعزيز التعاون الدولى في شتى المجالات، وتدعيم قيم التعايش واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما أنها أيضا مناسبة لنتعلم ونستلهم الدروس، مما قد يكون شاب اداء هذه المنظمة من قصور أو تعثر فى تحقيق أهدافها، لنستشرف الطريق الذي نمضي عليه، وأود الاشارة في هذا السياق إلى ما يلي: من الخطأ تصور أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت إلى خروج طرف منتصر وآخر مهزوم. بل أن النتيجة الحقيقة للحرب هى انتصار الإنسانية، وخروجها بإرادة مشتركة لبناء عالم جديد تتضافر فيه الجهود لحفظ السلم والأمن وتحقيق الرخاء لكافة الشعوب.

لذا فقد نصت الفقرة ٢٤ من ميثاق الامم المتحدة على أن مجلس الأمن يقوم بالمهام الموكلة إليه بالنيابة عن كافة الأعضاء بالأمم المتحدة. وهو الأمر الذي يدعونا لمواصلة الجهود لإصلاح أساليب العمل بالمجلس، وجعله أكثر شفافية وديمقراطية وتعبيرا عن شعوب العالم؛ وإدخال الإصلاحات التى تتوائم مع المتغيرات الراهنة وبالأخص إنهاء الوضع المجحف لتمثيل القارة الإفريقية، بما يعزز من مصداقية المجلس وكفاءته فى القيام بالمهام الموكلة إليه.

إن نقاشنا اليوم يعد مناسبة للتأكيد على ما نص عليه الميثاق من مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومنع استخدام أو التهديد باستخدام القوة فى العلاقات الدولية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وهو ما يدعو إلى التأكيد على ضرورة تمسك المجلس بهذه المبادئ في ممارسته مهامه، ودعم الأطراف والمنظمات الاقليمية في عمليات الوساطة وتسهيل المفاوضات، واحترام الملكية الوطنية لعمليات المصالحة والحوار السياسي وبناء السلام وإعادة بناء المؤسسات.

إن التحديات التي تهدد أمن عالمنا وسلمه اليوم لا تقل جسامة عن تلك التي واجهت الأمم المتحدة عند إنشائها، وهو ما يدعو إلى مواصلة تطوير أدوات المنظمة في التعامل مع النزاعات، وفي مقدمتها عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة ومنظومة بناء السلام، الأمر الذي تهدف إليه عملية المراجعة الحالية لمنظومتي حفظ السلام وبناء السلام والآليات الخاصة بالدبلوماسية الوقائية والوساطة وتسوية النزاعات.

ويشهد العالم اليوم مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وعلى رأسها شبكات الجريمة المنظمة وأنشطة الاتجار بالمخدرات والبشر والسلاح، إلى جانب الشبكات الارهابية التي ارتكبت العديد من الفظائع في مناطق مختلفة من العالم، ومنها ما وقع مؤخرا في سوريا والعراق وليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا. ولقد سعى المتطرفون في دعاياتهم إلى تقسيم العالم والدفع نحو المواجهة الصفرية بين الحضارات كوسيلة لحشد التأييد واستمالة المزيد من المتطرفين استغلالا للعاطفة الدينية. ولسنا اليوم في حاجة إلى تبرئة أي دين من محاولات البعض – عن جهل أو سوء مقصد – ربطه بالإرهاب، فنحن على ثقة من أن القيم السامية التي تتشاركها الأديان قادرة على دحض تلك الأفكار المتطرفة. ولكن ذلك لا يعني التقاعس. فعلينا بذل الجهد لتبني آليات فكرية وعملية تتيح العمل المشترك في إطار جماعي لمواجهة تلك التحديات ومعالجة جذورها، وتعمل على تعزيز قيم التعايش وقبول الآخر دون تنميط أو استهداف لمعتقده أو ثقافته.

وفي السياق ذاته، أود التذكير بما سطّره التاريخ من شواهد على مغبة غض الطرف عن الارهاب أو محاولة البعض استغلاله لتحقيق مآرب سياسية. لم يسلم ولن يسلم داعموه من شرّه، وهو ما أكدت عليه مصر مؤخرا من ضرورة توحد المجتمع الدولي في التصدي لهذا الخطر الداهم، ومحاصرة

تلك الجماعات الآثمة وقطع سبل التمويل عنها، بالتعاون مع الحكومات الشرعية.

وفي ختام كلمتي، أود أن أشير إلى استمرار القضية الفلسطينية دون حل، إذ لا يزال الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال مما يتناقض مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، وغيرها من مقررات الشرعية الدولية، بل مع مبادئ العدالة الانسانية. وحديثنا في هذه المناسبة التاريخية من عمر الأمم المتحدة لا يكتمل دون أن ندعو إلى إرساء السلام العادل والعاجل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء هذا الوضع المجحف بتمكين الشعب الفلسطيني من إعمال جميع حقوقه، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثلة كوستاريكا.

السيدة موريللو (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أهنئ الصين على عقد هذه المناقشة التي تتيح لنا الفرصة لنكرر التزامنا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من ملديف باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والنمسا باسم مجموعة أصدقاء سيادة القانون.

سبعون عاما بعد مؤتمر سان فرانسيسكو ومنع نشوب الصراعات يظل أحد الأسباب المركزية لوجود الأمم المتحدة. وما لا يمكن إنكاره أن صون السلم والأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بحل المسائل المتصلة بالتنمية واحترام حقوق الإنسان، التي هي أيضا من الأهداف المركزية للمنظمة وفقا للميثاق. لذلك، تود كوستاريكا أن تبدي التعليقات التالية بصفتها الوطنية:

أولا، من المهم تعديل عمل المجلس بشأن منع المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية. فمجلس الأمن لديه الوسائل اللازمة لاتخاذ التدابير بموجب الفصل السابع، ولكنه معتاد أقل بكثير على اعتماد التدابير السلمية وفقا للفصل السادس. وهذا الأمر يجب أن يتغير. وتدعو كوستاريكا، بصفتها من أعضاء مجموعة أصدقاء الوساطة، إلى الاستخدام الأقصى لأدوات الدبلوماسية الوقائية المتوفرة وتُسلط الضوء على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد. ونأمل أيضا أن ينوّه المجلس بهذا الأمر وينسق عمله مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى صاحبة الكفاءات ذات الصلة.

ثانيا، نسلط الضوء على الصلة بين الصراع والتدهور الخطير في أوضاع حقوق الإنسان. ومثل هذه الحالات، إن وجدت، ينبغي الابلاغ عنها لدى الكيانات ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن. ويجب فهم السيادة باعتبارها سيادة الدولة المسؤولة عن حماية سكانها من الفظائع الجماعية. وفي هذا السياق، تكرر كوستاريكا دعمها لمبادرة الأمين العام ”الحقوق أولا“. ونكرر أيضا أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمسائل حماية المدنيين وحقوق الإنسان بشكل عام عند تشكيل ولايات بعثات حفظ السلام.

ثالثا، تشدد كوستاريكا على أن المجلس لا يمكنه أن يستمر في تجاهل المادة ٢٦ من الميثاق، التي تلزمه بوضع خطط في سبيل إرساء منظومة لتحديد الأسلحة، بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين وصونهما من خلال التقليل من تحويل الموارد البشرية والاقتصادية في العالم نحو الأسلحة. والأفضل لهذه الموارد، من وجهة نظرنا، أن تستعمل في التنمية.

رابعا، تحث كوستاريكا المجلس على أن يستخدم أساليب عمل أكثر طواعية، وأن يكون بالتالي أكثر مرونة وأكثر شمولا لدى النظر في الحالات، على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ونكرر دعوتنا لتنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507 واستكمالاتها تنفيذا كاملا ومنهجيا، واعتماد النظام الداخلي المؤقت للمجلس بشكل رسمي.

خامسا، إن كوستاريكا، بداية بوصفها جزءا من مجموعة الدول الخمس الصغيرة والآن بوصفها جزءا من فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تعارض استخدام حق النقض، ولا سيما في حالات الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. ونحن ندعم الاقتراح الفرنسي بوضع مدونة لقواعد السلوك تتعلق باستخدام حق النقض، وندعو الأعضاء الدائمين إلى اعتماد إعلان مبادئ احتفالا بالذكرى السنوية السبعين للمنظمة.

أخيرا، بغية التمهيد لتعيين الأمين العام الجديد، تدعو كوستاريكا إلى أن تكون هذه العملية أكثر شمولا وشفافية وديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نطّلع على البيانات الشخصية للمتقدمين لخوض الانتخابات، وأن نستمع إلى بياناهم. ويجب أن تجري الجمعية العامة تصويتا أقلّه على اثنين من المرشحين اللذين يكون المجلس قد اختارهما سلفا. ويجب أن نتغلب على هذا التحدي ونمدد فترة الانتخابات ونوضّح أن هذا الانتخاب سيكون لفترة واحدة. ويعتقد وفد بلدي أنه في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبدعم قوي من المجلس، ستجد المنظمة، التي تجمع كل دول العالم، أفضل شخص لمواجهة التحديات الكبرى التي ينطوي عليها شغل منصب الأمين العام، وللكفاح بلا كلل من أجل صون السلم والأمن الدوليين ومصالح البشرية وتطلعاها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد أن ميونغ هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن تقديره للصين على قيامها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع التأكيد من جديد على الالتزام القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ونحن نتوقع أن يُظهر هذا الموضوع تماما، بنطاقه الواسع، الصورة الحقيقية للسلم والأمن الدوليين.

إن مقاصد الأمم المتحدة – الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإرساء علاقات ودية قائمة على الاحترام، ومبدأ المساواة في الحقوق، وتقرير الشعوب لمصيرها – ومبادئ الأمم المتحدة، التي تتمحور حول احترام المساواة في السيادة بين جميع دولها الأعضاء، لا تزال صالحة بعد ٧٠ سنة من تأسيس الأمم المتحدة، بل وتتصف بقدر أقوى من الحيوية والأهمية في ضوء الواقع القائم اليوم.

اليوم، تشارك أغلبية مطلقة من بلدان العالم في أنشطة وأعمال الأمم المتحدة كدول ذات سيادة متساوية في الحقوق والمؤهلات، بغض النظر عن الاختلافات في الأيديولوجيا أو النظام، وحجم السكان والإقليم، أو مستوى التنمية.

ومع ذلك، فإن المساواة في حقوق ومؤهلات الدول ذات السيادة، أي المساواة في السيادة، غير مدرجة بعد في الأعمال والأنشطة العامة للأمم المتحدة، بل بدلا من ذلك يجري تجاهلها وحتى انتهاكها. وتوجه تهديدات أو تعديات على سيادة الدول، والنظامين السياسي والاجتماعي، وحقوق الإنسان الحقيقية والثقافة، إلى درجة خطيرة، وتداس العدالة والحقيقة بحجة الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير وعدم الانتشار وغير ذلك. لذلك، لم يجر بعد تحقيق السلام والأمن في العالم، الذي هو الموضوع الرئيسي والدائم في الأمم المتحدة، والتحديات التي يواجهها آخذة في الازدياد.

لقد عهدت الأمم المتحدة لمجلس الأمن بصون السلم والأمن الدوليين، بوصف ذلك مسؤوليته الأساسية. ومع ذلك، فإن أنشطة مجلس الأمن اليوم متخلفة كثيرا عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

والواقع الحالي للمجلس هو أن دولة واحدة دائمة العضوية تسعى للقيام بدور الشرطة في العالم من خلال إما تكتلات عسكرية أو تحالفات عسكرية ثنائية لا علاقة لها بالأمم المتحدة، أو من خلال إساءة استخدام مجلس الأمن. ويتم تجاهل مناورات عسكرية واسعة النطاق ذات طابع عدواني، قامت بها تلك الدولة العضو ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، ولكن يجري اعتبار قدرات الدفاع عن النفس التي بنيت للدفاع عن السيادة والحق في الوجود، تهديدا للسلم والأمن وتفرض الجزاءات.

ولا يتم التشكيك في إطلاق بعض الدول الأعضاء لسواتل، ولكن يجري التشكيك بشدة في نفس إطلاق السواتل الذي تقوم به دول أخرى. ولا يجري التشكيك في إطلاق القذائف الذي أجرته بعض الدول الأعضاء، لكن يجري التشكيك بجدية في إطلاق القذائف الذي تجريه دول أخرى. ويستهان بأعمال التعذيب الرهيبة التي ارتكبتها تلك الدولة الدائمة العضو في بلدان أخرى، ولكن تقدم ما تسمى مسائل حقوق الإنسان في إحدى الدول الأعضاء باعتبارها تشكل تهديدا للسلام والأمن، رغم أنها ملفقة على أساس شهادات زور أدلى بها أولئك الذين ليس لديهم إنسانية من الناحية الأخلاقية، وارتكبوا جرائم داخل الوطن وانشقوا عنه.

إن الفظائع التي ترتكبها إسرائيل، في انتهاك لحق تقرير المصير وبهدف القضاء على جود الشعب الفلسطيني، تتم بتواطؤ وحتى بتشجيع، ولكن تواجه المطالب العادلة للفلسطينيين وأملهم في ممارسة حق تقرير المصير والعيش في وطنهم الأم اعتراض ذلك العضو الدائم.

سمعنا قبل اثني عشر عاما، الاتهام الذي وجهته الولايات المتحدة في مجلس الأمن بحجة أن هناك أسلحة دمار شامل في العراق. وبعد الغزو العسكري، الذي تلته إراقة مأساوية للدماء، أدرك العالم بأن ذلك أكبر كذبة خلال القرن، لا نزال نشهد نتائجها الكارثية حتى الآن.

وما لم تتم معالجة الظروف الراهنة، التي يساء فيها استخدام مجلس الأمن لخدمة الغرض الظالم لعضو دائم واحد وتبرير أفعاله، فلن يعود مجلس الأمن قادرا على التعامل مع مسألتي السلم والأمن الدوليين، وفقا لتطلعات ومطالب الدول الأعضاء، والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويظهر التعسف والتعالي المنعكسان في أعمال مجلس الأمن، بسبب عضو دائم في المقام الأول، بوضوح من خلال الحالة الناشئة في شبه الجزيرة الكورية. واليوم، لا يوجه التعامل مع المشكلة الكورية في مجلس الأمن صوب تعزيز السلام والأمن في شبه الجزيرة، ولكن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة تدمير سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحقها في الحياة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتحرير كوريا، ومرور سبعين عاما على التقسيم المصطنع للأمة الكورية على يد القوات الأجنبية. وخلال تلك العقود، حقق العالم تقدما هائلا وشهد تغييرات جذرية. ولكن الأمة الكورية لم تحقق الوحدة بعد، ولا تزال تعاني من آلام الانقسام. وهذا واقع مؤسف ومحزن، ومعروف للجميع.

ومن أجل فتح الطريق واسعا أمام إعادة التوحيد على نحو مستقل هذا العام من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الأمة الكورية بأسرها، اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مبادرات ترمي إلى التخلص من خطر الحرب، وتخفيف حدة التوتر، وإرساء بيئة سلمية في شبه الجزيرة الكورية. ولتحقيقها، طلبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الولايات المتحدة وقف التدريبات واسعة النطاق التي تجريها بشكل مستمر على مدار العام في كوريا الجنوبية وإجراء تغيير جذري لسياستها المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لكن الإدارة الأمريكية ردت بإعلان يحمل طابع المواجهة للإطاحة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، للاطاحة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأكرر هذه العبارة لأن هذه هي تحديدا الكلمات التي استخدمها الرئيس أوباما، والاستمرار في إجراء مناورات حربية تهدف إلى احتلال بيونغ يانغ.

وبالتالي، فقد نسفت الولايات المتحدة تماما أساس ما يسمى الحوار الذي تكلمت عنه، من خلال تأكيدها ظاهريا وعلنيا استراتيجيتها المتعلقة بالإطاحة بنظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويدخل ضمن سياسة الإدارة الأمريكية، حشد كل الوسائل الممكنة، النووية، وحقوق الإنسان، والهجمات الإلكترونية، وحرية التعبير وغير ذلك، من أجل القضاء على أيديولوجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونظامها وسيادتها.

هذا هو الواقع الذي يتكشف في شبه الجزيرة الكورية، حيث يجري ترسيخ الوضع الحالي للسلام والأمن في العالم، وهذا هو موقف وسلوك عضو دائم واحد تجاه مبدأ احترام المساواة في السيادة المنصوص عليه في الميثاق.

يجب تدارك الحط من الوضع الراهن لمجلس الأمن إلى أداة للتعسف، وبالتالي، تظهر الحاجة الملحة للإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ويجب على الولايات المتحدة التخلي عن سياساتها المعادية من جانب واحد ضد الدول الأعضاء ذات السيادة، والامتناع عن إساءة استخدام مجلس الأمن لأغراض أحادية ظالمة. وإذا كان مجلس الأمن يرغب في إثبات موقفه الجاد من مسألتي السلام والأمن، سيتعين عليه أن يتناول على النحو الواجب المناورات الحربية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لاستهداف وإسقاط دولة ذات سيادة وعمليات التعذيب والفظائع الرهيبة التي ارتكبتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أجزاء أخرى من العالم.

ستضطلع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمسؤوليتها وواجبها كدولة عضو في الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن للجميع، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن أجل أداء تلك المسؤولية والقيام بذلك الواجب، سنواصل الوقوف ضد أي تحرك للإساءة للأمم المتحدة سعيا لتحقيق مقاصد ومصالح فردية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم لعقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة والمحفزة للفكر بشأن تأكيد التزامنا القوي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ووفدي يقدر أيضا رؤيتكم الخاصة بشأن الموضوع، كما وردت في الورقة المفاهيمية (S/2015/87، المرفق). وأود أيضاً أن أشكر معالي الأمين العام على إحاطته الإعلامية ورؤيته فيما يتعلق بموضوع المناقشة.

وتعقد مناقشة اليوم ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وموضوع اجتماعنا يعكس طموحاتنا وإنجازاتنا بوضوح، وينبغي أن يُفهم بمعناه الواسع. فهو يتيح فرصة للنظر في الإنجازات السابقة واستكشاف سبل تعزيز فعالية الأمم المتحدة وتحسينها، بغية تمكينها من الوفاء بولايتها لصون السلم والأمن بين الدول والنهوض بالتنمية البشرية. وفي تناولنا للموضوع، ينبغي أن نضع في الاعتبار طابع ونطاق التوسع الذي شهدته الأمم المتحدة بشكل كبير منذ عام ١٩٤٥.

ومنذ نشأتها، أثبتت الأمم المتحدة أنها حجر الزاوية في هيكل السلم والأمن الدوليين. فقد واجهت العديد من الأزمات والتحديات الدولية. وعلى أساس ميثاقها، أنشأت معاهدة دولية موجزة مقارنة بمعاهدات كثيرة أخرى، إذ أنها تقع كما هو الحال في أقل من ١٠ ٠٠٠ كلمة. وأحكامها

وتعبيراتها التي اختيرت بعناية من قبل واضعيها لتكون ذات طابع عام إلى حد ما، أسهمت في ظهور روح التوافق الباقية حتى يومنا هذا، وعززت العمل المتعدد الأطراف للأمم المتحدة، ووضعت الأساس لتفسير ديناميكي وتطوري للميثاق في ضوء الظروف المتغيرة وحالة السلام والأمن المتطورة.

والإرهاب هو أحد أهم القضايا التي يتعين النظر فيها من هذا المنظور. وفي حين أن الميثاق لا يشير إلى ذلك، فإن تلك الطائفة الواسعة من العمل المعياري الذي أنجز من أجل إنتاج اتفاقيات متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب تدل بوضوح على أن الميثاق كان سابقاً لعصره، مما مهد السبيل أمام الدول الأعضاء لتفسير واسع ومتسق لأحكامه. وحتى يومنا هذا، أدت الأمم المتحدة دوراً هاماً في النهوض بقواعد جديدة وكفالة التطوير التدريجي للقانون الدولي، وبالتالي تهيئة الظروف الضرورية لمعالجة تلك التحديات العالمية. ومع ذلك، فإن القضايا التي بقيت بدون حل لفترة طال أمدها، مثل قضية فلسطين، تبين بوضوح أننا إذا كنا نريد تحقيق السلام والعدالة، يجب أن يتوقف العدوان واغتصاب الأرض وأن يختفي الحكم الاستعماري من عالمنا.

والتقدم الكبير الذي أحرز في تعزيز أسس الميثاق قد تمثل في التغيير الجذري الذي طرأ على تفسير عبارة ”تهديد السلام“. فبينما اقتصر معناه تماماً خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة على التهديدات بالحرب بين الدول، فقد استقر بقوة داخل الأمم المتحدة الآن أن التهديدات للسلام يمكن أيضاً أن تكون نتيجة للأعمال الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وغياب الحكم السديد، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتغير المناخ وانتشار الأوبئة والفقر وغير ذلك. وتشكل تلك التحديات طائفة من الشواغل أوسع كثيراً من القضايا التي نوقشت في سان فرانسيسكو.

وانطلاقاً من كونها قائمة على نظام للأمن الجماعي وضع للتعامل مع عدوان الدولة، فقد تكيفت الأمم المتحدة مع الحقائق الجديدة على أرض الواقع من خلال توسيع نطاق عملها لتعزيز الأمن البشري والسلام والتنمية المستدامين. وفي واقع الأمر، فإن تعزيز السلم الدولي، ومنع نشوب النزاعات وحلها، والسعي إلى معايير جديدة للعدالة العالمية كلها يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً. والمطالب الملقاة على عاتق الأمم المتحدة هي أكثر تعقداً أيضاً. والتصدي لتلك التحديات المترابطة يتطلب جهوداً جماعية مشتركة، فما من بلد يمكنه أن يتصدى لها وحده. والتحدي الماثل أمامنا اليوم هو ابتكار أشكال أكثر شمولا للحكم العالمي بالتأكيد مجدداً على التزامنا باحترام القانون الدولي والالتزام الصارم بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وبلدي، تونس، ما فتئ ينادي بقبول تلك المبادئ باعتبارها حجر الزاوية في العلاقات بين الدول، ونحن قمنا ببناء سياستنا الخارجية وتشكيلها على أساس تلك المعايير.

إن النهوض بالمثل العليا للميثاق يعني أن هيئات صنع القرار يجب أن تعكس الحقائق الجديدة في العالم. ومجلس الأمن مثال على ذلك. ونحن نرى أن إصلاح المجلس يمكن أن يعزز القانون الدولي كشرط أساسي لتحقيق السلام والأمن والتنمية، ويزيد من ترسيخ مكانة المجلس كمكون رئيسي في حكم عالمي فعال يمكن أن ينهض بجهود متضافرة لمعالجة التحديات التي نواجهها اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر جمهورية الصين الشعبية على عقد مناقشة اليوم وعلى ورقتها المفاهيمية الهامة (S/2015/87، المرفق)، التي مكنتنا من التفكر في التاريخ ملياً والتأكيد مجدداً

على التزام الدول الأعضاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الذكرى السنوية السبعين لتأسيسها.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

إن تطور الأحداث العالمية إنما يؤكد أعمق مخاوفنا. لقد وصلنا إلى منعطف حاسم للحضارة، وباتت الدول تجد أن سلامها وأمنها في خطر دائم. ويجب أن نزيل من عقولنا وقلوبنا كل أفكار الحرب وثقافة الحرب والعنف والتدخل، واستبدالها بعقلية وثقافة تقدر قيمة السلام والرخاء للجميع.

وإننا نؤكد على أهمية الالتزام بتعزيز صون السلم والأمن، لا سيما في هذه الأوقات الخطيرة للغاية التي يجتازها عالمنا. لا يمكن لأي دولة عضو أن تنتحل لنفسها الحق في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. ولا بد أن تنتهي السياسات الاستثنائية التي كان الكثير منا ضحية لها في السنوات الأخيرة، لأنها لا تؤدي إلا إلى إثارة المزيد من النزاعات وتهدد سلام الشعوب وأمنها. ولن نكل من تكرار أن النزاعات إنما تحل من خلال الحوار والمفاوضات السياسية، وأن الأمم المتحدة، استنادا إلى سبب وجودها وميثاقها، يجب أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية وأن تقود العالم في تعزيز وضمان السلام العالمي ونبذ السياسات المثيرة للحرب والحرب والمواجهة. ونظرا للتحديات التي نواجهها، ثمة ضرورة متزايدة بالنسبة لنا لإجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة حتى يتسنى أن تصبح محفلاً نشارك فيه جميعاً، وتسمع أصواتنا ونملك سلطة اتخاذ القرار بشأن كل الأمور التي تمس مصالح شعوبنا، وسلام العالم والبشر بدورهما.

ونيكاراغوا تتخذ موقفاً مبدئياً يقوم على رفض وإدانة أي عمل يرمي إلى تقويض السلام والأمن، كتغيير النظام وانتهاك النظام الدستوري، والتحريض على العنف واستخدام القوة والانقلابات التي هدفها إسقاط الحكومات الشرعية – وباختصار، أي عمل يهدد السلم والأمن الدوليين. والدول الـ ٣٣ الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلنت منطقتنا مؤخراً منطقة سلام، وبالتالي فقد تعهدت، كما ذكر رؤساء الدول والحكومات،

> ”بالالتزام الدائم ... بالتسوية السلمية للنزاعات، بغية إبعاد شبح استخدام القوة والتهديد باستخدامها في منطقتنا إلى الأبد“.

ومع ذلك، فقد استمرت سياسات التخريب والعدوان ومحاولات الانقلاب ضد بعض البلدان في منطقتنا، مثلما الحال مع جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة، حيث كان ثمة تخطيط لانقلاب واغتيال الرئيس نيكولاس مادورو موروس.

وفي آخر مؤتمر قمة عقدته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعرب قادتنا عن شعورهم بالقلق إزاء الاعتداءات على جمهورية فنزويلا البوليفارية ومحاولة القيام بانقلاب عسكري فيها. وهي تصرفات نكراء لا تسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

وبالمثل، فإننا نرحب ببدء المحادثات بين جمهورية كوبا الشقيقة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، ويجب أن تؤدي إلى رفع الحصار اللاإنساني ولإجرامي وغيره ضروب الأعمال العدوانية ضد هذا البلد الشقيق فورا. ويقوّض هذا العدوان المستمر على هاتين الدولتين الشقيقتين في منطقتنا تطلعات منطقتنا إلى العيش في سلام وأمن.

وفي نويسترا أميريكا – منطقة سلام – سنواصل الكفاح من أجل القضاء على الاستعمار، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك بورتوريكو، وإنهاء الاحتلال القائم في جزر مالفيناس. ويجب أن تضع السلطات القائمة بالاحتلال حدا لهذه السياسات التي تهدد السلام في منطقتنا.

وبعد مضي سبعين عاما منذ إنشاء الأمم المتحدة، بات العالم مجددا على شفا كارثة وخيمة أخرى من جراء سياسات قوى الهيمنة التي لا تحترم القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، وما تزال تمارس التدخل والعدوان وارتكاب الجرائم بوصفها أساليب لحل النزاعات وفقا لمصالحها الخاصة. وتقع على عاتق تلك القوى المسؤولية عن التزامها أمام شعوب العالم قاطبة بالتخلي عن ممارساتها الاستعمارية والإسهام في تحقيق تقدمنا المشترك نحو عالم يسود فيه الحق في العيش في سلام وأمن دوليين.

وندعو المجتمع الدولي إلى العمل معا في هذا العالم الذي تتقاطع وتتفاعل فيه الأزمات العميقة مع بعضها بعضا، وحيث يسود انعدام التوازن الجائر في التنمية بين الدول. ويمكننا عن طريق التعاون والتنمية، وعلى أساس من التضامن والاحترام المتبادل، التغلب على هذه الأزمات والقضاء، في أقصر فترة زمنية، على جميع الآفات التي ما تزال تهددنا وتشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق الغرض الذي نحن من أجله هنا والذي أنشئت المنظمة لتحقيقه قبل ٧٠ عاما – صون السلم والأمن الدوليين.

وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، أفضل التمنيات بحلول السنة الصينية القمرية الجديدة التي أتيحت لنا الفرصة لمشاهدة الاستعدادات لها في الاجتماع المشترك بين الجماعة والصين الذي عقد مؤخرا في بيجين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أشاطر الآخرين تهنئتكم، سيدي، على تولي الصين رئاسة المجلس لهذا الشهر.

ترحب فييت نام بمبادرة الصين إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بغرض التأكيد مجددا على التزامنا القوي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ويزداد موضوع هذه المناقشة أهمية في وقت تشارف فيه الأمم المتحدة على إحياء الذكرى السنوية السبعين لإنشائها.

لقد كان إنشاء الأمم المتحدة قبل سبعة عقود خلت معلما تاريخيا في النهوض بالبشرية. وإذ تسترشد بمقاصد ومبادئ الميثاق، فقد تنامت الأمم المتحدة حتى أصبحت ذات طابع عالمي حقا ولا غنى عنها في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. وما تزال الأمم المتحدة ودولها الأعضاء تعمل بلا كلل من أجل التغلب على الحروب والنزاعات، وحققت نجاحا في منع نشوب حرب عالمية أخرى. وتمكنا من تعزيز التعاون الدولي بغية تحقيق التنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتمكنا أيضا من تطوير القانون الدولي على نحو تدريجي، فضلا عن تعزيز الديمقراطية والعدالة في العلاقات بين الدول.

ومع ذلك، فإن التحديات التي نواجهها اليوم ما تزال أكثر صعوبة من ذي قبل. فالحروب لا تزال دائرة في العديد من المناطق، في حين تهدد مخاطر النزاع المسلح مناطق أخرى. وما يزال التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، علاوة على النوازع الدافعة لسياسة القوة يعرّضان السلم والأمن الدوليين والإقليميين للخطر. وللأسف لم يتم تعلم العديد من عِبَر التاريخ بعد. ويفرض علينا هذا تحمّل مسؤوليتنا الجماعية إزاء تعزيز التزامنا القوي بمبادئ الميثاق ومقاصده، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة، والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، والتسوية السلمية للمنازعات. ويجب أيضا أن نضاعف جهودنا بغرض التصدي للعديد من المسائل مثل الفقر والجوع وعدم المساواة، التي تندرج ضمن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والاستقرار.

ويجب علينا جميعا أن نسهم في صون السلم والأمن الدوليين باتخاذ إجراءات ملموسة وعملية، بما في ذلك وضع

المبادئ والقواعد ومدونات قواعد السلوك وتعزيزها وفقا للمبادئ الواردة في الميثاق. وينبغي أن يضطلع مجلس الأمن وأعضاؤه الدائمون على وجه الخصوص بدور خاص في هذا الصدد.

ولكونها شهدت عقودا عدة من الحروب، فإن فييت نام تعتز بقيمة السلام. وتلتزم فييت نام التزاما قويا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي تسهم على نحو فعال وبنّاء في المساعي المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفي منطقة جنوب شرق آسيا، تعمل فييت نام مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشركاء الآخرين على وضع مبادئ ومدونات لقواعد السلوك متفق عليها بصورة متبادلة علاوة على التقيد بها، ومن أجل تسوية جميع المنازعات – بما في ذلك مسألة البحر الشرقي وبحر الصين الجنوبي – بالوسائل السلمية وفقا للميثاق والقانون الدولي. ونبذل قصارى جهدنا لبناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنطقة جنوب شرق آسيا، منطقة للسلام والرخاء.

وختاما، أود أن أكرر مرة أخرى التزامنا القوي بمقاصد ومبادئ الميثاق، ونحن على إيمان راسخ بأن الغلبة ستكون للسلام والدبلوماسية والقانون والعقل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن امتناننا للرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ولوزير الخارجية وانغ يي على قيادته. وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أود الادلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية. وسيتم تعميم النص الكامل لبياني.

لقد أنشئت الأمم المتحدة – في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي فقدت فيها جورجيا ما يربو على ٣٥٠ ٠٠٠ شخص من مواطنيها، أي ما يعادل ١٠ في المائة من مجموع السكان – بغرض إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وللتأكيد مرة أخرى على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، فضلا عن صون السلم والأمن الدوليين. لكن وبعد مضي سبعة عقود على إنشاء المنظمة ما زلنا نواجه تحديات أمنية غير مسبوقة في العديد من أنحاء العالم.

ونشعر بالقلق العميق إزاء التطورات العنيفة والتدهور السريع للحالة الأمنية في الشرق الأوسط. وندين بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب والعنف الخسيسة ضد السكان المدنيين. تهدد الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الأمم ليس في الشرق الأوسط فحسب وإنما في جميع الأماكن في أنحاء العالم قاطبة. ولا سبيل لوقف أعمال العنف هذه وعكس مسارها ومنع حدوثها إلا عبر جهودنا والتزامنا المشتركين.

وخلافا للتوقعات في أوائل تسعينات القرن الماضي، لم تعد أوروبا خالية من المواجهة أو تنعم بالسلام. يواجه الأمن الأوروبي مرة أخرى عن عمد تحديات جراء استمرار العدوان الروسي العسكري على أوكرانيا. وينبغي أن يستجيب المجتمع الدولي بأسره لضم القرم والمأساة الجارية في الجزء الشرقي من أوكرانيا، على النحو الواجب. وفي هذه الأوقات العصيبة، تؤازر جورجيا الشعب الأوكراني في سعيه إلى بلوغ مستقبل ديمقراطي. ونكرر التأكيد على تأييدنا القوي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف سياساته العدوانية ضد الدول ذات السيادة.

وللأسف، فإن الأزمة في أوكرانيا ليست حالة منعزلة، إنما هي جزء من السياسة العامة التي تواصل روسيا اتباعها في المنطقة المجاورة لها على مر السنين. وهي سياسة تصل إلى

حد إعادة رسم الحدود الأوروبية عن طريق ممارسة العدوان والاحتلال والضم.

إن الحالة في بلدي، في إقليمي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيين المحتلين بطريقة غير مشروعة، هي شاهد آخر على ذلك.

لقد بدأ عدوان روسيا على جورجيا في مطلع تسعينيات القرن الماضي وتعمق في عام ٢٠٠٨، عندما تم شن هجوم عسكري سافر على جورجيا واحتلال إقليمي أبخازيا وتسخينفالي. وبعد الاعتراف بما يسمى استقلال الإقليمين، ما كانت سياسة روسيا إلا ضمّاً يختلس أجزاء من أراضي بلدي السيادية، والذي تجلى في عقد عشراتٍ مما يسمى المعاهدات والاتفاقات من قبل موسكو مع أنظمة الاحتلال لديها، وهو ما يوفر ذريعة لاستمرار الوجود العسكري غير المشروع.

وكانت ذروة هذه السياسة ما يسمى بمعاهدات التحالف الشامل والتي جرى توقيعها بالفعل مع إقليم سوخومي وسيتم قريباً توقيعها مع إقليم تسخينفالي، وتنص على الدمج الكامل في جميع مجالات الشأن العام والتفويض المفتوح لجميع السلطات إلى الاتحاد الروسي. ولا يمكن إطلاق أي اسم آخر على هذا العمل إلا الضم. وتتناقض الإجراءات الروسية في المنطقة مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، من قبيل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم السماح باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والمساواة في السيادة بين الدول، وحرمة الحدود والسلامة الإقليمية – وباختصار، مع ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الاستفزازات، لا تزال جورجيا مخلصة للنهج السلمي والبنّاء، وما فتئت ملتزمة بالدبلوماسية وتسوية النزاع بالوسائل السلمية مع الاتحاد الروسي. ومنذ عام ٢٠١٢، ضاعفنا جهودنا الرامية إلى تطبيع العلاقات مع موسكو إلى أقصى حد ممكن من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى بناء الثقة وتسوية النزاعات. وللأسف، لم تسفر تلك الجهود عن أية نتائج من حيث تسوية النزاع. ونحن نقدر تقديراً عالياً المناقشات الدولية التي عقدت في جنيف، وسنواصل مشاركتنا البناءة وبحسن نية في الصيغة الرئيسية المنشأة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

إن صون السلم والأمن الدوليين أمر محوري للمنظمة، ولا سيما المجلس. ولكن في أحيان كثيرة جداً، بسبب أوجه القصور البنيوية للمجلس، يتم بشكل صارخ إساءة استخدام المبادئ المعترف بها عالمياً. لقد تأثرت جورجيا بأكثر الأشكال مباشرة وإيلاماً من عدم قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات حاسمة. وفي سياق ما بعد حرب آب/أغسطس ٢٠٠٨، حال أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهو طرف من أطراف النزاع، دون اتخاذ المجلس لجميع التدابير المجدية. ووقعنا في إشكال. وتم إنهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الموجودة آنذاك باستخدام حق النقض، لذلك فبدلاً من زيادة الوجود الأمني في أعقاب حرب شاملة، أنشئ فراغ في الوجود الدولي للأمن. وما الأزمتان السورية والأوكرانية سوى مثالان بشعان آخران على هذه الطريقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن جورجيا لا تزال نصيراً قوياً لمبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لنا جميعاً أن نتخذ خطوات ملموسة وحازمة بشكل أكبر من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على السلم وتعزيز الأمن الدولي.

واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بحلول السنة الصينية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة جولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة والحسنة التوقيت. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية والوزراء على مشاركتهم. وتتيح هذه المناقشة الفرصة لاستعراض أدوار منظومة الأمم المتحدة والمجلس في صون السلم والأمن الدوليين وتمكين المجلس من استخلاص الدروس من فهم الحرب والأدوات الضرورية لتحقيق السلام الدائم.

وفي هذا العام، يحتفل المجتمع الدولي بمرور سبعين عاماً على تأسيس الأمم المتحدة. وللأسف، نحيي في نفس العام ذكرى مرور ٧٠ عاماً على محرقة اليهود و ٢٠ عاماً على الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، في حين تستمر العديد من الصراعات المأساوية والملحة في جميع أنحاء العالم. لقد تغيّرت طبيعة النزاعات تغيراً هائلاً في الفترة الأخيرة. وذلك يزيد من التحديات التي تواجه الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تحقيق الغرض الأساسي منهما والمتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وسيادة القانون الدولي والإنصاف والعدل الدوليين. إن صراعات اليوم قليلاً ما تكون بين الدول وكثيراً ما تكون داخل الدول، وهي غير متناظرة ومتعددة المستويات، ناهيكم عن ذكر تهديدات الإرهاب والتطرف بوصفهما شكلين من الأشكال الشديدة الخطورة لعدم الاستقرار عبر الوطني.

إن دوافع الصراعات هي طائفة واسعة من العوامل. وغالباً ما تسبقها مؤشرات وعلامات تحذير يسهل تمييزها. ورداً على تلك التحذيرات، يواجه المجلس تحدياً رئيسياً في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوازن بين الاستجابة للوقاية المبكرة من الأخطار التي تهدد السلم والأمن من جهة، واحترام صلاحيات السلطات الوطنية لحل الأزمات الداخلية من جهة أخرى. وتُظهر الأزمات التي تواجه المجلس اليوم أن ذلك التوازن لم يتحقق بعد. وقد يتمثل الحل في الاستفادة على نحو أفضل من الأدوات التي يوفرها الميثاق ومن قدرات منظومة الأمم المتحدة.

ويدعم بلدي، البوسنة والهرسك، المبادرة الفرنسية المقدمة بشأن مدونة لقواعد السلوك بخصوص استخدام حق النقض في مجلس الأمن في حالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي. ولا يفرض الاقتراح قيوداً على مجلس الأمن؛ فهو محاولة لتجاوز الشلل الحالي، ومنع الجمود مستقبلاً، واستعادة قدرة المجلس على اتخاذ قرارات تدعم مسؤوليته الدولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وينبغي للعديد من جهات الأمم المتحدة المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين. والأمين العام، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١)، يؤدي دورا هاما من خلال المساعي الحميدة، من قبيل تلك التي يقوم بها مستشاره الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومستشاره الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، وممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

ينظر مجلس الأمن بانتظام في مسائل بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع. ولكن من المهم أيضاً أن يتبادل مجلس الأمن الآراء مع الدول التي لديها خبرة مباشرة في النزاعات وعمليات بناء السلام، والتي يمكن أن تساعد في زيادة تحسين آليات الأمم المتحدة وتعزيز فهم مشترك للمشاكل القائمة. ونحن نؤيد بقوة الموقف القائل بأن هناك حاجة إلى تمكين الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، من استخلاص استنتاجات من فهمها للحرب وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق السلام الدائم. وفي العديد من الحالات، ما زالت الأمم المتحدة تحتاج إلى بذل جهد إضافي لتحقيق المصالحة فيما بين الأطراف السابقة في النزاع، استناداً إلى نبذة وصفية متفق عليها أو مشتركة بشأن ماضٍ مضطرب.

تملك الأمم المتحدة، كما سمعنا مراراً وتكراراً اليوم وأكرر ذلك، شرعية فريدة وتراكمت لديها خبرة لا تقدّر بثمن. ونؤيد في هذا الصدد المطالبات بالمزيد من الفعالية في جهود الأمم المتحدة في مناطق التراعات المحتملة، والصراعات القائمة، والاستجابة بعد حالات التراع. وأود أن أؤكد على أن من واجبنا الجماعي أن نبقى دؤوبين وشجعاناً، لكي تكون لدينا قوة أكبر مما لدى أولئك الذين يهددون السلام ونستمر في بناء عالم أفضل. إن تقارير الأمين العام الراقية وقرارات مجلس الأمن وولاياته الجيدة الصياغة، وتجربتنا والدروس المستفادة منها تظلّ أفضل مرشد لنا.

وأخيراً، تؤيد البوسنة والهرسك البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

السيدة بايفيتش (الجبل الأسود) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يهنئكم الجبل الأسود على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، ونشكركم بحرارة على اتخاذ هذه المبادرة وتوفير منبر لمداولاتنا.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي؛ إلا أنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. عندما اجتمع ممثلو ٥٠ دولة في سان فرانسيسكو لإنشاء منظمة عالمية جديدة، كانت دوافعهم الأساسية، كما نصت عليها ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، ”إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب“. على الرغم من أنه جرى تعديل على تركيبة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب لغايات التوزيع الجغرافي السياسي، ما زالت تحتاج إلى إصلاح في العديد من الجوانب، فقد أثبتت أنها منظمة عالمية لا غنى عنها لتعزيز التعاون الدولي والحفاظ على السلام والأمن.

على مر العقود الماضية، عززت المنظمة دورها بالاستجابة السريعة للحيلولة دون اندلاع أعمال العنف وحدوث الأزمات السياسية، بتقديم الخبرة في أعمال الوساطة والدعم اللوجيستي وتوفير الموارد للبلدان المحتاجة. وسعيا من المنظمة لإيجاد حلول سياسية أكثر استدامة، يقوم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بالإشراف على وقف الأعمال القتالية، ويؤدون دورا حاسما في حماية المدنيين. كذلك قدمت الدعم للسلطات الوطنية لإصلاح المؤسسات الأمنية فيها، ونزع السلاح، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وما انفكت الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في دعم التحول، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية والخبرة في مجال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في الدول الخارجة من صراعات.

بالنظر إلى الطابع الدولي للعمليات الاجتماعية والتأثير العالمي للصراعات الإقليمية والمحلية، أصبح دور المنظمة العالمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. تظهر العديد من المخاطر التي تتهدد للسلم والأمن الدوليين أن العالم بحاجة إلى منظومة للأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية وأهمية، ويعني ذلك الحاجة إلى اتباع نهج مسؤول لإصلاح الأمم المتحدة. في رأينا، أنه لا يمكننا التصدي بنجاح للتحديات الأمنية التي نواجهها إلا من خلال المشاركة النشطة للمجتمع الدولي وفي إطار مُصْلَح ومتعدد الأطراف.

يولي الجبل الأسود أهمية كبيرة لتحسين النظام القانوني الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، كونه أحد الأجزاء الرئيسية له. لا شك في أنه يجب على جميع الدول التمسك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي والتعاون مع بعضها البعض بغية مكافحة جميع أشكال الأنشطة الإرهابية، والعدوان، والجرائم، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المسؤولين

عن ارتكابها إلى العدالة. إن المسؤولية عن معالجة الأسباب الجذرية للصراع وإشاعة ثقافة السلام، والعدالة، والمساواة، والديمقراطية وسيادة القانون تقع على عاتقنا.

إن إعادة الالتزام بالتعددية والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة أمر أساسي للجهود التي نبذلها لتحقيق تلك الأهداف. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد، كما حدث في مناسبات سابقة ذات طبيعة مماثلة، أهمية آليات الأمم المتحدة للكشف والإنذار المبكر، فضلا عن إنشاء الوساطة كمهمة أساسية للأمم المتحدة. يقدر الجبل الأسود خطة عمل ”الحقوق أولا“، فضلا عن جميع ركائز المسؤولية لحماية المبادرة. إن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصورة خاصة، إذ ما أخذا بعين الاعتبار أن الصراعات التي حدثت طيلة العقود الماضية بدأت تقريبا على الدوام بانتهاكات حقوق الإنسان، فإنه عليهما زيادة درجة حساسيتهما للإنذار المبكر للصراعات المحتملة. كذلك فإن منظومة الأمم المتحدة نفسها تحتاج إلى تحسين من خلال القيام بمفاوضات شاملة بشأن النقاط الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة للتمكين من تحسين تناول قضايا حيوية تتعلق بالسلام والأمن.

بعد مرور سبعين عاما على اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، يجب علينا أن ندرك بأن المشاكل والتحديات التي تواجه العالم اليوم تتطلب استجابة عالمية جماعية. وما من منظمة دولية أخرى تتمتع بالشرعية والقدرة على توحيد المجتمع الدولي من أجل أي قضية مشتركة للتوصل إلى حلول دائمة للنزاعات لتحقيق السلام المستدام. لذلك، فلنعمل معا نحو عالم يحقق السلام والعدالة والأمن. تلك هي مهمتنا وفرصتنا وذلك هو التحدي الذي يواجهنا. إن الجبل الأسود ملتزم بالقيام بدوره بطريقة بناءة ومسؤولة سعيا لتحقيق السلام والاستقرار في جميع مناطق العالم. ونحن مقتنعون بأن التعددية شرط لا غنى عنه لمواجهة التحديات التي تواجه البشرية اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جمهورية الصين الشعبية على تنظيمها لهذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام جدا. ونقدر المذكرة المفاهيمية (انظر S/2015/87، المرفق) التي أعدتها الرئاسة الصينية التي تتناول على نحو كبير مجالات أساسية ذات أهمية حاسمة للأداء السليم لمنظمتنا.

منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما، مر العالم بتغيرات كبيرة ومعقدة. إن المبادئ الهامة التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تشكل مجتمعة أساس العلاقات الدولية والقانون الدولي الحديث.

من أجل صون السلم الدولي والأمن الدوليين نحتاج جميعا، أولا وقبل كل شيء، إلى الحفاظ على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بها كونها توفر أساسا متينا لتطبيق القانون الدولي عالميا على جميع الدول الأعضاء. إن منظمتنا عبارة عن تنظيم لدول ذات سيادة. فالسيادة هي الرمز الأساسي والدلالة على استقلال أي بلد، وتجسيد للمصالح الوطنية وضامن موثوق لها. يجب عدم التعدي على الاستقلال السيادي والسلامة الإقليمية للدول ولا بد من احترامهما.

إن الصراعات الدولية ما زالت من بين التحديات الرئيسية التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وما يزال الصراع المسلح الجاري بين أرمينيا وأذربيجان يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. ما برحت أرمينيا منذ ما يزيد على ٢٠ عاما تستخدم القوة لتقويض سيادة ووحدة أراضي أذربيجان في تجاهل صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتحتل حوالي خمس أراضي أذربيجان،

وتقوم بعملية تطهير عرقي ضد ما يقارب من مليون أذربيجاني. نتيجة ذلك، لم يتبق أذربيجاني واحد في أرمينيا أو في الأراضي المحتلة من أذربيجان.

إن المأزق الحالي في عملية تسوية النزاع لا يفيد أحدا. وما من طرف أكثر اهتماما من أذربيجان في إيجاد حل للصراع في أسرع ممكن. ويتشاطر بلدي وجهة نظر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجموعة مينسك والمجتمع الدولي الأوسع بأن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة، وله آثار سلبية، بما في ذلك على أرمينيا نفسها التي، بسبب سياساتها الخاصة، يجري استبعادها من جميع المبادرات الإنمائية الإقليمية الرئيسية، وتجد نفسها في حالة اقتصادية واجتماعية وخيمة.

لا يمكن حسم الصراع إلا على أساس الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية لأذربيجان ضمن حدودها المعترف بها دوليا. إذ أن الاحتلال العسكري لأراضي جمهورية أذربيجان، واستمرار وجود القوات المسلحة الأرمنية فيها عوامل رئيسية لزعزعة الاستقرار. يجب على أرمينيا أن تسحب قواتها المسلحة من منطقة ناغورنو كاراباخ وغيرها من أراضي أذربيجان المحتلة، والمشاركة بصورة بناءة في عملية تسوية الصراع والامتثال لالتزاماتها الدولية.

إن التفاؤل المقترن بالحذر الذي أعرب عنه البعض بعد سلسلة من المحادثات الرفيعة المستوى قد تلاشى جراء المناورات العسكرية غير المسبوقة والواسعة النطاق التي قامت بها مؤخرا أرمينيا في الأراضي المحتلة من أذربيجان. ويواصل الجانب الأرمني القيام بخطوات استفزازية بشكل منتظم ومتعمد منتهكا بذلك وقف إطلاق النار، ويقوم بمهاجمة وقتل الأفراد العسكريين الأذربيجانيين، بالإضافة إلى المدنيين المقيمين في الأراضي المتاخمة للخط الأمامي. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت هذه الانتهاكات والاستفزازات المسلحة أكثر تواترا.

تحاول أرمينيا تضليل المجتمع الدولي بالمراهنة على مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. ما من شيء ورد في ميثاق الأمم المتحدة أو في وثيقة هلسنكي الختامية يمكن أن يفسر بأي معنى أي نص يأذن أو يشجع على التقويض الجزئي أو الكلي للسلامة الإقليمية للدول المستقلة ذات السيادة. فالقانون الدولي واضح ولا لبس فيه في عدم النص على حق الدول المستقلة في الانفصال من جانب واحد. وأرمينيا نفسها لم تتقيد قط بمبدأ تقرير المصير وانتهكته باستخدام القوة ضد أذربيجان، واحتلال أراضيها، وطرد مئات آلاف المدنيين الأذربيجانيين من ديارهم، بما في ذلك طردهم في منطقة ناغورنو كاراباخ من أذربيجان، وارتكاب انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي، وارتكاب أعمال بالغة الخطورة ترتقي إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. إن سياسة أرمينيا لا تربطها أي علاقة مشتركة مع إعمال الحق في تقرير المصير، وهذا في الواقع إنكار لذلك المبدأ.

وكلما أسرعت أرمينيا بسحب قواتها من أراضي جمهورية أذربيجان، كلما أمكن ايجاد حل للنزاع لصالح الجميع بسرعة أكبر.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد مازيكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): لاتفيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء سيادة القانون.

أود أن أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة من أجل التفكر وإعادة تأكيد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

إن المناقشة التي اقترحتها الرئاسة الصينية هي مناقشة تاريخية وتأتي في الوقت المناسب. وتأتي أهميتها من الناحية

التاريخية، لأنها تتيح لنا التفكر في الأسباب التي أدت بالدول المختلفة إلى تأسيس الأمم المتحدة. لماذا كان إنشاء الأمم المتحدة ضروريا؟ أنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، ولتؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان، وتهيئة الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، ودفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وبعبارة أخرى، فقد أنشئت الأمم المتحدة لأن البشرية تعلمت الدرس التاريخي بأن العالم يدفع ثمنا باهظا لعدم وجود نظام دولي موثوق به. أنشئت الأمم المتحدة من أجل وضع حد لعالم حيث الغلبة تكون للأقوى. وأنشئت الأمم المتحدة من أجل إقامة نظام يستند إلى قواعد حيث لا تقوم البلدان القوية بضم أجزاء من بلدان أخرى أو بلدان بأكملها تحت ذرائع زائفة.

قبل عام مضى، كانت هذ المناقشة ستبدو مناقشة تاريخية فحسب. للأسف، فقد اتضح أن إعادة إلزام أنفسنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، هو أمر بالغ الأهمية لجميع أعضاء الأمم المتحدة وصائب بالنسبة للبعض. ومن كان يعتقد أن عضوا دائما في مجلس الأمن سيقوم بصورة غير مشروعة بضم جزء من بلد آهر ذي سيادة بعد ٢٠ عاما فقط على التزامه الخطي باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها القائمة والامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا؟ وبعد مقتل الآلاف في شرق أوكرانيا، فإن الوعد الذي قطع في مذكرة بودابست بأن ”أيا من أسلحته لن يستخدم مطلقا ضد أوكرانيا“ هو إعلان أجوف للغاية. وبالتالي، فأن إعادة إلزام أنفسنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، هو أمر مهم يأتي في الوقت المناسب، سواء بالنسبة لمجلس الأمن أو لجميع أعضاء المنظمة.

جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هم الأوصياء على هذا النظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة. بيد أنه تقع على عاتق الدول الأعضاء في مجلس الأمن مسؤولية هامة في هذا الصدد. إن التقاعس من جانب مجلس الأمن عند حدوث الفظائع الجماعية هو أمر يتنافى مع روح ميثاق الأمم المتحدة. ونظرا لمنح الأعضاء الدائمين في المجلس امتيازا خاصا – حق النقض – من أجل حماية ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي، فهم يتحملون أيضا مسؤولية خاصة لكفالة استخدام هذه السلطة في مصلحة السلام والأمن المشتركين.

ولسوء الحظ، لم يرتق المجلس لينهض بهذه المسؤولية الهامة فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة. ففي حالة سوريا، لم يتمكن المجلس من وقف تلك الدولة من ارتكاب الجرائم ضد سكانها. حتى أنه لم يستطع أن يأذن بالتحقيق والملاحقة القضائية لتلك الجرائم، بمنع إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حالة أوكرانيا، لم يتمكن من وقف العدوان، الأمر الذي أدى إلى ارتكاب المزيد من الجرائم. ولهذه الإخفاقات تكاليف بشرية هائلة. فهي تسمح بأن يقع المدنيون الأبرياء ضحايا للجرائم التي تلتزم الأمم المتحدة بحمايتهم منها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل المزيد من الإخفاقات. ولذلك تؤيد لاتفيا المبادرة الفرنسية لوضع مدونة سلوك طوعية تنظم استخدام حق النقض عند في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وفي خضم الطابع المتغير للنزاعات، تشكل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون عناصر رئيسية في منع نشوب النزاعات وتسويتهان وفي بناء السلام. ويمكن أن تكون الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان مؤشرا مبكرا على نشوب النزاع أو تصعيده. وينبغي للمجلس كي ينهض بصورة فعالة بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم

والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن يضع تدابير إنذار مبكر وتدابير الوقائية لمعالجة لهذه الحالات. ويكتسي القدر نفسه من الأهمية احترام مبادئ الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع المقترح، التي قد يستحق بالفعل عقد مؤتمر دولي لمدة أسبوع. إنها لمهمة هائلة أن تتفكر في رحلة امتدت ٧٠ عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وولادة الأمم المتحدة. وينص ميثاق الأمم المتحدة على أنه ليس هناك ركاب من الدرجة الأولى والثانية على متن هذه الرحلة، لأن جميع الدول، الكبيرة أو الصغيرة، الغنية أو الفقيرة، أعضاء متساوون في المجتمع الدولي.

وخلال تفكرنا، نتذكر أيضا أنه في عام ١٩٤٥، لم ينضم للأمم المتحدة سوى ٥١ دولة وهي الدول المؤسسة. وقد تضاعفت العضوية في الخمس سنوات اللاحقة. وبحلول عام ١٩٧٨، تجاوزت عتبة الـ ١٥٠ دولة عضوا. وهناك اليوم ١٩٣ دولة حرة تتجمع في هذا المبنى الذي أصبح رمزا – بما في ذلك بلدان مثل بالاو أو ليختنشتاين أو أرمينيا، أو تجمعات من قبيل مجموعة العشرين أو الأعضاء الخمسة الدائمين – في ممارسة كاملة لتصميمها على العمل معا بشأن البرنامج العالمي المشترك.

ويمثل النمو المتزايد لعدد أعضاء الأمم المتحدة الذي يبلغ حاليا ١٩٣ دولة، مصدرا لتفكير أعمق بشأن الامتياز في أن تكون الدولة حرة وتقرر مصيرها، وفي ممارسة الولاية القضائية على الشعوب الأخرى في إطار حدود السلامة الإقليمية للدول.

وكانت هذه المعضلة سببا للعديد من النزاعات، سواء كانت أيام إنهاء الاستعمار أو في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي. وقد تم حل هذه المعضلة بشكل مختلف في كل حالة.

فالعدد الحالي للدول الأعضاء يبين الحق الأساسي الممنوح لأي شعب في التعبير بحرية عن إرادتهم. إنه مبدأ من مبادئ القانون الدولي، وأحد أغراض الأمم المتحدة. وليس من الضروري أن تطعن في السلامة الإقليمية لأي دولة متعددة الأعراق، لأن العديد من الدول المتعددة الإثنيات تعيش في وئام، مع الديمقراطية والعدالة، أو كما يبين بوضوح ما حدث مؤخرا في اسكتلندا، على سبيل المثال. وسويسرا، على سبيل المثال، يمكن حتى أن تذكرنا بأحد الأمثلة على الإرادة الحرة لتجميع السيادات. غير أن شرعية المطالبة بحكم الناس انطلاقا من الظلم التاريخي وفي استمرار بيئة تتسم بالتمييز والتعصب تبوء دائما بالفشل. وإذا كنا جادين بشأن المسؤولية الجماعية تجاه بعضنا البعض، وبشأن عزمنا على مكافحة الجرائم الفظيعة، فينبغي لنا إذا ألا نسمح بقمع الحرية باسم السلامة الإقليمية.

ونزاع ناغورني – كاراباخ هو أحد هذه الأمثلة التي تنتظر إيجاد حل لها. وأنا أتكلم في ظل تصاعد التوترات في المنطقة. وبناء على تعليمات من حكومتي، ما برحت أبلغ المجلس والجمعية العامة بانتظام بشأن الحالة وعن شواغلنا. واليوم، أؤكد مجددا الإيمان التام لأرمينيا بأن لا بديل للتسوية السلمية التفاوضية البحتة للنزاع. وأتكلم في الوقت حيث اختتم للتو الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يمثلون الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة، زيارة إلى باكو ويريفان وستيباناكيرت في إطار استمرار جهودهم الرامية إلى تعزيز السلام. أؤكد مجددا التزام أرمينيا الكامل بالتسوية السلمية لهذا النزاع على أساس مقاصد ومبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي

النهائية، والمبادئ الأساسية والعناصر المحددة الذي تقدم بها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة للمنظمة.

ونحن ننتظر أذربيجان لتستجيب لدعوة الرؤساء المشاركين والتقيد بالتزاماتها بتسوية التراع بالوسائل السلمية. إن الدعم الذي لا لبس فيها من المجتمع الدولي للشكل المتفق عليه لمحادثات السلام، والجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون تظل بالغة الأهمية في الجهود الرامية إلى توطيد السلام. وندعو جميع الأعضاء، سواء عندما تجتمع في الأمم المتحدة أو في تلتئم في تجمعات أو منظمات أو حركات أخرى، أن تحافظ على هذا الدعم. ولا يزال وضع تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك سحب القناصة وإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار، تشكل أولوية فورية تتعين معالجتها. وندعو أذربيجان مرة أخرى للعمل على إنشاء هذه التدابير.

وبالنسبة لشعب بلدي، فإن فترة السبعين عاما الماضية التي مرت منذ عام ١٩٤٥ ترتبط ارتباطا وثيقا أيضا بالمأساة التي وقعت قبل ٣٠ عاما. وقد حدت التجربة المروعة المتمثلة في ما كابده الأرمن من معاناة وإبادة في عام ١٩١٥ بمحام بولندي بارز من أصل يهودي، هو رافائيل ليمكين، إلى صك مصطلح الابادة الجماعية. وفي وقت لاحق، اعترف المجتمع الدولي، لدى اعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بضرورة وضع صك قانوني لمواجهة هذه الجريمة النكراء. ومع ذلك، فإننا لا يمكننا اليوم أن نزعم الانتصار على الجناة. فشعب رواندا، على سبيل المثال، يُذكرنا بثمن تقاعس المجتمع الدولي وصمته. فلنتدبر الآن في إنكار العدالة وحرمان الملايين في جميع أنحاء العالم من قدسية الحق في الحياة في حد ذاته. ولا يزال المنع ضرورة حتمية كما كان دائما.

أما بالنسبة للأرمن، فإننا سنُحيي بكرامة الذكرى المئوية للإبادة الجماعية للأرمن. ولن تكون وحدنا حيث أن العديد من الدول في أنحاء العالم تتضامن معنا. ونحن لا نشعر بالمرارة. وإننا على استعداد لإعادة بناء العلاقات مع جارتنا تركيا من دون شروط مسبقة. وشرعنا في عملية التطبيع، والتي تُوجت بتوقيع بروتوكولات زيوريخ. غير أنه، وللأسف، لم تُقابل نوايانا الحسنة بالمثل.

وبينما نؤبن ضحايانا، سنحتفل أيضا بالحياة والانبعاث والثقة، مثلما يفعل الملايين من الأرمن في جميع أنحاء العالم من خلال العمل الجاد. أما بالنسبة لمن ينكرون الإبادة الجماعية للأرمن، فإنهم يواصلون فحسب إسداء معروف لمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية اللاحقة. لذا، أود أن أتدبر مرة أخرى في كلمات هتلر الذي سأل، قبل غزو بولندا في عام ١٩٣٩، ”بالرغم من كل شيء، من الذين يتحدثون عن إبادة الأرمن؟“. ومما يغيظ من ينكرون هذه الإبادة أن الملايين، بما في ذلك في تركيا، يفعلون ذلك لحسن الحظ.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، أتقدم إليكم أولا بخالص التهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى أدائكم المتميز في قيادة أعمال المجلس ومداولاته حول العديد من القضايا الهامة التي تناولها خلال هذه الفترة. كما أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع ”صون السلم والأمن الدوليين: التفكُّر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“. وإن مما يبعث على الألم أن تأتي مناقشاتنا حول هذا الموضوع في وقت يغيب فيه الأمن والسلم عن كثير من بقاع الأرض في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وأوروبا وآسيا وغيرها من الأماكن.

لئن كان النظام العالمي الجديد الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية والمتمثل في الأمم المتحدة وميثاقها قد أفلح في تفادي حرب عالمية ثالثة، فإن مجموع الحروب التي

خاضها العالم في أماكن متفرقة عبر السبعين عاما الماضية يفوق في ضراوته وآثاره وخسائره ما كان يمكن أن ينتج عن حرب عالمية من دمار مما يجعلنا نتساءل عما إذا كان هذا النظام والميثاق قد نجح فعلا في صون الأمن والسلم الدوليين. وإذا أمعنا النظر في منطقة الشرق الأوسط، فإننا نجد أن العقود السبعة الماضية قد شهدت ما لا يقل عن ١٥ حربا، كان معظمها مرتبطا بشكل أو بآخر بالقضية الفلسطينية. وما زالت بعض هذه الحروب تخيم بآثارها على المنطقة حتى يومنا هذا.

إن الدارس لواقع المنطقة وما شهدته من حروب لا بد أن يستخلص النتائج التالية: أولا، إن المجتمع الدولي متمثلا في مجلس الأمن قد أخفق في منع الاحتلال وفي إزالته. ولذلك، مازلنا نشهد واقع حرمان الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وفقا لقرارات الشرعية الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة وعجزت عن فرضها وتطبيقها، الأمر الذي أدى إلى نشوب العديد من النزاعات المسلحة في المنطقة.

ثانيا، إن المجتمع الدولي قد أخفق في حماية الشعوب من المجازر التي تُرتكب بحقها من قبل سلطات فقدت شرعيتها. ولقد كانت رواندا مثالا فاضحا على العجز والشلل في مواجهة أحداث مروعة كانت وما زالت تشكل عبئا على الضمير العالمي، وكذلك الحال ما نشاهده اليوم في سوريا حيث تستمر عمليات القتل والترويع ضد أبناء الشعب السوري وباستخدام الطائرات والصواريخ والغازات السامة والحصار والإبادة والتهجير دون أن ينجح المجتمع الدولي في تحقيق اختراق يُذكر على صعيد المساعدات الإنسانية فضلا عن التسوية السياسية المنصفة.

ثالثا، إن المجتمع الدولي قد أخفق في معالجة الأخطار التي أخذت أشكالا وقوالب جديدة مثل خطر الإرهاب الدولي. وإن محاربة هذه الظاهرة قد اتخذت في كثير من الأحيان شكل حلول مرحلية أو إقليمية، لم تتعامل مع كون الإرهاب ظاهرة عالمية، إذا اختفت في مكان ظهرت في مكان آخر وأن الإرهاب مسألة فكرية فضلا عن كونها قضية أمنية.

رابعا، إن المجتمع الدولي لم يتمكن حتى الآن من وضع الأسس والقواعد الكفيلة بمساعدة البلدان على تخطي مرحلة ما بعد الحروب والاضطرابات. فوجدنا بلدانا مثل ليبريا وسيراليون تعاني من التأرجح بين حالات الحرب والسلم، وبلدانا مثل أفغانستان وليبيا تسقط في أتون الصراع الداخلي بعد انتهاء مراحل سابقة من الصراع، وهكذا.

خامسا، إن التكلفة الباهظة التي ترتبت على هذه الأوضاع، سواء في الأرواح أو في الممتلكات أو الفرص الضائعة وأزمات الجوع والأمراض والأجيال الضائعة المترتبة عليها، شكلت وما زالت تشكل أعباء هائلة واستنزفت موارد طائلة، لو أنها وُجهت نحو التنمية والبناء والقضاء على الفقر والجهل والمرض لكان عالمنا اليوم أكثر أمنا واستقرارا ورخاء.

إن المملكة العربية السعودية، من منطلق كونها دولة مؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة ومن أوائل الموقعين على ميثاقها وتفخر بالتزامها به، قد حرصت دوما على المشاركة في كل جهد ومسعى من شأنه أن يسهم في حفظ الأمن والسلم الدوليين ويرتقي بأداء هذه الهيئة الدولية ويقربها أكثر نحو الأهداف والغايات النبيلة التي نص عليها ميثاقها ونتطلع جميعا لبلوغها وإدراكها. إننا ما زلنا عند اعتقادنا الراسخ أن قدرة الأمم المتحدة على القيام بمهامها ترتبط أساسا بمدى توافر الإرادة السياسية لأعضائها لوضع تلك المبادئ موضع التنفيذ الفعلي وما يستدعيه الأمر من تحديث وتطوير للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلا وملائمة للمستجدات والمتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية على امتداد الحقبة المنصرمة من تاريخها.

قبل قليل استمعنا إلى ممثل إسرائيل، وهو يتعامل مع هذا الموضوع الحيوي بسخرية وصلف واستهزاء. ورأينا كيف منح لنفسه الحق في توزيع المناصب والجوائز الأوسكارية، يمنة ويسرة ونسي أو تناسى مقدار السخرية المتناهية في تولي إسرائيل منصبا في لجنة إزالة الاحتلال وإسرائيل هي المحتل الأول بلا منازع ونسي أن يستكمل توزيع جوائز الأوسكار المزعومة التي راح يوزعها وكان عليه أن يمنح إسرائيل جائزة الأوسكار في أفلام الرعب والقتل التي مارستها في غزة وقانا ودير ياسين وصابرا وشاتيلا وبحر البقر وغيرها.

وجائزة الأفلام الوثائقية المزورة عندما تَدَّعي لنفسها حقوقاً مزعومة في القدس الشريف والخليل، وأراضي فلسطين العربية، وجائزة أسوأ ممثل عندما يخرج ممثلها ليتحدث عن حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة، وبلده ينتهك كل هذه المفاهيم يوماً بعد آخر.

ختاما، أود أن أقول إنه علينا قبل أن نربت على أكتاف بعضنا البعض، ونتبادل التهاني بالذكرى السبعين لهذه المنظمة الدولية، أن نحدد جوانب النقص ونمارس قدراً من التواضع والنقد الذاتي الموضوعي، وأن نعترف بأن هذا النظام بشكله الحالي يظل قاصراً عن تحقيق التطلعات والآمال ومعالجة القضايا والمشكلات، وأن من أهم ما نحتاج إليه اليوم هو إعادة النظر في بعض المفاهيم والمؤسسات، وأن تنطلق نقطة البداية من إدراك أن ما كان صالحاً لعالم منتصف القرن العشرين لم يعد ملائماً لهذا القرن، وأن منظومة الأمم المتحدة قد أصبحت في حاجة إلى إصلاح شامل يجدد شبابها، ويعيد الحيوية إلى مؤسساتها والفاعلية إلى أجهزتها، وأن من المنطقي أن يبدأ مجلسكم الموقر بالنظر في كيفية تطوير أعمال هذا المجلس والرفع من كفاءته ومصداقيته وشرعية تمثيله. وإن خرجتم بمثل هذه النتائج، فإن لكم أن تفتخروا بما حققه هذا اللقاء تحت رئاستكم، وإن مرت هذه المناسبة كغيرها من المناسبات، فإننا سوف نجد أنفسنا في حلقة مفرغة من النقاش والحوار دون أن تكون لدينا القدرة على الإقدام على الحل.

الرئيس (تكلم بالصينية): نظرا لتأخر الوقت، أرجو أن يوجز المتكلمون بياناتهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة للتفكير في تاريخنا وإعادة تأكيد التزامنا القوي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويشهد اختيار هذا الموضوع ومشاركة معالي السيد وانغ يي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، على الالتزام الواضح لبلدكم بإعلاء مبادئ ميثاقنا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية هذا الصباح وعلى إنجازاته بشكل عام على رأس المنظمة على مدى السنوات الثماني الماضية.

ونتفق مع الآراء الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2015/87، المرفق) بأن هذا هو في الواقع الوقت والمكان المناسبان لهذا النقاش. ونحن نعلم جميعا أن الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن التابع لها، قد جاءا إلى حيز الوجود قبل ٧٠ عاما، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتصحيح أوجه قصور عصبة الأمم. وقد أنشئت الأمم المتحدة استجابة للتهديد الكبير الذي كان يتعرض له السلم والأمن، وكانت تعبيرا آخر على الإصرار الجماعي الدولي على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما ذكّرت بذلك المذكرة المفاهيمية.

على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، ورغم أن العالم قد تفادى لحسن الحظ نشوب حرب عالمية ثالثة، كانت هناك المئات من الصراعات داخل الدول وفيما بينها، فضلا عن التدخلات العسكرية الأجنبية المتعددة الأشكال، مع وقوع

الملايين من الضحايا. وفي أفريقيا، على سبيل المثال، شهد ما يناهز ثلث دولها نزاعات مسلحة نشطة خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي. ولم ينعم الشرق الأوسط بالسلام أبدا منذ إنشاء المنظمة؛ والأزمات الجارية في العراق وسوريا واليمن، فضلا عن أن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة، قد جعل الحالة أسوأ من أي وقت مضى.

وكما تبرز تلك الحالات، يتمثل المصدر الرئيسي للإحباط بالنسبة لنا اليوم في استمرار عدم قدرة المنظمة على توقع نشوب الصراعات التي قد تتحول إلى أعمال عنف، بل قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية الأخرى، والاستجابة لها بسرعة، كما كان عليه الحال في عام ١٩٩٤ في رواندا. وبينما قد تقدم عدة أسباب، فإن الديناميات المتغيرة والمعقدة للصراعات وإلى حد ما، عزوف كثير من الدول عن اتخاذ خطوات تنطوي على مخاطر وتكاليف، هي بعض المسائل التي تحول دون تنفيذ الجوانب الاستباقية لميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن تزايد المناقشات من هذا النوع يعطي الأمل في أن إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على منع نشوب الصراعات، يمكن أن يقلل من عدد الفرص الضائعة في المستقبل.

وفي هذا الصدد، تؤمن رواندا بالسيادة المتساوية للدول. وفي نفس الوقت، رحبنا بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) التي تضمنت مبدأ المسؤولية عن حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، تعتقد رواندا بأنه يتعين تكييف عمليات حفظ السلام، التي تمثل الأداة الرئيسية للمنظمة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، مع واقع اليوم والطبيعة المتطورة للصراعات. في الواقع، تعتقد رواندا بأنه يتعين وضع مسؤولية الحماية وحماية المدنيين في صميم أي عملية لحفظ السلام أو أي تدخل عسكري آخر تدعمه الأمم المتحدة.

كما أشرتم بحق سيدي الرئيس في المذكرة المفاهيمية، يجب علينا التمسك بالديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن نبدأ بتجديد التزامنا بإصلاح مجلس الأمن، الذي هو هيئة غير ديمقراطية بفعل تركيبته الموروثة عن واقع جيواستراتيجي عفا عنه الزمن وكان سائدا في نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذلك، فإننا نعتقد أنه من أجل ضمان شرعية وكفاءة مجلس الأمن، ينبغي توسيع عضويته في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة، مع نفس الحقوق والامتيازات.

علاوة على ذلك، وفي حين تمثلت الأهداف الرئيسية المبينة في ميثاق الأمم المتحدة، الناشئة عن الحرب العالمية الثانية، في الحروب بين الدول وداخلها، بما في ذلك من خلال عمليات حفظ السلام، أصبحت تهديدات اليوم التي تطال السلام أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد، مع اتجاهات وأنواع جديدة لم ينص عليها الميثاق. وقد أصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والتطرف الديني، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتفشي الأمراض مثل الإيبولا وفي بعض الحالات، الفقر المدقع والتخلف، تشكل تهديدات رئيسية للسلم والأمن الدوليين على نحو لم يتوقعه الميثاق أبدا. وأصبحت تلك المسائل بنودا عادية على جدول أعمال مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام.

كان العالم أكثر اهتماما في عام ١٩٤٨ بأمن الدول. وترتبط اليوم، التهديدات المعاصرة بأمن كل من الدول والشعوب. وفي هذا الصدد، فإننا نثني على الأعضاء المؤسسين لوضعهم رابطا بين السلام والتنمية في المادة ٥٥ من الميثاق، التي تشكل حجر الزاوية في مشروع الأمن البشري الحديث. ونحن نعتقد مع ذلك، بأن هناك حاجة إلى إدخال تعديلات لترسي

المنظمة الآليات التي تعالج الأسباب الجذرية لتلك التهديدات. وندعو المجتمع الدولي والدول الأعضاء للسماح بمجال أكبر للعمل المتعدد الأطراف ضد التهديدات التي تتطلب اتباع نهج متكامل متعدد الأوجه.

وإدراكا منا للدور المتطور للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، فإننا نرى بأن الأمم المتحدة لو استخدمت بشكل فعال ومنصف، فيمكنها توفير السبل المناسبة لهذه الإجراءات. ونظرا للطبيعة المتغيرة للتهديدات الحديثة للسلام، دأبت الدول والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة على إيجاد طرق جديدة للاستجابة لها. ونحن نعتقد بأنه من شأن تحويل انتباهها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع، وفي الوقت نفسه زيادة قدرتها على تبسيط وبذل جهودها الرامية إلى التدخل عندما يتعرض المدنيون للخطر، بما في ذلك القدرة على تحديد ونشر العلامات للصراعات الوشيكة أو المحتملة، زيادة أهمية الأمم المتحدة وقيادة ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق غرضه الكامل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): نهنئكم في البداية على رئاستكم للمجلس متمنين لكم كل التوفيق في إدارة ما تبقى من الشهر. ونتقدم لكم بجزيل الشكر على المبادرة لعقد هذه المناقشة الموضوعية لمسألة إعادة تأكيد مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، في إطار بند صون السلم والأمن الدوليين. كما نشكركم على المذكرة المفاهيمية التي أعددتموها لهذا الغرض (S/2015/87، المرفق).

ولا شك بأن المشاركة الكبيرة للدول الأعضاء هو أكبر دليل على أهمية هذه المسألة وحسن اختياركم لها وهي فرصة لدولة الكويت ولجميع الدول الأعضاء من أجل إعادة تأكيد الالتزام بمبادئ الميثاق، كعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة وعدم اللجوء لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في حل النزاعات والعمل على حل الخلافات بالوسائل والطرق السلمية، والمحافظة على علاقات حسن الجوار.

وهذه المبادىء تمثل مُجتمعةً المرتكزات الأساسية لسياسة دولة الكويت الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأخرى.

ومع اقتراب ذكرى مرور سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، واجهت المنظمة تحديات كثيرة وخروقات وانتهاكات خطيرة لمبادىء الميثاق هددت السلم والأمن الإقليمي والدولي. وقد حققت الأمم المتحدة إنجازات كثيرة في الدفاع عن مبادىء ومقاصد الميثاق عندما توفرت الإرادة السياسية للدول الأعضاء في المجلس. وقد تجلى ذلك بوضوح عندما تصدى المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن للعدوان الصارخ الذي تعرضت له دولة الكويت في عام ١٩٩٠ واحتلالها من قبل النظام السابق في العراق. والكويت مدينة للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن على هذه الوقفة المشرفة والانتصار للمبادىء والقيم السامية للميثاق والقانون الدولي الذي مكنها من استعادة سيادتها واستقلالها.

ولكن، بجانب هذه المحطات المضيئة في تاريخ الأمم المتحدة ومسيرتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ما زالت هناك أزمات ونزاعات تذكرنا دائما بوجود قصور واضح في التقيد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فالمعايير المزدوجة في التعاطي مع بعض الصراعات، وتغليب المصالح الوطنية الضيقة، وغياب الإرادة السياسية ساهمت في إطالة أمد قضايا ونزاعات عديدة، وبالتالي، فاقمت من معاناة الشعوب التي فقدت بدورها الأمل في إنصافها وتخليصها من الظلم الواقع عليها ومنحها حقوقها المشروعة في حياة حرة وكريمة.

فغياب العدالة والمحاسبة، إضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى، وصفة وطريق ممهد لتغذية استمرار التوتر

وعدم الاستقرار وتأجيج مشاعر الكراهية والتعصب والتطرف. وتعتب القضية الفلسطينية أبلغ دليل على ذلك. فالمجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن يقف عاجزا منذ ما يقارب خمسة عقود عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يتناقض مع مبادىء الميثاق والقانون الدولي. بل إن المأساة الحقيقية هي الفشل في إلزام السلطة القائمة بالاحتلال بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، التي يفترض أن تكون ملزمة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق.

وتأتي الأزمة السورية التي دخلت عامها الخامس كدليل آخر على مدى الحاجة لفرض احترام مبادىء الميثاق والقانون الإنساني الدولي. فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مستمرة بلا هوادة. ونصف الشعب السوري إما مشرد في الداخل أو لاجىء في الخارج. والدمار الهائل للبنى التحتية والممتلكات لا يوصف. والسؤال الملح الذي يطرح نفسه هو متى يُفعل مجلس الأمن الأدوات المتاحة له لوقف هذه المأساة الإنسانية ويضغط باتجاه حل سياسي ينهي هذه الأزمة ويحقق للشعب السوري تطلعاته المشروعة ويحافظ على وحدة واستقلال وسيادة الأراضي السورية؟

إن مجلس الأمن مُطَالَب بتفعيل الأدوات المتاحة له للقيام بمهامه ومسؤولياته لصون السلم والأمن الدوليين، كنشر عمليات حفظ السلام، والعقوبات، واللجوء لاستخدام القوة. وهو مُطَالَب كذلك بمراجعة وتقييم هذه الأدوات عند استخدامها وتطبيقها لمعرفة مدى ملاءمتها وتحقيقها للأغراض والأهداف المرجوة. ونرحب هنا بعملية الاستعراض الشامل التي تجري حاليا لعمليات حفظ السلام من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة بغضر زيادة فعاليتها وكفاءتها. ونأمل أن يتم اللجوء بشكل متزايد لما يتيحه الفصل السادس من الميثاق من أدوات لحل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية كالوساطة والتحكيم، إضافة إلى الفصل الثامن الذي يؤكد على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في هذا الشأن.

وقبل أن اختتم كلمتي، لا بد من الإشارة إلى مسألة تعديل الميثاق، وهي مسألة في غاية الحساسية والأهمية. وقد أتاح ميثاق الأمم المتحدة في مواده ١٠٨ و ١٠٩ إمكانية تعديل الميثاق وفقا لخطوات وإجراءات معينة. وقد أدخلت تعديلات هامة على الميثاق لتحسين قدرة المنظمة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وأبرزها تلك التي تمت على عضوية مجلس الأمن عام ١٩٦٣ن عندما تمت زيادة العضوية في المقاعد غير الدائمة من ٦ مقاعد إلى ١٠ مقاعد. ولكن، ونظرا إلى التطورات الكبيرة التي طرأت على عضوية الأمم المتحدة، والتغييرات في العلاقات الدولية وموازين القوة، والتحديات الهائلة التي تواجه المجتمع الدولي في مجال صون السلم والأمن الدوليين، فإن جميع هذه العوامل أظهرت الحاجة الماسة إلى إصلاح مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله.

والكويت، وانطلاقا من تأييدها وتمسكها بمبادىء وأهداف الأمم المتحدة، وخصوصا في مجال صون السلم والأمن الدوليين، فإنها تدعم إصلاح المجلس بما يضمن تعزيز قدرته وكفاءته في أداء مسؤولياته المناطة به وإضفاء مزيد من الشفافية على عمله وجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية بما يساهم في تعزيز مصداقيته ومشروعية قراراته. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية أن يكون هناك مقعد دائم للمجموعة العربية في أي توسعة قادمة، وتمثيل للدول الإسلامية كذلك يتناسب مع عددها وإسهاماتها في مختلف أنشطة الأمم المتحدة. كما نود التأكيد على أن إصلاح المجلس يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تمثيل الدول الصغيرة التي يتجاوز عددها نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فعضوية المجلس لا تقتصر على دول بمواصفات معينة، بل تلك القادرة على أداء المهام والمسؤوليات التي حددها الميثاق. وبموجب المادة ٢٤ من الميثاق، فإن المجلس ينوب عن جميع الدول الأعضاء في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نيكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ الصين على تولي رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. كما أتمنى لكم عاما جديدا سعيدا، سيدي.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل زيمبابوي بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

إننا نشكركم، سيدي، على عقدكم لهذه المناقشة المفتوحة بشان موضوع يقع في صلب ولاية مجلس الأمن. وبوتسوانا تولي أهمية بالغة للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن، وترحب في هذا السياق بمبادرتكم لمواصلة الحوار بشأن هذه المسألة.

واليوم فرصة للتفكير وتخليد الذكرى واستشراف آفاق المستقبل بينما تستمر منظمتنا في خدمة الإنسانية. وقبل سبعين عاما، وُلدت الأمم المتحدة. ومقصدها، وفقا للميثاق، هو إنقاذ الأجيال المتلاحقة من آفة الحرب وصون السلم والأمن الدوليين. وإن هذه الأهداف النبيلة للغاية هامة اليوم بقدر ما كانت هامة قبل عام ١٩٤٥.

وانضم بلدي بوتسوانا إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٦، بُعيد إنشاء دولتها. وقد قطعنا أشواطا طويلة وأصبحنا راشدين. ونحن ندين في وجودنا لرعاية المجتمع الدولي ووصايته. واليوم، إننا نستحضر الماضي بافتخار ونحن نحتفل بتقاليدنا باعتبارنا عضوا ينع بالسيادة والمساواة في هذا الجهاز العالمي. وإذ ندخل الذكرى السنوية السبعين للمنظمة، فإننا نؤكد مجددا إيماننا الثابت بالحقوق الأساسية للفرد وكرامته وقيمته. ونلتزم بخدمة الأمم المتحدة لما فيه خير الإنسانية.

ونعتقد أن السلام والاستقرار شرطان مسبقان لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل أسباب النزاعات انعدام التسامح السياسي، والديمقراطية، والحوكمة الجيدة، وسيادة القانون، لكن الأهم هو التوزيع غير المنصف للموارد الوطنية. وقد أتاح إنشاء الأمم المتحدة وجميع هيئاتها، لا سيما مجلس الأمن، فضلا عن إقرار الميثاق، منبرا لمعالجة الخلافات فيما بين الدول وتعزيز سيادة القانون. نحن نثمن هذه المثل بينما نسعى إلى بناء عالم ينعم بالسلام والعدالة.

وما زلنا نأمل أن يتحد مجلس الأمن وأعضاء المجلس في يوم من الأيام ويتصرفون وفقا لأهداف الميثاق الأساسية المتمثلة في حماية الإنسانية وتحدي المصالح القومية الأنانية. وهذا لا يعني أن عبء المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع عل عاتق مجلس الأمن لوحده؛ إذ تضطلع الدول ومواطنوها أيضا بدور هام. ولهذا السبب، تظل بوتسوانا ثابتة في تأييدها لتعزيز مؤسسات المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. وبالتالي، لا مناص من أن نكفل التعاون والتآزر في جهودنا الرامية إلى مكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن.

وباعتبارنا بلدا أفريقيا فخورا بإرثنا وتقاليدنا القارية، فإننا نلتزم بالإسهام في تحقيق السلام العالمي، ليس من هوامش جهاز مجلس الأمن هذا فحسب، بل من خطوطه الأمامية أيضا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نود أن نرى أفريقيا مُمثلةً في شؤون المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وإذ نؤمن بأسبقية الأمم المتحدة، فإننا نود أن تعترف المنظمة بالدور الذي تقوم به المنطقة الأفريقية في صون السلم والأمن الدوليين.

تجري هذه المناقشة إزاء خلفية من العنف وسفك الدماء ترتكبها جماعات إرهابية غاشمة وعديمة الرحمة في جميع أنحاء العالم. إن ظهور تلك الجماعات العنيفة تحدٍ كبير للسلام والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ويتطلب تضافر جهودنا لمكافحتها.

حتى ونحن نخدم المنظمة، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تزايد آفة التطرف العنيف والأعمال الإرهابية البشعة المرتكبة على يد متطرفين أصوليين على غرار ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الشباب وبوكو حرام. ما فتئت هذه الجماعات الإرهابية تجتاح العالم من أقصاه إلى أقصاه وترتكب أعمالاً بشعة ضد الإنسانية. ولذلك فإننا نتعهد بالتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن مدينون لملايين الناس الأبرياء في جميع أنحاء العالم الذين يعيشون في خوف ويتطلعون إلينا لإنقاذ البشرية من الفناء.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد واويرو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، أن يكون عام الخروف عاماً مزدهراً. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جمهورية الصين الشعبية على عقد مناقشة اليوم الهامة للتفكر في المقاصد والمبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة في ذكراها السبعين. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على مشاركته وإحاطته الإعلامية.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً التزامه القوي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ودورها الرئيسي في المحافظة على السلام العالمي، والتنمية المشتركة والعدالة، وتعزيز التعاون الدولي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. نحن ندرك أنه منذ تأسيس الأمم المتحدة، قبل ٧٠ عاماً مضت، مر العالم بتغيّرات عميقة ومعقدة، ولكن المقاصد والمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة لا تزال صالحة. ومع ذلك، كما أشار الأمين العام السابق في تقرير عام ٢٠٠٥ للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون ”عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة“.

”إن مختلف المجتمعات التي تكوّن الأسرة البشرية مترابطة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وهي تواجه تهديدات ما من دولة يمكنها أن تأمل في السيطرة عليها بمفردها – ويمكن أن تستغل الفرص بشكل أكبر إذا عملت الأمم كلها معاً.“ (التصدير، الصفحة ٧)

ويلاحظ وفد بلدي أن العديد من المحاولات والمبادرات قد بدأت لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتجديدها لترقى إلى مستوى الحقائق الجديدة وتصبح الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، كما ورد في إعلان الألفية. غير أن غالبية هذه المحاولات لما تنجز بعد على النحو الكامل بسبب التعنت وعدم توفر المرونة لدى بضع من الدول الأعضاء التي تستمر في الاستفادة من الوضع الراهن. ومن الواضح أن هنالك حاجة إلى نهج جديد لتحديث المقاصد والمبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة لمواكبة الديناميات والتحديات والسياقات العالمية المتطورة. ونحن بحاجة إلى نهج وقائي بشكل أكبر للتصدي للتحديات الناشئة وعدم استخدام الأدوات الرجعية إلا كملاذ أخير.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يود وفد بلدي أن يؤيد الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مع إيلاء الاعتبار الواجب لإصلاح مجلس الأمن. ويشارك بلدي في لجنة العشرة للاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة. إن إصلاح مجلس الأمن مسألة في غاية الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى.

ليس من الممكن وجود عالم أكثر سلاماً وأمناً إلا إذا أعطيت أقل البلدان نمواً فرصة حقيقية للنمو، لأن التنمية والسلام والأمن أمور مترابطة. ظلت الأمم المتحدة ناجحة إلى حد ما على مدى الـ ٧٠ عاماً الماضية في منع النزاعات بين الدول. ومع ذلك، من المهم تعزيز قدرة الأمم المتحدة للحيلولة دون اندلاع العنف داخل البلدان، باستخدام الأدوات الوقائية المتاحة لها، مع مراعاة مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة. يمكن تحقيق ذلك إذا تم تعزيز العلاقة مع المنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وتعميقها على أساس الثقة المتبادلة. وحالما يتحقق الأمن الجماعي من خلال تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء بذاتها، سيتم وضع أساس هادف للتنمية المستدامة والسلام. ونحن متحمسون لذلك نظراً لتجربتنا الناجحة في هذه الشراكات في منطقتنا، مثل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وعمليات السلام في الصومال وجنوب السودان وعملية أروشا من أجل بوروندي، على سبيل المثال لا الحصر.

كينيا، وفي الواقع أفريقيا، لا تزال في شراكة مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية القارية والإقليمية، والمنظمات المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة لتعزيز سيادة القانون ومؤسسات الحكم وحقوق الإنسان. وفي حين أن المسؤولية عن منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها تقع على عاتق كل دولة، يجب أن يتصدى المجتمع الدولي بصورة جماعية لأسباب الصراعات عبر الوطنية من خلال الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أننا من خلال تعزيز مؤسساتنا للحكم والعدالة من التطبيق النزيه والمحايد للقانون الدولي، فإننا سنعزز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ذلك من شأنه أن يساعد في القضاء على عدم المساواة والاستبعاد على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وفيما نقترب من انقضاء الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ونواصل تصميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هذا العام، الذي يوافق الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، لدينا فرصة فريدة لفتح صفحة جديدة في تاريخنا الجماعي. نستطيع معاً إنهاء الفقر وعدم المساواة، والتكيف مع تغير المناخ، والحد من عدم المساواة وتعزيز شمول الجميع والعدل وضمان السلم والأمن على أساس مستدام للأجيال المقبلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على أن وفد بلدي ملتزم التزاماً كاملاً بالمقاصد والمبادئ التأسيسية للميثاق ويقرّ إقراراً تاماً بوحدة الهدف الكبرى في تحمل المسؤوليات المشتركة والتعاون المتعدد الأطراف للتصدي للتحديات العالمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يكمن الحفاظ على السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في صميم الأهداف التي تسعى إليها منظومة الأمم المتحدة. وتلتزم سويسرا التزاماً كاملاً بالميثاق وبأمم متحدة قوية. وتأتي مقاربة مناقشة اليوم وترحيبنا بها من هذا المنطلق. وسوف أتناول أربع مسائل.

أولاً، إن الميثاق هو تعبير عن التزامنا المشترك بسيادة القانون على القوة. يكتسب حظر استعمال القوة، على النحو المبين في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق، أهمية أساسية. ويسعى إلى كفالة أمن جميع الدول – الكبيرة منها أو الصغيرة، الغنية أو الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على الدول الأعضاء واجب توفير الحماية لسكانها، ولا سيما من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب أن تستخدم الوسائل المناسبة، ولا سيما الدبلوماسية والإنسانية منها، وفقاً للميثاق، لحماية السكان من هذه الجرائم. تؤيد سويسرا مبادرة فرنسا للحد من استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية. وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن – الدائمين منهم وغير الدائمين – إلى الامتناع طوعاً عن التصويت ضد إجراءات المجلس التي تهدف إلى منع الفظائع الجماعية أو وضع حد لها.

ثانياً، يسلم الميثاق بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها عامل بالغ الأهمية في ضمان السلام والأمن الدوليين وصونهما. تؤيد سويسرا البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء سيادة القانون. إن واجب مكافحة الإفلات من العقاب في حالة وقوع انتهاكات للقانون الدولي أمر أصيل في الميثاق. ومن أجل ضمان استمرارية مجموعة القواعد المتفق عليها، يجب أن نضمن احترام هذه القواعد ونعاقب على انتهاكها. تشدد سويسرا على أن مكافحة الإفلات من العقاب تبرهن على التزامنا بالميثاق. إن جهود الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، والمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الآليات أمور بالغة الأهمية في هذا الصدد.

ثالثاً، يستحيل تحقيق السلام الدائم في ظل غياب الحل السياسي، كما يتبين من الحالات في أوكرانيا وسوريا بوجه خاص. لقد شجعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الحوار الشامل للجميع بغية المضي قدماً في البحث عن حل سياسي، ولا سيما لأزمة أوكرانيا.

وسويسرا مقتنعة بأن الحلول السياسية والحوار الشامل للجميع أمر بالغ الأهمية. ونرحب ببعثات المساعي الحميدة للأمين العام، ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز قدراها، ولا سيما في مجال الوساطة، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

رابعا، يشير الميثاق إلى الأهمية الأساسية لتعددية الأطراف. إن تحديات اليوم كبيرة جدا وشديدة التعقيد بحيث لا يمكن لدولة منفردة التصدي لها. وليست التهديدات من قبيل تلك التي يمثلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب أو وباء الإيبولا سوى مجرد أمثلة على أننا بحاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى محفل تستطيع جميع الدول أن تعمل فيه معا من أجل التوصل إلى حلول فعالة.

خولت الدول الأعضاء مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين، ويتصرف المجلس بالنيابة عنها. إن مسؤوليتنا المشتركة هي كفالة أن المجلس يضطلع بدوره بأكثر الطرق الممكنة فعالية. وستواصل سويسرا، بصفتها منسق فريق المساءلة والاتساق والشفافية الأقاليمي، جهودها الرامية إلى إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. وتؤيد سويسرا أيضا البيان الذي ألقته في وقت سابق ملديف بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

يعاني العالم اليوم من التراعات، والمدنيون هم أول الضحايا. تنحى حقوق الإنسان والحريات الأساسية جانبا. إن الميثاق يوفر إطارا فريدا وعالميا لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. ما تمس الحاجة إليه هو الإرادة السياسية الحقيقية من جانب جميع الدول الأعضاء لتزويد الأمم المتحدة بكل القدرات ذات الصلة لتعزيز الأمن الدولي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على رئاسة بلدكم الناجحة لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير وعلى أهمية الموضوع المختار، ”التفكر في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“. كان مقترحا حكيما من جانبكم، سيدي، دعوة الدول الأعضاء إلى التفكر في التاريخ، لأن التاريخ وحده، مع قدر من التصور والموضوعية، يمكن أن يمكننا من استخلاص العبر.

بعد حربين مدمرتين ومميتتين، هزتا تاريخ البشرية في القرن العشرين، توخى الآباء المؤسسون، مع تجربتهم في هذا الفصل المأساوي من تاريخنا، المستقبل ومن ثم قاموا بصياغة

ميثاق الأمم المتحدة والتوقيع عليه في سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥.

والهدف هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وكفالة التنمية وتعزيز حقوق الإنسان. ينبغي أن تترجم هذه المبادئ الثلاثة إلى واقع من خلال اعتماد نهج شامل متكامل يستند إلى سيادة القانون في جميع جوانب العلاقات الدولية، ولا سيما من خلال احترام ميثاق الأمم المتحدة؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الإحالة إلى محكمة العدل الدولية؛ واحترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية؛ وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وقد تم التأكيد مجددا على هذا في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي أعادت الدول الأعضاء التأكيد فيه، في جملة أمور، على احترامها للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

والتزاما منها بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق، انضمت المملكة المغربية إلى الأمم المتحدة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، وما برحت منذ ذلك الحين عضوا نشطا في المجتمع الدولي ومدافعا قويا عن مقاصد الميثاق ومبادئه، التي أصبحت عصب سياستها الخارجية وأنشطتها على الصعيد الدولي. تكرر المملكة المغربية التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق وتؤيد تأييدا تاما الدور المتواصل الذي تضطلع به الأمم المتحدة كمنظمة عالمية مسؤولة عن تسوية واتخاذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وتظل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أحد الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة وأحد أهدافها الرئيسية. ولهذا السبب يؤيد بلدي بقوة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتشارك المملكة في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، كما يتجسد في جهود الوساطة التي يضطلع بها جلالة الملك محمد السادس في حل الأزمة في منطقة اتحاد نهر مانو. وإضافة إلى ذلك، بذلت المملكة الجهود الدؤوبة لوضع حد للأزمات في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ومنذ عام ١٩٦٠، شارك المغرب في جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال مشاركته في عمليات حفظ السلام في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ومالي، فضلا عن عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي وعمليات الاتحاد الأوروبي التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، ما فتئ المغرب، منذ انضمامه إلى الأمم المتحدة وخلال ثلاث فترات بوصفه عضوا غير دائم في مجلس الأمن، آخرها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، يلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعمل من أجل القضايا الأفريقية. ويرأس المغرب حاليا تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

بالمثل، ووفقا لأحكام الفصل التاسع من الميثاق، وإضافة إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في عام ٢٠٠٥، الرامية إلى رفع مستوى معيشة سكانها، عززت المملكة علاقاتها مع البلدان النامية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل الخبرات والمعارف، وبخاصة مع أشقائنا الأفارقة.

وبالإضافة إلى ذلك، تشدد المملكة المغربية، في جهودها المستمرة لتعزيز حقوق الإنسان والدستور الجديد الذي اعتمد عن طريق الاستفتاء في تموز/يوليه ٢٠١١، على احترام حقوق الإنسان على النحو المعترف بها عالميا، بما أتاح حيزا أوسع

للحريات المدنية وسلم بالتنوع الثقافي للمملكة. كان المغرب عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، ويضطلع حاليا بولايته الثانية البالغ مدتها ثلاث سنوات بعد انتخابه في عام ٢٠١٣.

إن الاحتفال في حزيران/يونيه بالذكرى السنوية السبعين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة يمثل أيضا فرصة للتقييم والتفكر في أكثر الوسائل فعالية لتنشيط أعمال الأمم المتحدة مع احترام مقاصد ومبادئ الميثاق. وفي حين أحرز قدر من التقدم، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للتصدي للتحديات الجديدة الناجمة عن التغييرات الجديدة في العالم، بما في ذلك العولمة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تغير المناخ، وتزايد الصراعات، وخاصة، آفة الإرهاب.

وعلى نحو ما أوجز الراحل داغ هامرشولد، الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، بشكل جيد فإن "الأمم المتحدة لم تنشأ لتنتقل بالبشرية إلى الجنة، إنما لإنقاذ البشرية من الجحيم". واليوم علينا أن نعمل معا، وعلى وجه الاستعجال، لتفادي الجحيم. ينبغي أن تكون مكافحة الإرهاب الأولوية الأولى للمجتمع الدولي. ينتشر الإرهاب انتشار النار في الهشيم، مما يهدد أكثر من أي وقت مضى السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ليس هناك بلد في مأمن من تهديد الإرهاب. ينبغي للفظائع والقتل وانتهاك أبسط الحقوق الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة، على يد الإرهابيين، بما في ذلك داعش وبوكو حرام وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليها، أن تشجعنا على حشد جهودنا بشكل أفضل لمكافحة الإرهاب على نحو أفضل.

يكرر بلدي إدانته للإرهاب بأشد العبارات، ويشدد على أنه لا ينبغي أبدا ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ينبغي ألا يقتصر التصدي لهذه الآفة وغيرها على الجانب المتعلق بالأمن بل وأن يرتبط بالتطلعات إلى حياة كريمة من خلال ضمان الحق في العمل والصحة وتكافؤ الفرص. ولا يمكن تحقيق هذه التطلعات إلا من خلال الحكم الرشيد، وتعزيز سيادة القانون، والوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان.

ولا بد أيضا من أن نكافح بشكل فعال وجماعي، وبطريقة منسقة، جميع أشكال التطرف والكراهية، وكراهية الأجانب، والاستفزاز أو تقويض إيمان الآخرين أو حساسياتهم، بغض النظر عن الدوافع أو المظاهر.

أخيراً، علينا جميعا، الدول الأعضاء، توفير الوسائل اللازمة والتأكيد من جديد على الإرادة السياسية لدعم منظمتنا، وإصلاح هياكلها ووسائل تدخلها، لجعلها أداة فعالة لتحقيق السلام والأمن والتعاون، وكفالة النشر اللازم لقيم التسامح والتعايش السلمي للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالصينية): لقد طلب ممثل إيران الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ممارسة لحق وفدي في الرد، أود أن أدلي بالبيان التالي رداً على مزاعم ممثل النظام الإسرائيلي هذا الصباح.

بصورة عامة، إن الإسرائيليين باستمرارهم في مهاجمة حكومتي إنما يسعون إلى تحويل الاهتمام الدولي عن سياساتهم وممارستهم غير القانونية. إن كراهية إيران وكراهية الإسلام التي يسعون إلى بثها هي ستار من الدخان لإخفاء الفظائع التي يرتكبها الإسرائيليون بحق المدنيين الفلسطينيين كتلك التي ارتكبت في الصيف الماضي في غزة. ومن السخرية حقا أن نظاماً مشهورا بسمعته السيئة في ارتكاب هذه الأعمال غير القانونية، وبالإرهاب وسياسات الفصل العنصري، وبجرائم الحرب وثقتها الأمم المتحدة، يجيز لنفسه كيل هذه الاتهامات

الباطلة ضد بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن نظاما يكدس جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل لا يمكنه إطلاق مزاعم باطلة ضد بلدان أخرى في المنطقة. والشيء نفسه ينسحب على الادعاء الباطل بأن حكومتي تدعم الإرهاب، إذ أن النظام الإسرائيلي لديه سجل منقطع النظير وفاسد في استخدام الإرهاب لتعزيز أهدافه. وعلى النقيض مما زعم به الممثل الإسرائيلي، ما انفكت جمهورية إيران الإسلامية عضواً في المجتمع الدولي يتحمل مسؤوليته ويتقيد بالقانون.

فيما يتعلق بالشؤون الإيرانية المحلية، بخلاف الحالة التي أوجدتها سياسات الفصل العنصري في إسرائيل، فإن الوئام والانتخابات المنتظمة على جميع المستويات تشكل دائماً الأساس الوحيد لعمليات صنع القرار في الهيئتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة. وبينما تسعى إيران على الدوام إلى تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة وخارجها، يظهر النظام الإسرائيلي بأنه لا يترعرع إلا في بيئة يسودها التوتر والاضطراب. إن نهجه الإرباكي والتدميري للمفاوضات الجارية بين إيران ومجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا دليل على السياسات الاستفزازية التي ينتهجها.

تمثل سياسة الاحتلال التي ينتهجها مظهرا كريها للإرهاب وإنكارا لحقوق الإنسان. نعتقد أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية يكمن في قلب القضية الفلسطينية. كذلك فإنه يتحمل المسؤولية عن جزء كبير من التوتر والصراعات في الشرق الأوسط. ولا يمكن للمنطقة أن تنعم بالسلام والأمن بينما الاحتلال متواصل والإسرائيليون ماضون بأعمالهم الإجرامية التي تستهدف إدامة قبضتهم على الأرض التي يحتلونها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يرغب بالإدلاء ببيان آخر.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس، وأعتذر لطلب الكلمة مجدداً على الرغم من تأخر الوقت. بيد أن وفد بلادي يود التعقيب على ما تضمنه بيان المندوب التركي من مزاعم وادعاءات.

لقد أطلعنا مجلسكم هذا، مراراً وتكراراً، طيلة أربع سنوات، وهي عمر الأزمة السورية، على دعم النظام التركي غير المحدود للإرهاب وللتنظيميات التكفيرية المتطرفة واستقدامه وحلفائه للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وتهريبهم إلى بلادي بعد تسليحهم وتدريبهم. لقد استعمل النظام التركي مسألة مزار سليمان شاه لتبرير نواياه العدوانية إزاء بلادي. فمن منا ينسى التسجيل الصوتي المسرب الذي كشف قبل أشهر تخطيط لرئيس الحكومة التركية الحالي الذي كان وزيراً للخارجية آنذاك، ورئيس الاستخبارات التركية وشخصيات أخرى في النظام التركي، لاستهداف مزار سليمان شاه بقذائف يطلقها عملاء لهم وللاستخبارات التركية بهدف إيجاد المبرر لتدخل عسكري في بلادي.

يود وفد بلادي التأكيد على موقف الحكومة السورية من العدوان التركي الأخير وهو الموقف الذي نقلناه اليوم بطي رسالتين متطابقتين إلى السيد رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام. ونؤكد أن ما قام به النظام التركي هو عدوان على السيادة السورية وانتهاك سافر للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. كما أنه دليل على عمق الروابط القائمة بين النظام التركي وتنظيم داعش الإرهابي. وأضيف بأن نقل موقع مزار سليمان شاه من منطقته إلى منطقة أخرى على الأراضي السورية تصرف أحادي تركي غير شرعي، تم دون الاتفاق المسبق مع الحكومة السورية، ولا يمكن تبريره ولا الاعتراف به. ومن غير المقبول ما قاله مندوب تركيا بأنه أبلغ رئيس مجلس الأمن والأمين العام بهذا التحرك، مع احترامنا لهذين الشخصين، ولكن أين مبادئ سيادة الدول المعنية؟ نجدد

مطالبة مجلس الأمن بإدانة العدوان التركي وتحميل النظام التركي المسؤولية عن دعم الإرهاب وعن العدوان الأخير وإلزامه بالكف عن ممارساته التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

فيما يتعلق بما تضمنه بيان مندوب السعودية الدائم، أجدد التأكيد أن الحرص على سوريا والشعب السوري لا يعني بأي حال ولا يكون بدعم الإرهاب، ولا بنشر الفكر التكفيري المتطرف الذي لا يمت للإنسانية والحضارة والدين بأي صلة. ولا يكون ذلك الدعم بالسعي إلى تقويض الدولة السورية وعرقلة الحل السياسي ونشر الفوضى والإرهاب فيها.

أما فيما يتعلق بما قاله ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فأود الإشارة بإيجاز إلى أن الاحتلال والعدوان وإرهاب الدولة الإسرائيلي رافق الأمم المتحدة منذ نشأتها قبل حوالي سبعة عقود وحتى اليوم. وستبقى الجرائم الإسرائيلية مستمرة ما دامت ازدواجية المعايير قائمة في هذه المنظمة. وعلينا أن لا ننسى أن الاحتلال الإسرائيلي في حد ذاته يمثل خرقا لأبسط مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثلة تركيا، التي ترغب في الإدلاء ببيان آخر.

السيدة أوزكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): يتعين علي أن أتكلم للرد على بيان أحد الوفود.

إننا لا ننكر المعاناة التي حدثت خلال الحرب العالمية الأولى في منطقة جغرافية واسعة خارج منطقة القوقاز وفي جميع أرجاء أوروبا، بما في ذلك منطقة البلقان. إن رسالة ٢٤ نيسان/إبريل ٢٠١٤ بشأن أحداث عام ١٩١٥ الصادرة عن الرئيس أردوغان الذي كان إبانها رئيساً للوزراء، والبيان الأخير الصادر عن رئيس الوزراء الحالي داوود أوغلو بمناسبة إحياء ذكرى المرحوم هرنت دينك غنيان عن التوضيح. تلك الفترة موضوع مناقشة شرعية وعلمية. وبموجب القانون الدولي فإن الإبادة الجماعية مفهوم محدد حرفياً، وإثباته يتطلب معايير عالية من الأدلة.

و لا يمكن، بل لا ينبغي، استخدامه اعتباطا أو على نحو عشوائي – اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨.

ومن المهم مواجهة التاريخ في مجمله ومن خلال الدراسة العلمية المحايدة للوثائق التاريخية، كي يصبح ممكنا استخلاص العبر السليمة وإنشاء الذاكرة العادلة. ولا يتوفر الانسجام بعد بين سرد الطرفين. ويجب علينا إنشاء الذاكرة المشتركة، بدلا عن ترسيخ السرد الأحادي الجانب. وفي ذلك السياق، فإن الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة معنية بالتاريخ المشترك ما يزال معروضا على الطاولة.

وكما أكد رئيس الوزراء داود أوغلو في بيانه آنف الذكر،

”إن لدينا رغبة صادقة في تشاطر الألم وتضميد الجراح وإعمار الصداقة مجددا. ويمضي مسارنا صوب أفق الصداقة والسلام“.

ونشعر بالأسف أيضا لأن يختار أحد الوفود الادلاء بتفسير انتقائي وأحادي الجانب لتاريخ المسألة القبرصية. إن الأعمال الوحشية ضد القبارصة الأتراك موثقة توثيقا جيدا في محفوظات الأمم المتحدة. فقد نشرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة منذ عام ١٩٦٤، ودخلت مسألة قبرص عامها الثاني والخمسين.

وما يزال صوت الجانب القبرصي التركي – وهو الصوت الذي لا يمكن الاستماع إليه من على هذه المنصة، للأسف – يذكّرنا يقينا بالوقائع التي لم تُسرد بعد على نحو ملائم لأهواء الآخرين – كي تساعد على وصف الصورة الكاملة للمسألة القبرصية.

تؤيد تركيا تأييدا كاملا المساعدة الخاصة التي تقدمها بعثة المساعي الحميدة للأمين العام بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للمشكلة، دون مزيد من التأخير.

وأخيرا، نعرب عن رفضنا القاطع لادعاءات ممثل النظام السوري التي لا أساس لها من الصحة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الذي يود الادلاء ببيان إضافي.

السيد هويمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقتبس من الكتاب المقدس، سفر الجامعة ٣:٧،

"لكل شيء زمان، للسكوت وقت وللتكلم وقت" وحين نجتمع لمناقشة القيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لا ريب أن هناك وقتا للسكوت حين يأخذ بعض الممثلين من البلدان التي استمعنا إليهم للتو الكلمة، وأود أن أضيف: وللتفكر أيضا.

لقد شهدنا للتو وابلا من حماقة أسوأ منتهكي حقوق الإنسان الذين اتخذوا لهم مقاعد على طاولة مجلس الأمن للهجوم على بلدي. وإنه لسخف حقا أن نستمع إلى ممثلي نظم الطغيان تلك وهم يلقون بالمحاضرات على الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

ونحن نتكلم هنا، ما تزال إيران تواصل قمع شعبها في ذات الوقت الذي تقدم فيه المساعدة إلى طغاة آخرين في المنطقة لتمكينهم من ذبح شعوبهم. فإيران ما تزال توفر إمدادات الأسلحة المتطورة إلى حماس وحزب الله وغيرهما من الجماعات الإرهابية في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. وإنها لتجربة مثيرة للاهتمام دائما حين يتكلم ممثل أكبر دولة راعية للإرهاب عن صون السلام والأمن. وإذ نشهد تنامي نزعة معاداة السامية وكره الأجانب، لا يمكنني أن أنسى أن إيران تعتزم هذا العام عقد مسابقة رسمية للرسوم الهزلية الرامية لإنكار محرقة اليهود.

لقد ألِفنا جميعا سماع الكلام المعسول للمملكة العربية السعودية وهي تدعو إلى السلام وحقوق الإنسان، في ذات الوقت الذي تواصل فيه قمع المرأة وحرمانها من حقوقها الأساسية، من قيادة المركبات إلى التصويت، ومن الحصول على التعليم، إلى قيادة السيارة لوحدها علنا.

ولكنني أود أن أختتم أيضا بأن أمنح ممثل المملكة العربية السعودية جائزة خاصة على مداخلته الابتكارية التي استمعنا إليها في وقت سابق. وهي جائزة من فئة أفضل صوت قادر على التغلب على أصوات الاحتجاج الشعبي على رجم وجلد المواطنين الأبرياء رسميا. فله التهاني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.